الجمهــورية الجزائــرية الديمقــراطية الشعبيــة

وزارة التعليم العــالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: ....

السـلسلــــــة: ....

العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 – 2004

مـذكرة مقدمة لنيـل درجـة ماجستير

من إعداد الطالب: حشود نور الدين

ت إشراف الأستاذ الدكتور: جفال عمار

السنــة الجامعيــة 2005

الفصل الأول: مدخل نظري وتاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

يضم الفصل الأول مدخل لموضوع الدراسة الموسوم بالعلاقات الجزائرية الأمريكية، ويـــأتي هذا الفصل كتمهيد للموضوع من خلال مبحثين:

يتناول الأول الإطار النظري للدراسة والذي يمكننا من ضبط الموضوع وحدوده وتحديد المـــتغيرات المتحكمة فيه.

ويضم الثاني المدخل التاريخي للدراسة الذي يتعرض لتاريخ العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة منذ بدايتها، وأهم ما ميزها، وأهم المحطات التاريخية فيها، وذلك لنبين الخلفية التاريخية للدراســـة والـــتي تساعدنا على فهم واقعها.

ومن خلال هذا المدخل لدراستنا نكون قد حددنا الإطار العام لها وبينا خلفيتها التاريخية، ما يساعدنا على التحكم في الموضوع وجزئياته، لتجنب الخروج عن الموضوع، ما يـــؤدي في الأخـــير للإجابة عن الإشكالية الموضوعة في مقدمة هذه الدراسة، والإنتهاء إلى أهم النتائج والملاحظات بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

تكتسي الناحية النظرية لطبيعة العلاقات الدولية أهمية بالغة، لأنها تساعد الباحث على تنظيم معلوماته واكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة، وتزوده بإطار للتفكير، يحدد فيه أولويات البحث ويختار الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات، حسب الأستاذين **جيمس دورتي وروبرت بالستغراف.**[1]

ولتغطية الإطار النظري لموضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية فسيتم توظيف مجموعة من النظريات، نظرا لغياب نظرية متكاملة تمكننا من ضبط الموضوع بدقة، ومن ثمة تحليله، لذلك سنعتمد على نظرية النظم والتي تركز على تحليل بنية النظام الدولي وتحولاته، ومدى تأثير ذلك على نسق العلاقات التي تتم فيه، وفق علاقة التأثير المتبادل بينهما، وكذلك على نظرية التكيف، والتي تناولها كل من الأستاذين **جيمس روزنو ومورتن كابلان**، بالإضافة إلى نموذج المدخلات والمخرجات، ومن خلال المزج بين هاتين النظريتين عن طريق النقاش النظري، نحصل على الإطار النظري المقترح لموضوع الدراسة.

وفي الأخير سيتم الإستعانة ببعض العوامل التي تساعد في تحليل موضوع الدراسة، ويتعلق الأمر بالعامل التاريخي، العامل الإيديولوجي، العامل الإقتصادي أو البراغماتي ، وسنحاول إختبار تأثير كل عامل على حدى، للوصول إلى ترتيب هذه العوامل من حيث الأهمية وحجم التأثير في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

وستتم معالجة هذا المبحث من خلال مطلبين: يتناول الأول النظريات الموظفة، ويتناول الثاني العوامل سابقة الذكر وتأثيرها على العلاقات الدولية عموما ليتم في ما بعد إسقاطها على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة وليدعبد الحي) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1975، ص39.

المطلب الأول: النظريات الموظفة في الموضوع.

يضم هذا المطلب نظرية النظم ونظرية التكيف، واللتان سنتعرض لهما بإيجاز، ونقوم بعملية التركيب بينهما للحصول على النموذج النظري المعتمد في هذه الدراسة.

1)نظرية النظم: ويعتبر **مورتن كابلان** أحد أشهر رواد هذا الإتجاه، حيث يعتقد بأن هذه النظرية تسمح بتكامل المعلومات المستقاة من مختلف الميادين العلمية، وتهتم بالتوصل للقوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم الدولية الرئيسية والفرعية* وتحديد مظاهر الإنتظام فيها، والتوصل لاستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التي تحكم تطور هذه النظم، وانتقالها من شكل لآخر. ويهتم أصحاب هذه النظرية بكل أنواع التفاعلات التي تحدث في المجال الدولي، كما يعتبرون بأن الفاعلين الدوليين يتجاوزون الدول ويشملون المنظمات الدولية والإقليمية. (1)

حسب الأدبيات السياسية فإن مصطلح النظام يصف إحدى الحالات التالية:

1- إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.
2- نسق متكامل من العلاقات المستندة لمجموعة مفترضة من المتغيرات السياسية.
3- نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي.
4- نسق بين المتغيرات المتفاعلة فيما بينها.(2)

أما مفهوم تحليل النظام في العلوم السياسية، أو نظرية النظم فيستخدم لوصف إطار نظري وتحديد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية،كما يساعد على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن ومواجهة الضغوط والتغيرات التي تفرض عليه من الداخل أو الخارج، وبهذا الصدد يقول الأستاذ **أناتول رابوبورت** بأن النظام هو: المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين أجزائه. أما نظرية النظم فهي: المنهج الذي يسعى لاكتشاف كيفية حدوث التفاعل في مختلف النظم.(3)

---

*من أمثلة النظم الدولية الرئيسية نظام توازن القوى، نظام القطبية الثنائية، ومن أمثلة النظم الفرعية حركة عدم الإنحياز، الجامعة العربية، الإتحاد الأوربي.

[1] عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الرابعة، جامعة بني عزيز المفتوحة 1998، ص163.

[2]) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص109.

[3] نفس المرجع السابق، ص.ص99.100.

ويقوم أصحاب نظرية النظم بتطبيق نموذج المدخلات والمخرجات، ومن بينهم **دافيد إيستون** الذي يعتبر بأن المدخلات تتمثل في الحاجات والتأييد، أما المخرجات فهي القرارات، وحسب **غابريال ألموند** فإن المدخلات هي الحاجات المتمثلة في طريقة تكيف الأنظمة السياسية، في حين تتمثل المخرجات في القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما **سبيرو** فيذهب للقول بأن المدخلات هي المشاكل والمخرجات هي الحلول، ويرى بأن نجاح النظام السياسي يتوقف على طبيعة القوى الفاعلة فيه، ويقسمها إلى الشرعية، البراغماتية، الإيديولوجية، والعنيفة. وفي نفس الصدد قسم **كارل دويتش** الأنظمة السياسية -حسب قدرتها على الإستجابة للمطالب المقدمة إليها- إلى نظم منهارة ذاتيا، نظم غير حيوية، نظم حيوية، نظم مدعمة ذاتيا.[1]

بالنظر إلى ما سبق يمكن القول بأن الجزائر خلال فترة الحرب الباردة مثلا يمكن تصنيفها ضمن النظم الإيديولوجية والبراغماتية في نفس الوقت، في حين كانت الولايات المتحدة ضمن النظم الشرعية والبراغماتية كذلك، وهو ما يعبر عن نسبية التقسيم الذي قدمه الأستاذ **سبيرو**.

بعد هذا العرض الموجز لأهم ما جاء في نظرية النظم، سنركز على فكرة تأثير البيئة الدولية وتحولها على النظام السياسي، سواءً كان هذا التحول نسباي أو جذريا، وهنا لا بد من الإشارة إلى نموذج الفعل ورد الفعل، والذي يقول بخصوصه الأستاذ **ريمون آرون**: بينما يقوم الفاعلون الكبار بنمذجة الظروف الدولية، يكتفي الفاعلون الصغار بالتكيف مع هذه الظروف.[2] ومع أن هذا النموذج يتسم أيضا بالنسبية، لأن الدول الصغرى لا يمكن أن يكون كل ما تقوم به عبارة عن ردود أفعال، فقد تتخذ أحيانا المبادرة، إلا أنه يعبر عن واقع الدول الصغرى بالنظر إلى إمكاناتها المحدودة، وعادة ما تأخذ ردود أفعال هذه الدول أحد أشكال التكيف،لذا سيتم تناول نظرية التكيف في النقطة الموالية.

2) نظرية التكيف: تناولها العديد من المفكرين سواء كفكرة أو كنظرية وفي ما يلي عرض موجز لأهم ما جاء حول هذه النظرية.

بالنسبة للتكيف كفكرة فقد تناولها بعض رواد نظرية النظم باعتبارها رد فعل للنظام السياسي على التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، حيث نجد من بين أهداف تحليل النظم معرفة مدى قدرة النظام السياسي على التكيف مع الضغوط والتغيرات الداخلية والخارجية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.ص111.109.

[2] Salah MOUHOUBI, La politique de coopération Algéro-Francaise bilan et perspectives, Publisud, Paris, 1986, p76.

وقد ركزت معظم دراسات نظرية النظم على التحليل البنائي والوظيفي؛ فالإتجاه الوظيفي يؤكد على تكامل حركة الأجزاء وتساندها، في حين تركز البنائية على الشكل الذي يتخذه النظام لاستمرار بقائه، وبهذا الصدد يميز الأستاذ **مارتن ليفي** بين الوظيفية البناءة والوظيفية الهدامة؛ حيث تقوم البناءة بمساعدة النظام على التكيف، في حين تقلل الهدامة من قدرة النظام على التكيف.[1] وهنا تبرز بوضوح فكرة التكيف لدى منظري نظرية النظم وتتعلق بمدى كفاءة النظام للاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية والخارجية.

قدم الأستاذ **جيمس روزنو** مساهمة كبيرة حول نظرية التكيف، في إطار نظرية السياسية الخارجية المقارنة، والتي ظهرت في منتصف الستينيات، على يد منظرين من المدرسة السلوكية، ويعتبر روزنو أحد رواد نظرية السياسة الخارجية المقارنة، التي تنطلق من نقد النظريات السابقة في هذا الحقل لكونها تعاني من ضعف مستوى التحليل وقلة المتغيرات المدروسة، ما يبعدها عن أسس النظرية، المتمثلة في؛ التعميم، التجريد، التفسير.

يؤكد أصحاب نظرية السياسة الخارجية المقارنة على الطبيعة التحولية للنظام الدولي، ما يعني أن السلوك الخارجي للدول يختلف من مرحلة إلى أخرى؛ ففي الحرب الباردة لعبت الإيديولوجيا دورا مهما إلا أنها تراجعت بعد ذلك. ويقول روزنو في كتابه **الدراسة العلمية للسياسة الخارجية** بأن محاولاتهم تهدف إلى وضع فرضيات ما قبل النظرية، ويضيف بأن دراسة أي ظاهرة سياسية أو إجتماعية يجب أن تخضع لمنهج: ماذا؟ لماذا؟ كيف؟ [2]

وأكد الأستاذ **روزنو** على كون السلوك الخارجي للدول غير ثابت بل هو تكيفي، لكن الإشكال المطروح هو طريقة تكيف النظام السياسي مع البيئة الخارجية، حيث يوجد ثلاث أنواع:

أ-التكيف المرغم أو المفروض: يتمثل في إبداء الدول استعدادها لتغيير سلوكها أو إحداث تحول في مؤسساتها الداخلية استجابةً لمطالب البيئة الخارجية.

ب-التكيف المتصلب أو العنيف: ويكون عندما تلجأ الدول إلى تغيير البيئة الخارجية لتتناسب مع اهتماماتها القومية.

ج-التكيف المشجع: ويعني مواجهة الدولة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية من أجل تغيير سلوكها.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص112.

[2] حسين بوقارة، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، السنة أولى ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2002/ 2003.

وفي الأخير خلص **روزنو** إلى اختزال أنواع التكيف في نوعين؛ إيجابي وسلبي. ويعني التكيف الإيجابي إحداث تغييرات على السلوك الخارجي للدولة دون المساس بهياكلها وأجهزتها الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع، مثل الصين. في حين يتم التكيف السلبي بإحداث تحولات في السلوك الخـــارجي للدولة عن طريق الثورة على البنى الأساسية بما يتوافق والتغيرات الدولية، ويمكن إدراج الجزائر ضمن هذه الفئة.[1]

إن الإطار النظري الذي سيعتمد في هذه الدراسة هو تركيب بين نظريـــة الـــنظم ونظريـــة التكيف، من جهة وبين نموذج الفعل ورد الفعل ونموذج المدخلات والمخرجات من جهة أخرى؛ ليتم اعتبار التحول الذي طرأ على النظام الدولي بعد الحرب الباردة بانتقاله من الثنائية القطبية إلى الأحادية بمثابة فعل قامت به الولايات المتحدة، على اعتبار أن القوى الفاعلة هي المؤثرة في النظام الدولي، من جهتها الجزائر قامت برد فعل على هذا التحول وتمثل هذا الرد في محاولة التكيف التي قامت بها مـــع النظام الدولي الأحادي القطبية، وهذا التكيف تم وفق نموذج المدخلات والمخرجات، فمثلت عملية تحول النظام الدولي مدخلات للنظام السياسي الجزائري، في حين مثلت عملية التكيف التي قام بهـــا هذا النظام المخرجات.

وفي ما يلي سنحاول إدراج مخطط يبين عملية المزج والربط بـــين النظريـــات والنمـــاذج المستخدمة للوصول إلى الإطار النظري المعتمد في هذه الدراسة وذلك بتلخيص ما سبق ذكره.

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق.

النظـــــام الـــــدولي

تقوم الولايات المتحدة بالفعل والمتمثل في
تحويل بنية النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية

مدخلات

مخرجات

الواقع الدولي خلال
الحرب الباردة

النظام السياسي الأمريكي

تحويل بنية
النظام الد

تقوم الجزائر برد الفعل المتمثل في التكيف
مع النظام الدولي الجديد (التكيف السلبي)

مدخلات

مخرجات

تحول بنية

تكيف سلبي

النظام السياسي الجزائري



الشكل رقم 01: مخطط يبين تأثير تحول بنية النظام الدولي على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

*قام الباحث بإنجاز هذا المخطط بالإعتماد على ما ورد في الإطار النظري لهذه الدراسة.

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.

يتناول هذا المطلب أكثر العوامل تأثيرا في العلاقات الدولية، وهي العامل التاريخي، العامل الإيديولوجي والعامل البراغماتي العامل الأمني، وسنحاول إبراز تأثير كل عامل رغم التداخل الموجود بين هذه العوامل، التي تعتبر بمثابة متغيرات تساعدنا على فهم وتفسير العلاقات الجزائرية الأمريكية؛ أسباب التقارب وأسباب التباعد. بعد القيام بعملية الإسقاط من خلال الفصول القادمة.

1) العامل التاريخي:

يشكل العامل التاريخي أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية عموما والجزائرية الأمريكية خصوصا باعتبار تاريخ علاقات البلدين، الذي بدأ بظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا، ورغم أن العلاقات بين البدين بدت متعثرة في البداية، إلا أنها عرفت نوعا من الاستقرار والتوازن وفق مصالح الطرفين، لذلك يمكن استخدام الثقل التاريخي لعلاقات البلدين في فهم جوهر هذه العلاقة وتحديد العوامل المتحكمة فيها.

ويتم ذلك من خلال فهم أسباب اتخاذ القرار بخصوص هذه العلاقة في القديم ومحاولة إسقاطها على واقع العلاقات للتحقق من مدى توازنها أو اختلالها، اضطرابها أو انتظامها.ومن خلال العامل التاريخي يمكن البحث عن النماذج والحالات المتكررة في موضوع الدراسة، ليتم التوصل فيما بعد للعوامل الحقيقية المتحكمة في هذه العلاقة.(1)

كما سنحاول البحث عن مكانة العامل التاريخي ضمن العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين، وبالنظر إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسن عموما رغم بعض التوترات التي عرفها من حين لآخر، يمكن أن يشكل عاملا مشجعا للعلاقات الجزائرية الأمريكية بوجود نوع من التقارب الذي يدفع الطرفين للبحث عن مزايا وفوائد هذا التقارب، باستقراء التاريخ والتذكير بالمواقف التاريخية بين الطرفين، ففي حين يحب الطرف الجزائري التأكيد على كون الجزائر من أوائل الدول المعترفة باستقلال الولايات المتحدة، يحب الأمريكيون التذكير بموقف السناتور **جون كيندي** عندما أبدى دعمه وتعاطفه مع الشعب الجزائري منتقدا مواقف الإدارة الأمريكية آنذاك. رغم أن هذا التعاطف بدا شكليا في ما بعد كما سيتم توضيح ذلك في الخلفية التاريخية لهذه الدراسة.

وباعتبار أن العامل التاريخي مهم في فهم أي ظاهرة، سيتم اعتماده كأحد العوامل التي تساعدنا في فهم موضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية، كمرحلة أولى لتحليل وتفسير مختلف جوانب موضوع الدراسة من خلال الفصول القادمة.

2) العامل الإيديولوجي:

يعتبر العامل الإيديولوجي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذا العامل يختلف من فترة لأخرى، فخلال الحرب الباردة إكتسب أهمية كبيرة في ظل نظام عالمي اتسم بالثنائية القطبية، وصراع إيديولوجي بين قطبيه، حيث سعى كل منهما إلى توسيع مناطق نفوذه على حساب الطرف الآخر. خلال هذه الفترة تمتعت دول العالم الثالث بهامش كبير للمناورة.
فقد تبنت الجزائر الخيار الإشتراكي بعد الاستقلال جاعلة من محاربة الإمبريالية أحد أهدافها الاستراتيجية، لذلك استعملت الجزائر الإيديولوجيا الاشتراكية كغطاء شرعي لتبرير سياستها الخارجية، التي تهدف لمواجهة الإمبريالية من خلال الحفاظ على:

1- بقاء السكان.
2-استقلال الدولة كفاعل دولي.
3-التكامل الإقليمي للدولة.

(1) مبروك غضبان، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، السنة الثانية جامعة باتنة، 2000/1999، ص41.

4-استمرار النظام السياسي.

5-المصالح الإقتصادية.

6-القدرة التأثيرية للدولة في السياسة الدولية.

7-الاستقرار المجتمعي.[1]

عبّر الخطاب السياسي الجزائري بعد الاستقلال عن تمسكه بالخيار الاشتراكي وهناهضته للإمبريالية الغربية بكل أشكالها، وهو ما ظهر في الميثاق الوطني حيث جاء فيه "إن السياسة الخارجية هي طريقنا نحو المجتمع الاشتراكي، وما يحدد تصورنا للسياسة الخارجية هو كفاحنا ضد الاستعمار القديم والحديث والإمبريالية، للدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، وكفاحنا من أجل نظام اقتصادي دولي جديد وعلاقات دولية تضمن حقوق كل الدول في المشاركة في معالجة القضايا الدولية".[2]

وسعت الجزائر لتحقيق الأهداف سابقة الذكر من خلال ثلاثة أبعاد في سياستها الخارجية هي: حركة عدم الانحياز، العالم ثالثية، القومية العربية. فحاولت الجزائر من خلال انضمامها لحركة عدم الانحياز إلى البحث عن دور ريادي تحت توجيه القيادة الثورية، كما سعت لإعطاء معاني صارمة لمفهوم الاستقلال الوطني وتقوية التضامن بين دول الحركة، وتعتبر العالم ثالثية البعد الثاني للسياسة الخارجية الجزائرية خلال السبعينيات حاولت من خلاله تحقيق التوازن بين الشمال والجنوب من خلال إعادة صياغة نظام دولي يضمن علاقات متكافئة بين الطرفين.[3]

شكلت القومية العربية -أحد إطارات السياسة الخارجية للجزائر- التي تبلورت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهدف لتنسيق الجهود العربية لتحقيق التكامل فيما بينها لمجابهة الأطماع الخارجية، وتشكيل قطب عربي فاعل في العلاقات الدولية، وبالنظر إلى ما سبق فإن الجزائر حاولت الاعتماد على الذات في تحقيق النهضة ومحاربة النفوذ الغربي، وتجسد ذلك في سياسة التأميمات التي انتهجها الرئيس الراحل **هواري بومدين**؛ تأميم المركبات الصناعية 1968والمحروقات 1971 ثم قطاع البنوك والتجارة الخارجية بعد ذلك، وقد اعتبرت الجزائر ذلك يدخل في نطاق استكمال السيادة وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي.[4] وقد ساهم هذا التوجه الجزائري في توتير العلاقة بين الجزائر وواشنطن في السبعينيات كما سيتم توضيحه في الخلفية التاريخية لهذه الدراسة.

---

1) محمد بوعشة، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، السنة الرابعة، جامعة عنابة، 2002/2001.

2) Salah MOUHOUBI, op.cit, p74.

3) Ibid. p78.

4) André NOUSCHI, La France et Le Monde Arabe, librairie Vuibert, Paris, 1994. p148.

بالنسبة للولايات المتحدة أيضا لعبت الإيديولوجيا دورا حاسما في سياستها الخارجية لـــنفس الفترة، ويعود ذلك للترعة التدخلية التي اتسمت بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصبح أحد قطبي النظام الدولي لفترة ما بعد هذه الحرب. وقد عملت الولايات المتحدة على محورين في نفس الوقت؛ ففي حين اعتمدت سياسة المساعدات والدعم الاقتصادي اتجاه الدول الحليفة، مثل مشروع مارشال للوقوف في وجه المد الشيوعي، وذلك عن طريق تشجيع المبادلات الاقتصادية بينها وبين هذه الدول، وإقامة القواعد العسكرية على أراضي الدول الحليفة، وهو ما حصل مع المغرب الأقصى، مـــا أدى لدعمه تخوفا من امتداد الأفكار الثورية للجزائر للدول المجاورة.

وبالمقابل حاولت الولايات المتحدة تطويق الدول المنطوية تحت رايـــة الاتحـــاد الســـوفياتي، ومحاصرتها اقتصاديا وحظر بيع الأسلحة لها، والضغط عليها من خلال عدة قضـــايا أهمهـــا نشـــر الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، لتقديم التنازلات أو التخلي عن الإيديولوجية الإشتراكية.

ويقول نعوم تشومسكي "في حين تتظاهر الولايات المتحدة بنشر وتقوية الديمقراطية إلا أن التزامهـــا الحقيقي هو للرأسمالية، وحين تهدد المصالح الإقتصادية الأمريكيـــة يجـــب أن تـــزول مـــا تســـمى الديمقراطية".[1]

3) العامل البراغماتي:

أما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التســـعينيات، تراجـــع العامـــل الإيديولوجي لصالح عوامل أخرى مثل العامل البراغماتي أو الإقتصادي، حيث يمكـــن أن نلاحـــظ تصاعد القوة الإقتصادية والتي أصبحت تنافس القوة العسكرية، التي فقدت الكثير من وزنها خاصـــة بعد إختفاء ما كان يسمى العدو الإستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، وما يؤكد ذلك هو تزايـــد التنافس على الأسواق ،وتضاعف حجم الإستثمارات الخارجية، بفضل اتساع مجال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، لذلك يجمع معظم دارسي العلاقات الدولية على الأهمية البالغة للمتغير البراغماتي في تحديد النشاط الخارجي للدول، نظرا لزيادة الإعتماد الدولي المتبادل الذي يعتبر أحـــد إفـــرازات العولمة.[2]

---

[1] عامر حسن فياض، الديمقراطية اللبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد261، نوفمبر2000. ص151.

[2] غنية أفنوخ، البعد الإقتصادي للاستراتيجية الإقليمية الأمريكية في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001/2000، ص35.

وهذا العامل واسع ومطاط ويخضع لتصور النخب الحاكمة، والظروف الدولية؛ حيث تأثر هـذا العامل بالتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي بانتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية، والـتي أنتجت إعادة ترتيب العوامل من حيث التأثير في العلاقات الدولية لتتراجع عوامل وتبرز أخرى، من هنا يمكن ملاحظة مدى التداخل والتعقيد الموجود بين الشكل البنيوي للنظام الدولي والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فالتأثير بينهما متبادل.

4) العامل الأمني:

يعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية منذ القدم، حيث نجد أنه رسم معـالم أكثر الفترات في تاريخ البشرية بالرجوع تاريخيا إلى الصراعات التي كانـت قائمـة بـين مختلـف التجمعات البشرية القديمة والبدائية مثل القبيلة، ونجد أيضا أن هذا العامل برز بقـوة بـين المـدن اليونانية، لذا فأن توفير الأمن كثيرا ما تسبب في قيام الكثير من الحروب، ومن أجل الحفـاظ علـى البقاء وهو شعور غريزي لدى جميع المخلوقات، ما يدفع الإنسان إلى زيادة قوته للحفاظ على أمنه، وهنا يظهر التداخل الكبير بين القوة والعامل الأمني، وقد عكف أصحاب المدرسة الواقعية لإظهـار هذا التداخل، وفي ما يلي سنحاول إلقاء نظرة سريعة على مفهوم القوة عند الواقعيين.

عندما ظهرت الواقعية في الأربعينيات، أبدت إعتمادها على استقراء المسار التاريخي للوصول إلى تعميمات على سلوك الدول، لذلك فإن الإطار النظري للعلاقات الدولة هو دراسة علاقات القوة والصراع، لأن التاريخ عبارة سلسلة متصلة من الحروب يسعى فيها كل طرف للحفاظ على بقائـه والتفوق على بقية الأطراف الأضعف.(1)

وقد لعب العامل الأمني دورا مهما جداً أثناء فترة الحرب الباردة، في ظل التنافس على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فالنسبة لولايات المتحدة مثلا فإن المركب الصناعي العسكري، وهو أحد اللوبيات الضاغطة في صناعة السياسة الخارجية، ويسعى لإعطائها بعداً أمنيا، وطالما رُبطت هذه التوجهات بمفهوم الأمن القومي الذي يستعمل كغطاء شرعي، وهذا المفهوم في حد ذاته غامض ومطاط تختلف صياغته من فترة لأخرى.(2)

إلا أن العامل الأمني تراجع بعد الحرب الباردة، لصالح العامل الإقتصادي، بسبب تراجع الخطر السوفياتي، فبعد التسعينيات ذهب كبار محللي السياسات الدفاعية والأمنية الأمريكية إلى القول

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

(2) غنية أفنوخ، البعد الإقتصادي للاستراتيجية الإقليمية الأمريكية في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2001/2000. ص82.

بأن صياغة الأمن القومي لفترة ما بعد الحرب الباردة قد يستغرق من سبع إلى عشر سنوات، بسبب غياب إجماع داخلي حول هذه المسألة نظرا لتغير المعطيات، إلا أن أحداث 11 سبتمبر أحدثت هزة كبيرة، مما أدى في الأخير إلى عودة العامل الأمني وبقوة إلى العلاقات الدولية.[1]

لذلك سيتم التركيز على العوامل الأربعة المذكورة والبحث عن مدى تأثير كل منها على العلاقات الجزائرية الأمريكية. في ظل التحولات البنيوية التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

وفي الأخير فإنه وبالاعتماد على نظرية النظم المهتمة بشكل النظام الدولي وتأثيره على نسق العلاقات السائدة فيه، بالإضافة إلى نظرية التكيف المتعلقة بمدى استجابة النظام السياسي لبيئته ومدى قدرته على التكيف مع التحولات الحاصلة فيها. وعلاقة التأثير المتبادل بين شكل النظام الدولي والعوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات الدولية. سنحاول فهم وتفسير العلاقات الجزائرية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، آخذين بعين الإعتبار كل ما سبق ذكره.

وقبل البدء في الموضوع -ومن أجل تدعيم هذا الإطار النظري- لا بد من الإشارة إلى الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الأمريكية، لفهم الموضوع وضبط حدوده، ومحاولة توظيف الخبرة التاريخية بين البلدين لفهم واقع العلاقات بينهما.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1991.

إذا ما أردنا دراسة موضوع ما، فيجب علينا أن نلقي نظرة على جذوره التاريخية، من أجل إيضاح التصور وإيجاد الأرضية التي تسمح بالفهم الجيد لهذا الموضوع.

وحسب الأستاذ **عدنان طه الدوري** فإن المقاربة التاريخية تربط بين مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة وجذورها التاريخية السابقة، ولا بد أن تدرس العلاقات الدولية في نطاق الإطار التاريخي، وتؤكد هذه المقاربة على ضرورة الإستيعاب العميق للظروف والأحداث التاريخية للتوصل إلى تحليل دقيق لواقع العلاقات الدولية.[1]

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

يتناول الأول العلاقة بين البلدين قبل استقلال الجزائر، في حين يتناول الثاني العلاقة بين البلدين بعد الاستقلال.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل استقلال الجزائر 1776-1962.

قد يتساءل البعض عن سبب هذا الرجوع إلى الخلف، إلا أن الإجابة وببساطة هي أن هناك نقاط ومواقف مهمة لا بد من الإشارة لها، مثل موقف الجزائر من إعلان استقلال الولايات المتحدة، وطبيعة العلاقة التي كانت سائدة بين البلدين في تلك الفترة. كما أن هذا المطلب بدوره سيعالج من خلال نقطتين :

- قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.
- خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر.

1) قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر 1776-1830.

قد يبدو للبعض بأن العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة، بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع سقوط الإتحاد السوفياتي وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية، بغية الإنفتاح على الرأسمالية والعالم الغربي. وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الإستقلال بفضل إكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، إلا أن هذه النقطة ستبين الكثير من الجوانب الغامضة في هذه العلاقة ومدى تجذرها تاريخيا، فكيف كانت بدايتها ؟وما هي طبيعتها ؟

---

[1] عدنان طه الدوري، مرجع سابق، ص141.

وفق ما ورد عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 إثر حرب الإستقلال التي خاضتها ضد بريطانيا (1775-1783).[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عن بريطانيا، كانت سفنها تمر عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا وجوازاتها، ولكن بعد الاستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص، فأصبحت سفن الولايات المتحدة معرضة لخطر القرصنة الذي كان سائدا آنذاك، خاصة من طرف دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر، والتي تتعهد بعدم التعرض لسفن الدول التي توقع معها معاهدة سلم وتدفع لها ضريبة سنوية، وفي هذه الآونة حاول الأمريكيون إيجاد حل لتجارتهم وسفنهم، فكانت الخطوة الأولى التي اتخذها الكونغرس تقضي بأن تتضمن المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوروبية نصوصا أو فقرات تعدها فيها بالحماية ضد القراصنة، كما كانت تفعل بريطانيا من قبل.[2]

وبذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا و فرنسا، وعقدت معهما معاهدتي التجارة والصداقة في (1778-1782) على التوالي، وتضمنت كلا المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة تدخل فرنسا وهولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، بالنظر إلى نفوذهما لدى الجزائر وبقية دول المغرب، وفشلت محاولة ثالثة لتضمين فقرة مماثلة في معاهدة مع بريطانيا.ومجمل القول بأن المحاولات الثلاث باءت بالفشل، إلا أن فرنسا وعدت بتقديم مساعدتها لإقامة معاهدة مباشرة بين الولايات المتحدة والجزائر، قصد حماية سفنها، وذلك بعد مفاوضات قد تكون متعبة للأمريكيين على حد قول وزير البحرية الفرنسي **دوسارتين.**[3]

واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية مارس 1783، حيث نجت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، عندها قرر الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب بالنظر لخطورة الموقف، وتم تعيين لجنة ثلاثية لذلك ضمت **جون آدمز، بنجامين فرنكلين وتوماس جيفرصون.**[4]

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول، دار البعث، الجزائر 1985، ص248.

[2] ليلى تيتة، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2001-2002، ص 44.

[3] نفس المرجع السابق، ص45.

[4]) إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص22.

وفي 1785تم عقد معاهدة بين الجزائر و إسبانيا تسمح للسفن الجزائرية بإجتياز جبل طارق، مما أقلق الأمريكيين من هذه المعاهدة وجعلها تعقد مهمتهم، وبعد أسابيع من توقيعها تم أسر سفينتين أمريكيتين من طرف الجزائريين، ودخل الطرفان في مفاوضات لتخليص الأسرى، إلا أنها فشلت لعدم الإتفاق حول المبلغ المدفوع. وبعد ذلك سعي **جيفرصون** لتكوين تحالف ضد الجزائر ضم الدانمارك و ايطاليا وهولندا واسبانيا وكذا روسيا. إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل لأن كل دولة تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية خاصة مع الجزائر. (1)

و بعد كل هذه المحاولات، عرض الرئيس الأمريكي **جورج واشنطن** علـــى الكـــونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 08 ماي 1792، فوافق مجلس الشيوخ ورغـــم ذلـــك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري. حينها قال **آدمز** نائب الرئيس لوزير الخارجية **جيفر سون** "إن محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى وأكثر نفعا من مساعي الدبلوماسية." واستمرت الجهود الدبلوماسية إلى جانب محاولة بنـــاء الأسطول الأمريكي، حيث كان من المتوقع وقف بناء الأسطول الأمريكي في حال التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر.(2)

وبعد الكثير من المفاوضات والوساطات، تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايـــات المتحدة والجزائر، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما(*) في نوفمبر 1795 وصادق عليها الكونغرس في 02 مارس 1796. وأمضاها عن الجانب الجزائري الداي **بابا حسن** وعن الولايـــات المتحـــدة المبعوث الخاص **جوزيف دونالدسن** وقد حررت بالعربية أصلا. (3)

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية هي:

1-إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

2- إقامة سلم دائم مع الجزائر.

3-توسط الجزائر لإبرام معاهدتين مماثلتين مع تونس وطرابلس.(4)

---

[1]) مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 219.

[2]) نفس المرجع السابق، ص 227.

* للإطلاع على محتوى هذه المعاهدة أنظر الملحق رقم 01.

[3]) إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 82.

[4]) مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص232.

وبمقتضى هذه المعاهدة إستمرت الولايات المتحدة في دفع ضريبة سنوية مقابل عدم التعرض لسفنها وتجارتها، وظل العمل ساريا بهذه المعاهدة إلى غاية سنة 1812 حيث وقع خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة حول طريقة دفع الضريبة السنوية، حيث أرادت الولايات المتحدة الدفع نقدا إلا أن الداي طالب بالضريبة على شكل معدات حربية، وكذلك ظهر الإختلاف بين التقويم الهجري والميلادي، مما ساهم في توتر العلاقة بين البلدين. فقرر الداي إعلان الحرب على الولايات المتحدة، وردّ الرئيس الأمريكي والكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر في 23 فيفري 1815، فقام الكومندور **ستيفن ديكاتور** بغارة على الجزائر في جوان 1815 ،وأستشهد الرايس **حميدو** رفقة 30 بحارا. وانهزم الأسطول الجزائري نظرا لأنه كان يخوض حروبا ضد كل من إيطاليا وإسبانيا وهولندا وبروسيا والدانمارك وروسيا في نفس الوقت، ومن جهة أخرى فقد تم عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبريطانيا.[1]

وفي هذه الحرب تمكنت السفن الأمريكية من أسر سفينتين جزائريتين وأرادوا الدخول في مفاوضات، بحثوا فيها عن امتيازات خاصة، مثل إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأمريكيين ودفع تعويض، وفي الأخير وافق الجانب الجزائري على هذه المعاهدة الجديدة مع بعض التعديلات، لتكون المعاهدة الثانية بين البلدين(*)، وقعها كل من الداي **عمر** والرئيس الأمريكي **جيمس ميديسون** في1815/07/03.وصادق عليها الرئيس الأمريكي في 1815/12/26.[2] وعدلت هذه المعاهدة بإلغاء بند الدولة الأكثر حظوة، لتمثل بذلك المعاهدة الثالثة بين البلدين(**)، وانتهت المفاوضات في22-23ديسمبر1816 .ووقعت في01فيفري1822 بسبب إهمال أو سهو في مجلس الشيوخ.[3]

كانت هذه أهم المحطات في تاريخ العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1776-1830، وقد علق دليل الوثائق الأمريكية الرسمية الذي صدر في 1978،على هذه

---

[1] راي إيروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة1776-1816، (ترجمة إسماعيل العربي) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص245.

* للإطلاع على محتوى هذه المعاهدة أنظر الملحق رقم 02.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص237.

** للإطلاع على محتوى هذه المعاهدة أنظر الملحق رقم03.

[3] راي إيروين، مرجع سابق، ص258.

المعاهدات الثلاث بأنها أصبحت غير ذات موضوع أي ملغاة، وذلك بسبب دخـــول الاســـتعمار الفرنسي للجزائر.[1]

وخلاصة القول حول هذه النقطة إجمالا أن العلاقات الجزائرية الأمريكية تعـــود إلى بدايـــة ظهور الولايات المتحدة بعد اعلان استقلالها عن بريطانيا، وكانت تتراوح بين الســـلم والحـــرب، وغلب عليها الطابع الودي أحيانا، رغم وجود مضايقات من دول أخرى ليس في صـــالحها هـــذا التقارب، وعلى رأسها بريطانيا. وقد توجت هذه المرحلة بعقد ثلاث معاهدات بين البلدين ،إلتزمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ضريبة سنوية وهدايا للجزائر مقابل عدم تعـــرض البحـــارة الجزائريين لسفنها التجارية. وتم توقيف العمل بها بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في1830. فكيف ستصبح العلاقة بين البلدين خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر(1830-1962).وما هو أهم ما ميزها؟

2) العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1962.

بعد التعرض لبداية العلاقات الجزائرية الأمريكية وطبيعتها،سنحاول التطرق لهذه العلاقة بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830 بعد حادثة المروحة الشهيرة، وســـيكون التركيز على أهم المحطات، وبالتالي ستتم معالجة هذه النقطة من خلال التساؤلات التالية:

ما هو الموقف الأمريكي من الاستعمار الفرنسي للجزائر ؟ واندلاع الثورة الجزائرية المباركة ؟ وحق الشعب في تقرير المصير؟ وموقفها من الحكومة الجزائرية المؤقتة ؟وأخيرا من المفاوضات والاســـتقلال في 05جويلية 1962 ؟

في البداية نحاول تسليط الضوء على الموقف الأمريكي من استعمار الجزائر.قبل هذا التـــاريخ نجد أن الرئيس الأمريكي **جورج واشنطن** نصح ملك فرنسا بغزو الجزائر، التي ستكون أرضاً خصبةً للاستيطان، مع التركيز على البعد الصليبي في هذه العملية، وفي هذا السياق واصل وزير خارجيتـــه آنذاك **توماس جيفرسون** حيث عمل على محاصرة الجزائر بأسطول دولي لأن ذلك مـــن شـــأنه أن يؤدي إلى استسلامها.[2]

من هنا يمكن أن نستشف بأن الولايات المتحدة كانت تؤيد ضـــمنيا الاحـــتلال الفرنســـي للجزائر بدافع المصلحة، وطيلة فترة الاستعمار اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر خاضـــعة للســـلطة الفرنسية المطلقة، فهي لم تعد كيانا مستقلا له شخصيته المعنوية، ودليل ذلك إلغاؤها للمعاهدات التي

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص ص247-248.

[2] نفس المرجع السابق، ص220.

تربط البلدين، بل اعتبرت الولايات المتحدة التواجد الفرنسي في الجزائر ضمانا للمصالح الغربية، وظلت الأمور على هذا المنوال إلى أن قامت الثورة المباركة، وبدأ العمل على الصعيدين العسكري والدبلوماسي لإسماع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[1]

وعلى الصعيد الدولي تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بجو من التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، بسبب التنافس على مناطق النفوذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعتبرت السلطات الفرنسية الثورة الجزائرية مجرد حركة تمردية، لا يمثل الذين قاموا بها الشعب الجزائري، وأضافت أن هذا يدخل ضمن شؤونها الداخلية ويحق لها تسويته بالطريقة التي تراها مناسبة.[2]

بالنظر إلى ما سبق فإن الموقف الأمريكي إعتبر الجزائر أرضاً فرنسية، والثورة الجزائرية تهديدا للمجال الحيوي للحلف الأطلسي، فوافقت على إرسال قوات أطلسية للجزائر للقضاء على الثورة. في المقابل إعتبرت جبهة التحرير الوطني القمع ضد شعبها هو قمع أمريكي بالدرجة الأولى، حيث جاء في أحد بياناتها "إذا كان الشعب الجزائري لم يكن يقاوم جنود أمريكان فإنه كان يواجه رصاص أمريكا وطائراتها، وأموال الحلف الأطلسي هي التي تغذي الحرب الفرنسية في الجزائر".[3]

في المرحلة الأولى من الثورة التزمت الولايات المتحدة بالدعم التام للفرنسيين، وهنا يمكن أن نسجل الرأي الذي مثل استثناءً في الأوساط السياسية الأمريكية، وهو رأي السيناتور **جون كيندي** في عام 1957، حينما كان عضواً في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، وجاء في حديثه " إن جميع المواقف التي إتخذها ممثلونا في واشنطن وباريس و الأمم المتحدة كانت مؤلمة، وتركنا الفرنسيين أحراراً يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين".[4] إلا أن هذه التصريحات بقيت حبرا على ورق، فهي لم تكن إلا مناورة إنتخابية، ولا أدل على ذلك معارضة بلاده طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضها إدانة الإستعمار الفرنسي في فترة رئاسته.

---

[1] رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان 1983، ص 272.

[2] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 23.

[3] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومه، الجزائر2003، ص 176.

[4] Nasreddine MEGHARBI, The question of Algeria :American attitude and policies1954-1962, master of philosophy , faculty of arts, university of Manchester, 1985,p 100.

ففي الدورة العاشرة للأمم المتحدة 1955 تم رفض إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة، بسبب إصرار فرنسا على أنها قضية داخلية، وبدعم أمريكي لم يتم إدراجها في الدورة الموالية على إعتبار أن الوقت غير مناسب، إلا أن الولايات المتحدة نصحت فرنسا بعدولها عن معارضة طرح القضية الجزائرية.[1]وفي الدورة الثانية عشر تقدمت مجموعة من الدول الآفروآسيوية بمشروع قرار للتصويت لصالح القضية الجزائرية واجهته فرنسا بالتماطل. أما في الدورة الثالثة عشر 1958 إزداد عدد الأصوات المنادية بإستقلال الجزائر أمام تقهقر الموقف الفرنسي،35 صوت لصالح القضية و18 ضدها وإمتناع 28 بلد عن التصويت.[2]

وفي الدورة الرابعة عشر 1959 حدث تصدّع في الموقف الأطلسي، وأصبح حلفاء فرنسا يضغطون عليها بعد كشف الممارسات الوحشية في حق الشعب الجزائري، أما في الدورة الخامسة عشر 1960 فقد سجل غياب الوفد الفرنسي، وكان بمثابة إنتصار حقيقي للقضية الجزائرية، وتحصّل مشروع قرار إجراء إستفتاء حور تقرير المصير في الجزائر، على 68 صوت ضد 27 وإمتناع 08 عن التصويت.[3]

وفي الدورة السادسة عشر 1961 وبعد فشل كل المحاولات العسكرية والدبلوماسية، أصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لإستئناف المفاوضات، وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وحصوله على إستقلاله الكامل، وكانت الولايات المتحدة متحمسة للمفاوضات بين الطرفين، وعند إعلان الرئيس الفرنسي **ديغول** إجراء إستفتاء شعبي في تصريح له في 16 سبتمبر 1959، إعتبرته الولايات المتحدة خطوة عظيمة. وتجدر الإشارة إلى أنه بتوصل الطرفين الجزائري والفرنسي لوقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بادر الرئيس الأمريكي **جون كيندي** ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري* وكذلك فعل عند إعلان الإستقلال.[4]

---

[1] محمد السعيد هارون، صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، **مجلة المجاهد**، العدد 1143، 02 جويلية1982ص78.

[2] نفس المرجع السابق، ص83.

[3] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص53.

* للإطلاع على محتوى الرسالة أنظر الملحق رقم04.

[4] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص53.

أما على الصعيد المالي والعسكري، فإن الدعم الأمريكي كان قويا وواضحا للحليف الفرنسي و للتدليل على ذلك ندرج تصريح **فرحات عباس** رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1960 حيث قال "لولا إعانة الحلف الأطلسي لفرنسا لإنتهت حرب الجزائر منذ1957 ".[1]

وفي ما يلي سندرج بعض الأمثلة على المساعدات الأمريكية لفرنسا ضد الثورة الجزائرية على سبيل الذكر لا الحصر، فخلال سنتي 1956-1957 قدمت أمريكا حوالي 200مليون دولارلفرنسا، وفي منتصف سنة 1957 بلغ عدد الطائرات الأمريكية العاملة في القوات الفرنسية 500 طائرة و150 مروحية. وفي عام 1958 وصل الدعم الأمريكي لفرنسا إلى نصف مليون دولار، فمن غير هذه المساعدات كان من الصعب عليها أن تستمر في حربها ضد الجزائر. كما تمكنت فرنسا من الإستفادة من خدمات الأسطول الأمريكي الموجود في البحر الأبيض المتوسط وخاصة الرادارات وإستخدمت إثنين من حاملات الطائرات من نوع لافاييت والتي تبلغ حمولتها 11 طن.[2] هذا بالإضافة إلى طائرات من نوع H2. و في عام 1960 حصلت فرنسا على دفعة من الطائرات العمودية و عدد آخر من قاذفات القنابل من نوع سكيرايدر و طائرات مقاتلة من نوع T28.[3]

وخلاصة القول أن الموقف الأمريكي كان منحازاً لصالح الحليف الفرنسي، بإستثناء بعض التصريحات التي أثبت الواقع عدم صحتها، لأن الطرف الفرنسي كان في كل مرة يستفيد من الدعم الأمريكي، بالقروض والأسلحة بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الكامل لفرنسا في المحافل الدولية من خلال الضغط على الحلفاء، ورغم ذلك وقعت بعض الخلافات بين الحليفين الفرنسي والأمريكي، ساهمت في توتر العلاقات من حين لآخر بينهما، وهذا يرجع بالطبع إلى الإختلاف في المصالح والتصورات الإستراتيجية، إلا أن هذا لا يقلل من شأن الدعم الأمريكي الذي حظيت به فرنسا، والذي يعود برأينا للأسباب التالية:

1-تخوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفياتي في حال خسارتها للطرف الفرنسي الذي يتمتع بالموقع الإستراتيجي.

2- إعتبار فرنسا حليف قوي وقديم ينتمي إلى الغرب الرأسمالي ناهيك عن كونها عضوا فعالا في الحلف الأطلسي .

---

[1] إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 189.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، الجزائر 1991، ص 86.

[3] ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 24.

3- ظلت الولايات المتحدة تعتقد أن بقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية هو الوضع الأمثل، وذلك للتخوف من الأفكار التي تحملها ثورتها والتي من شأنها أن تمتد لبقية دول المنطقة.

في ظل كل هذه المواقف التي سبق ذكرها .ما هو مآل العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الإستقلال؟ وكيف ستكون طبيعتها ؟ وما هي أهم المتغيرات التي حكمتها ؟

وهذه هي المحاور التي سنتناول من خلالها النقطة الموالية والمتعلقة بالعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد إستقلال الجزائر.

المطلب الثاني :العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال 1962-1992.

استكمالا لما سبق، نواصل الحديث عن أهم المحطات التاريخية بين البلدين خلال الفترة المحددة في هذا المطلب، فعند التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 18مارس1962، وبعد رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى الشعب الجزائري، إلا أن بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها. وذلك تفاديا لإحراج فرنسا، وكرد فعل على ذلك صرحت جبهة التحرير الوطني بان الولايات المتحدة كانت ضد الثورة وهذا ما تضمنه ميثاق طرابلس في 20جوان 1962. وعند إعلان الاستقلال بادر الرئيس الأمريكي بإرسال رسالة تهنئة ثانية للشعب الجزائري*.

1-خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة:

لقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين، من بينهم السيناتور الجمهوري **باري قولد ووتر**، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا "ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أو العشر القادمة ؟هل سيكونوا أصدقاء لنا أم في الاتجاه الشيوعي؟".[1] من هذا السؤال سنبدأ مع هذه النقطة، فكيف كانت العلاقة بين البلدين في هذه الفترة ؟ وما هي طبيعتها ؟وما هي أهم العوامل التي ساهمت في رسم معالمها؟

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في 29سبتمبر 1962، وكان **ويليام بورتر** أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر 1962، إلا أنه وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05سبتمبر 1963، وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية ومعاداة للغرب.

وأثناء تواجد الرئيس الجزائري **أحمدبن بلة** في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية

---

* * للإطلاع على محتوى الرسالة أنظر الملحق رقم05.

1) ليلى تيتة، مرجع سابق، ص99.

العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطن واجتمع معه سنة 1963. [1] إلا أن هذه الزيارة فقدت معناها بعد توجه بن بلة إلى هافانا والتقى **بكاسترو** وطالب بإخلاء القاعـــدة العسكرية الأمريكية في **غوانتانامو** واعتبرها رمز للامبريالية والاستعمار، وفي المقابل اعتبر كوبا رمز الثورة. لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرة الأمريكية.[2]

كانت هذه أهم التطورات بين البلدين على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصـــادي فكانت المساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث قدرت خـــلال 1962بحوالي 38مليون دولار، وبلغت في 1963حوالي 39مليون دولار، وبلغت سنة 1964ما قدره 43 مليون دولار. وقد اتهمت الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربه مـــع الجزائر في 1963، بالإضافة إلى امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر، ورغم كل هـــذا اســـتمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية للجزائر كما أشرنا، ويعـــود ذلـــك للأهـــداف الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد، إلا أن الولايات المتحدة قررت في 1965 خفـــض هـــذه المساعدات إلى غاية تغيير الجزائر لمواقفها المتصلبة اتجاهها. [3]

وباختصار فخلال فترة حكم الرئيس بن بلة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تفاوتـــا في المجالات فكانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي إلا أنها تحمل بوادر خلاف عميق علـــى الصـــعيد السياسي.

2-خلال حكم الرئيس هواري بومدين:

بحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع **هواري بومدين** على الرئيس **بن بلـــة** بـــدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي:

بعد 17 يوما من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الـــرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس **جونسون**، معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين.[4]

في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العـــالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار، واقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فـــرص دول الجنـــوب

---

1) Hocine BOUKARA, Idiology and Pragmatism in Algerian foreign policy,B.A(university of Algiers) diploma and M.A(university of Lancaster), june1986.p191.

2) Nicole GRIMAUD, La politique étrangère Algérienne 1962-1978, éditions Karthala, Paris, p146.

3) Hocine BOUKARA, op.cit. p193.

4) Ibid, p194.

والشمال. وفي نهاية 1966 وبداية 1967 عرفت العلاقة بين البلدين تـوترا ملموسـا بسـبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للأمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسـط وإفريقيـا وأمريكا اللاتينية، وفي هذه الفترة سُجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر، حيـث بلغت 11مليون دولار فقط.(1)

وفي 6جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مـع واشـنطن بسبب الدعم المطلق لاسرائيل في حرب 1967، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين.(2)

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية على حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيـا والذي دام 11 أسبوعا وانتهى في12سبتمبر 1967.(3) واستمر التوتر في العلاقة بين البلدين لفترة غير وجيزة، وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في مارس 1971. وقبـل ذلـك في أوت 1970 طلب الرئيس **نيكسون** من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحريـر جنـوب الفيتنام، فيما يخص المساجين الأمريكيين.(4)

وفي 11/4/ 1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حـد ذاتهـا سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة.(5)

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي **كيسنجر** أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس **هواري بومدين** خلال 1974/1973 لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة تهنئة إلى الرئيس **فورد** أمل فيها إلى تطوير العلاقات بين البلدين، وكنتيجة لهذه الاتصـالات الدبلوماسـية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12نوفمبر1974.(6)

وببروز مشكل الصحراء الغربية واختلاف وجهات النظر بين الجزائر والمغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد على الأقل في هذه الفترة، وذلك حفاظا على مصالحها مع الطـرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا. وفي إطار الحوار شمال جنـوب

---

1) Hocine BOUKARA, op.cit, p195.
2) Nicole GRIMAUD, op.cit, p149.
3) Hocine Boukara, op.cit, p195.
4) Nicole Grimaud, op.cit, p144.
5) Ibid, p151.
6) Hocine Bokara.op.cit. p198.

وخلال مؤتمر باريس 1974 حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، برز الخلاف بين الجزائر التي تمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة حول ماهية هذا النظام.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو والتي تمت في 10 أكتوبر 1969، والتي تقضي بتموين الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بحجم 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة، والتي تعتبر ضخمة جدا من ناحية حجمها. إلا أنها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ما تسبب في تأخير البدء بالإنتاج إلى سنة 1978. (1) وخلال الفترة الممتدة من عقد الاتفاقية إلى بداية الإنتاج 1969و1978 حدثت تقلبات كبيرة في السوق الدولية للطاقة، مما دعا إلى إعادة تقويم أسعار المواد الطاقوية ومنها الغاز، وهي نقطة خلاف بين سوناطراك والبازو أضف إلى ذلك، بروز المكسيك كدولة مصدرة للغاز فيما بعد، وكان ذلك يعني توفر الغاز للولايات المتحدة من مناطق أقرب وتكاليف اقل، أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إلغاء هذه الاتفاقية في 1983.(2)

وفي سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية.(3)

وما يمكن أن يستخلص عن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة هو تميزها بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي، فيمكن أن نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا وتأثر بالاختلاف الإيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الأيديولوجية البراغماتية.

3- خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد:

---

1) عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1990، ص17.

2) عبد السلام بلعيد، مرجع سابق، ص.ص129.128.

3) Khiredine HAMADI, Algerian foreign policy towards black Africa, master of arts, center of west African studies, university of Birmingham, September 1984.p13.

بوفاة الرئيس **بومدين** في أواخر سنة 1978 وبمجيء الرئيس **الشاذلي بن جديد** عاد الأمـــل لواشنطن لإعادة التقارب بينها وبين الجزائر، واعتقد الأمريكيون أن السياسة الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير. وفي السنوات الأولى من حكم **الشاذلي** جاءت أزمة الرهائن الأمـــريكيين الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979، والـــذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الازمات.[1]

لكن إدارة الرئيس **ريغن** لم تثمن هذا الإنجاز، و لم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية.[2] ودعمت موقفه من قضـــية الصحراء الغربية، بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها، وهذا ما ردت الجزائر باعتباره خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككل، بمباركة الولايات المتحدة.[3]

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد له أي أثر قبل سنة 1980، فـــالجزائر كانـــت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس ليبيا والمغرب.

وقد قام أول أسطول أمريكي بزيارة للجزائر بميناء وهران بتاريخ سبتمبر 1980 وقبل ذلك وفي نفس السنة، إشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما شارك الأمريكيون في إنقاذ ضـــحايا زلزال الأصنام. وقد رأى البعض في تحركات الجزائر في هذا الإتجاه رغبة منها في تنويـــع مصـــادر تسلحها وتدعيم إستقلالها الإقتصادي عن كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي.[4]

والمحطة التالية في جولتنا عبر تاريخ العلاقات بين البلدين، هي زيارة **الرئيس الشـــاذلي بـــن جديد** لواشنطن في17/04/ 1985 في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بدايـــة التحول في مسار علاقات البلدين.

4) Hocine Boukaram, op.cit. p 199.
[2]) Wiliam Quandt ,flirt contrarie entre Washington et Alger, **le monde diplomatique**, juillet 2002. p 13.
[3]) Hocine Boukara. op.cit. p 200.
[4]) Ibid, p.p 201.202.

إتسم الرئيس **الشاذلي بن جديد** بالإعتدال، ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنـــا، وقد جاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث، أهمها الإتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب وليبيا، الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس.[1]

وعن القضايا التي تناولها الطرفان في المباحثات هي :

-العلاقات الثنائية خاصة التسلح والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.

-المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.

-الصراع العربي الاسرائيلي.

-الحرب العراقية الايرانية.

-الاوضاع في لبنان.

-قضايا العالم الثالث.

وتم التركيز على المحورين الأولين.[2] وهو ما يعكس الآفاق الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية، وتطلعاتها للعب دور أساسي على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي.*

وعن الأحداث التي مست البلاد في 05 أكتوبر من سنة 1988، والمتمثلـــة في إنفجـــار الشارع الجزائري، مطالبا بالتغيير، وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخـــابي في 1992 ودخول الجزائر في الأزمة فما هو الموقف الأمريكي من تعثر المسار الإنتخـــابي في الجزائـــر، والأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينيات،ورد الفعل الجزائري علـــى هـــذه المواقف. وهو ما سنتناوله في الفصل القادم.

وفي نهاية هذا المبحث المتعلق بالإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية والتي تعود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في1776، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين. إلا أنـــه يبدو جليا التذبذب وعدم الإستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحـــد قطعها في منتصف السبعينيات. ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائـــر والولايـــات المتحدة كحليفين إستراتيجيين ولكن بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

---

[1]) عمر عز الرجال، أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة، **السياسة الدولية**، العدد81، السنة1985، ص138.

[2]) نفس المرجع السابق، ص140.

* لمعلومات أكثر حول هذه الزيارة ظروفها ونتائجها انظر عمر عز الرجال ،المرجع السابق.

الفصل الثاني

مجالات التقارب الجزائري الأمريكي

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة.

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة.

الفصل الثاني: مجالات التقارب الجزائري الأمريكي.

سيتم التطرق في هذا الفصل لأهم المجالات التي تشهد تقارباً بين الجزائر والولايات المتحدة، ويمكن اعتبار هذه المجالات بمثابة متغيرات تحكم طبيعة العلاقة بين البلدين، وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها،من خلال ميكانيزمات التعاون والتنسيق الثنائي والجماعي، ويتم كل هذا في إطار ما يسمى المصلحة الوطنية أو القومية، فما الذي يمثله هذا المصطلح للطرفين؟ وما هي سبل تحقيقه أو الحفاظ عليه؟

بالنسبة للجزائر فإن المصلحة الوطنية تعرف عموماً بأنها حماية الوحدة الترابية للبلاد ووحدة الشعب من أي خطر داخلي أو خارجي، ومع بداية التسعينيات -وإثر إلغاء المسار الإنتخابي- دخلت البلاد في موجة من العنف، مما جعل إستدباب الأمن، والإستقرار أولوية الأولويات، وذلك لاسترجاع البلاد مكانتها بين الأمم.

أما في ما يخص الولايات المتحدة، فمفهوم المصلحة القومية يتحدد أساساً بمفهوم الأمن القومي، الذي توسع كثيراً بعد الحرب الباردة، وخصوصاً في أعقاب أحداث 11سبتمبر2001، وهو يشمل ضمان المصالح الأمريكية؛ الأمنية والإقتصادية والتي أصبحت منتشرة عبر العالم بصور مختلفة، وفي هذا الصدد فإن المصلحة القومية تقسم وفق الجغرافيا السياسية إلى ثلاثة أنواع:

1-المصالح الحيوية: وهي المصالح من الدرجة الأولى، والولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب في حال وقوعها تحت يد قوى مناوئة لها، ومثال ذلك منطقة الخليج العربي، وذلك لضمان وصول النفط الخليجي للولايات المتحدة وحلفائها.

2-المصالح المهمّة: وهي أقل من الأولى إلا أنه يجب الحفاظ عليها بالوسائل الدبلوماسية وتقديم المساعدات، ويمكن إدراج الجزائر والمغرب العربي بصفة عامة في هذه المصالح.

3-المصالح المفيدة: وهي في آخر سلم الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويكفي مراقبتها من بعيد. ويدخل في هذا الإطار دول العالم الثالث التي لا تتمتع بثروات طبيعية كبيرة.(1)

وإذا أخذنا بعين الإعتبار فكرة ثانية مهمة بالنسبة للإدارة الأمريكية، وهي فكرة الدولة المحورية؛ وهي الدول التي تتمتع بأهمية إستراتيجية، ومقياس تحديد هذه الدول هو مدى تأثيرها في الإستقرار الجهوي والدولي، والذي ينعكس أساسا على المصلحة الأمريكية، لذلك يجب تدعيم إستقرار هذه الدول. وفي هذا الإطار قدّم الباحثون: **بول كيندي وروبرت شاس وايميلي هيل**،

---

[1]) بريجنسكي وآخرون، السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن 21، **شؤون الأوسط**، ديسمبر98/جانفي99، العدد79/78، ص59.

لائحة للدول المحورية والتي تضم: المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، تركيا، الهنـــد وإندونيسيا.[1] وفي عالم اليوم وبازدياد ما يسمى الاعتماد المتبادل بين الدول، أصبح من غير الممكن على أي دولة أن تعيش بمعزل عما يدور حولها.

وبهذا الصدد فان المتتبع للعلاقات الجزائرية الأمريكية يلمس نوعاً من التطور الكمّي والنوعيّ فيها خلال السنوات الأخيرة، لذلك سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التطور؟ وما هي الأهداف التي يرجوها كل طـــرف مـــن هـــذا التقارب؟ وهل كان هذا التقارب حتميةً أو إختياراً بين الطرفين؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موضوع الفصل الذي بين أيدينا والمعنون بمجـــالات التقارب الجزائري الأمريكي، والذي سيعالج من خلال ثلاث مباحث:

يتناول الأول تطور العلاقات بين البلدين على الصعيد السياسي، في حين يتناول الثاني التنسيق الأمني، بينما يتناول الأخير تطور المبادلات الاقتصادية بين البلدين.

---

1) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، **المستقبل العربي**، العدد191، جانفي1995، ص 64.

المبحث الأول : تطور العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة.

يعتبر المجال السياسي أساس أي تقارب بين الدول، كون الإرادة السياسية الحقيقية هي الأرضية لكل إتفاق في أي مجال، إلا أن هذه القاعدة كانت نسبيةً في إطار العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية، وهو ما كان سائدا أثناء فترة حكم الرئيس الراحل **هواري بومدين**؛ ففي حين كانت العلاقات السياسية متعثرة، إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت جيدة، وهذا ما تم توضيحه في الفصل الأول.

وفي هذه النقطة سنحاول توضيح طبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم ما ميّزها. فما هو موقف الولايات المتحدة من إلغاء المسار الانتخابي نهاية سنة1991 في الجزائر؟ ومن الإصلاحات التي حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة وضعها؟ وبالمقابل فما هو موقف الجزائر من أهم المبادرات الأمريكية وأهمها حرب الخليج الثانية؟

ويمكن ايجاز أهم التطورات على الصعيد السياسي بين البلدين من خلال الفترات التالية:

المطلب الأول: مرحلة الاضطراب والغموض 1992-1995.

في مطلع 1992 وبإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج، على حد تعبير **ويليام كونت**، فمن جهة يعتبر توقيف المسار الإنتخابي وإلغاء النتائج، عملا غير مشروع ومناف لمبادئ الديمقراطية بكل المقاييس، ومن جهة أخرى فالجبهة الإسلامية للإنقاذ -وهي الطرف المقصي والمتضرر الأول من هذا الإيقاف- تعتبر من أكبر المنتقدين للإدارة الأمريكية، خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف الدولي، وهو ما اعتبره أنصار الجبهة الإسلامية والشارع الجزائري عموما، ضربة موجهة ضد الإسلام والمسلمين، ما ولد شعورا عدائيا اتجاه الولايات المتحدة.[(1)] لذلك إتّسم الموقف الأمريكي بالتأرجح وعدم الثبات.

فقد حافظت الإدارة الأمريكية على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، إلا أنها- وعلى الطرف الآخر- أبقت على اتصالاتها سرية مع قياديي الجبهة الإسلامية في أمريكا وأوربا تحسبا لأي طارئ.

---

[1]) William QUANDT, Flirt contrarie entre Washington et Alger, **le monde diplomatique,** juillet 2002.p15.

من جهتها أبدت الجزائر -على اثر الاضطرابات التي كانت تعيشها- انكفاءً على الداخل، وتقلص دورها الإقليمي والدولي بشكل كبير، حيث أنها لم تكن مع التحالف الدولي لضرب العراق، بل كانت ترفضه إلا أن موقفها لم يكن فعالا.

في هذه الفترة بدأت الظروف الأمنية داخل الجزائر في التدهور، ما أدخل البلاد في موجة رهيبة من العنف، بسبب اختيار أنصار الجبهة الإسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم.

بالنسبة للولايات المتحدة ومع مطلع التسعينيات، كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم الرئيس **جورج بوش الأب**، والمعروف عن الجمهوريين موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، خاصة بعد حرب الخليج الثانية والانتقاد الكبير الذي وجه لهم، فقد اعتبر الجمهوريون أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطراً على مصالحهم وأهدافهم مستقبلا، كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الأمني في سياستهم الخارجية، وتسيطر عليهم أفكار الزعامة الأمريكية، وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد، وفق ما يضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة على العالم.

إلا أنهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين، وهو ما تجسده مقولة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك **إدوارد جيرجيان** في عام 1991 حيث قال: "إن الولايات المتحدة ليس لها ما تضمره للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية ... وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية ... إن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح".[1] لذلك يمكن أن نسجل أن الموقف الرسمي الأمريكي أظهر ضمنيا ارتياحاً كبيراً لتدخّل الجيش وإقصاء الإسلاميين في الجزائر.

وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس **بيل كلينتون**، والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا والاقتصاد المعولم، حاولت الإدارة الديمقراطية الإستفادة من كافة الظروف المحتملة، بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر،لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي حصلت مع إيران، حيث نجحت الثورة الإسلامية.لذلك تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي طرف من أطراف الصراع في الجزائر. كيف تم ذلك؟ بتغليب الأبعاد ذات الطبيعة الاقتصادية على الأبعاد الأمنية، وعدم الإدلاء بأي تصريح يمثل تدخلا في الشأن الجزائري الداخلي.[2] وفي هذه الفترة أبدت واشنطن مواقفاً وسياسات متناقضةً أحياناً، فمثلا أبدت مساندتها للنظام الجزائري، في مواجهته مع عناصر الجبهة

---

[1]) شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني، من الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.5html

[2]) نفس المرجع السابق.

الإسلامية للإنقاذ، في حين كانت تأوي على أراضيها أحد قياديي الحزب المحظور:**أنور هدام**، الصادر في حقه حكم بالإعدام بالجزائر. وفي سنة 1994 تنبأ كل من السفير الأمريكي بالجزائر **كازي** ومجلة **النيويورك تايمز**، بسقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر بالنظر إلى ما وصلت إليه الأمور. (1)

وخلال سنة 1995 حيث تم إصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية **سانت إيجيديو** من 8الى 13جانفي، وتم ذلك بحضور 8 هيئات هي :

-ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان .
–جبهة التحرير الوطني .
–جبهة القوى الإشتراكية.
–الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
–الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر.
–حزب العمال.
–حزب النهضة الإسلامية.
–حزب أصول الغد.

وقد دعمت واشنطن هذه المبادرة التي إنتقدت الحل العسكري، وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر، ولكنها لم تقم بإدانة أي طرف بل إكتفت بإظهار أسفها. حيث صرح **ديفيد جونسون** الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأن نتائج مبادرة **سانت إيجيديو** محاولة جادة لإيجاد حل سلميّ للأزمة الجزائرية. وردت الجزائر باعتبار هذه المبادرة ونتائجها تدخلاً أجنبياً في شؤونها الداخلية ورفضت ذلك بشكل قاطع وصريح.(2)

المطلب الثاني: مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998.

.بمجيء الرئيس **اليامين زروال** أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين، إلا أن هذه الإتصالات فشلت، لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن ما يحدث بالجزائر، مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة

---

1) EL Watan 27/12/1997.

2) أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد128.افريل 1997، ص138.

مسلحة. وهذا ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر، و تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها. ولكن سنة 1996 بدأت الولايات المتحدة تعدّل سياستها ومواقفها إتجاه الجزائر، ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة وعدم تقبلها داخليا بشكل مطلق.

ب- بداية إستهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة.

ج- الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينيات.(1)

ومن هنا إقتنعت واشنطن، بأن المعلومات والتصريحات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية هي الأصح، فبدأت في تعديل سياستها وإبراز مساندتها للحكومة الجزائرية.

وإبتداءً من سنة 1996 إعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية.(2) وإستقرارها مهم جداً للمنطقة ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبر عنه الرئيس **بيل كلينتون**، في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن21، وجاء فيه "نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا". وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي لحكومة الرئيس **زروال** في حربها ضد الإرهاب. و رغم كل ذلك فان الجزائر صُنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة failedstate وأدرج اسمها ضمن travelwarming وهي الدول التي يحذر من السفر إليها.(3)

وفي سنة 1997 وتحديدا خلال شهر مارس قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط **مارتن أنديك** بزيارة للجزائر، وصرح أن بلاده لا تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي، خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرئيس **زروال**، وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية إتجاه الجزائر، حيث صرح السفير الأمريكي بالجزائر **رونالد نيومان** في سبتمبر 1997، بأن بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس **زروال**، كما أكدت الإدارة الأمريكية، أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في المجازر، واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي.(4)

---

1) خالد عمر بن ققة، **التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع دول المغرب العربي**، من الموقع الإلكتروني: www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/14/sya/40.htm

2) خالد عمر بن ققة، مرجع سابق.

3) La Tribune 19janvier 2000.

4) خير الدين العايب، **الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي**، من الموقع الإلكتروني: www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-18/099456.htm

المطلب الثالث: مرحلة التنسيق 2004/1999.

بإنتخاب الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في أفريل 1999، وهو الرجل الدبلوماسي المحنـــك، الذي شغل منصب وزير الخارجية بين سنتي 1978/1965، وهو عموما رجل متفتح ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها لمجيئه للرئاسة في الجزائر.

ففي 25جويلية 1999 وعلى هامش جنازة الملك الحسن الثاني في الرباط، حصل لقاء وجيز -وغير مبرمج- بين الرئيس **بوتفليقة** والرئيس **بيل كلينتون**، حيث حفظ هذا الأخير انطباعا إيجابيا عن الرئيس الجزائري.[1]

وقد عاد **مارتن أنديك** كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط، للجزائر في ســـنة 1999، حاملا رسالة من الرئيس **بيل كلينتون** إلى الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، ورافقه في هـــذه الزيـــارة **رونالد نيومان** مساعد وزير الدولة المكلف بملف الصحراء الغربية، حيث شدد **مارتن أنديك** علـــى ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحـــدة ودول المنطقة والجزائر تحديدا، وفق مصالح الطرفين.[2]

وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكثف، خصوصا بعد توقيع اتفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا في الجزائر، وبمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000 وبحضور كاتبة الدولـــة للخارجيـــة **مادلين أولبرليت**، وأثناء التوقيع على هذا الإتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية رسميا من الجزائـــر، لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائليين.[3] وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافا أمريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر، والذي يمكن الوثوق به، خاصـــة وأن واشنطن تدرك ذلك جيدا، من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين، وتدخُّل الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين في طهران كما سبق الذكر.

وبفوز الجمهوريين تحت قيادة الرئيس **جورج وولكر بوش**، فضـــلت الإدارة الجمهوريـــة الإستمرار في نفس السياسة التي إنتهجتها الإدارة الديمقراطية تحت إشراف الرئيس **بيـــل كلينتـــون**، باللعب على المحاور الهادئة، وهي الدعوة لتحرير الاقتصاد والتعددية السياسية، ودعـــم المؤسســـات النيابية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بعدم إبداء أي مبادرة في ما يخص الوضع الجزائري وذلك لسببين:

---

[1]) William Quandt, op.cit, p15.

[2]) http://www.arabicnews.com/ansub/daily/day/19098/1999090857.html

[3]) أسبوعية الأيام السياسية العدد53، 2003/12/30.

أ-ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر.
ب-استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول اللبرالي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينات.(1)

وقد حصل أول اجتماع بين الرئيسين الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** والأمريكي **جورج بوش** في نيويورك بتاريخ11جويلية2001، وفي هذا اللقاء فضل بوش فتح الملفات الاقتصادية الهادئة مع نظيره الجزائري، وتجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع الداخلي، ما يعني أن الرئيس الأمريكي كان مقتنعا –وعلى الرغم من كونه من الجمهوريين-بأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه الجزائر، يجب أن تحدد في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من خلال خبراء الأمن القومي.(2)

إلا أنه وبعد انفجارات 11سبتمبر 2001 والتي أصابت نيويورك وواشنطن واهتز لها العالم، وكان لها الأثر الكبير على كبريات التوجهات العالمية، و تسببت في إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية، ليس اتجاه الجزائر فحسب بل اتجاه العالم ككل. فبعدما كان المنظور الأمني أحد خيارات الاستراتيجية الأمريكية أصبح بعد 11 سبتمبر2001 المنظور الوحيد لها، ومن جهتها الجزائر بوصفها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربته، فقد أبدت رفضها لاستهداف المدنيين، وأدانت هذه الهجمات وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته، وقد أكد السفير الأمريكي بالجزائر **دافيد هيوم** بأن الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر.(3)

وقد قام الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بزيارة ثانية لواشنطن في **2001/07/12**، حيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد:**كيندي**، والسيد **ديفيد ليسار** رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية **هاليبرتون**، السيد **كولن باول** المستشار الأمريكي المكلف بالشؤون الخارجية، السيد **جون روبرسون** رئيس **إكزيم بنك**، واجتمع مع الرئيس **جورج وولكر بوش**، ويعلق أحد مسؤولي البيت الأبيض عن هذا اللقاء بقوله: "إن اللقاء كان روتينيا وظهر الرئيس الأمريكي وكأنه غير مهتم بالأمر، إلا أن الرئيس الجزائري عرف كيف يغير مسار اللقاء تماما، عندما قال: **إن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم، وليس لها إلا أن**

1) شريف عبد الرحمن، مرجع سابق.
2) شريف عبد الرحمن، مرجع سابق.
3) http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/texts/03051907.htm

تكون متضامنة مع الولايات المتحدة. وشكلت هذه الكلمة الانطلاقة الحقيقية للنقاش الذي كـــان إيجابيا".[1]

وفي إطار التنسيق السياسي بين البلدين، الذي عرف تطورا كبيرا بعد توقيع اتفاق السلام بين إرتريا وأثيوبيا، حاولت الجزائر إيجاد التقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بملف إيران النـــووي، ونسجل الطلب الأمريكي من الجزائر بالمساهمة في توقيع اتفاق ســـلام ســـوداني، بـــالنظر لـــدور الدبلوماسية الجزائرية، وتم أيضا الإفصاح من طرف واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبـــول طرابلس تسوية ملف **لوكربي** وقبولها دفع التعويضات، وهي نقطة أخرى في رصـــيد الدبلوماســـية الجزائرية.[2]

وقد عبرت الولايات المتحدة -ودون ضجيج- عن تأييدها للمبادرات التي اتخذها الـــرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، والداعية إلى خوصصة الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك دعمها لمشروع الوئام المدني، وهذا ما عبر عنه السفير الأمريكي بالجزائر **كـــاميرون هيـــوم** بقولـــه "إن الجزائريين هم الذين عليهم أن ينسوا ويغفروا ...إذا نجح مسعى الوئام سنحترمه، والولايات المتحدة في أفضل موقع لتشجيع التغيرات الإيجابية في الجزائر". ومن جهته أعرب الرئيس الجزائري عن امتنانه للدعم الأمريكي لمشروع الوئام المدني.[3]

في 2003/12/03 قام **كولن باول** وزير الخارجية الأسبق، بزيارة للجزائـــر، في إطـــار جولة مغاربية، وتناولت محادثاته مع السلطات الجزائرية، عدد من القضايا التي تهم البلـــدين أهمهـــا موضوع الشراكة الإقتصادية، التنسيق السياسي والتعاون الأمني ضد الإرهاب، ومســـألة الحقـــوق والحريات، وكذلك موضوع اتحاد المغرب العربي وتعثر مساره.[4]

وفي ما يخص قمة هرم السلطة في البلدين، فقد أبدى الرئيسان الجزائري والأمريكي رغبتهما في الذهاب بعيدا في مجال التنسيق بين البلدين، في كل المجالات وبدون إستثناء، وهو ما يجسده رغبة الرئيس الأمريكي في العمل مع الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في عهدته الثانية، من جهتـــه الـــرئيس الجزائري أبدى رغبته في التعاون مع نظيره الأمريكي، من خلال رسالة التهنئة التي بعث بها إليه بعد إعادة إنتخابه أواخر2004، حيث صرح "إني مرتاح لإمكانية مواصلة العمل معكم على تعزيـــز

---

[1]) أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، مرجع سابق.

[2] يومية الخبر عدد يوم 2003/11/24.

[3]) El Watan 21/06/2000.

[4] المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر بتاريخ 12/30/ 2003 من الموقع الإلكتروني:
http://usinfo.state.gov/arabic/ws-sub.htm

وتعميق علاقاتنا الثنائية التي تطورت في السنوات الأخيرة ...وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب ساهم في تقاربنا، والمساهمة في تشييد عالم أكثر أمنا وعدلا ورخاءً ".[1]

وجاءت هذه الرسالة على نحو يؤيد توجه الإدارة الأمريكية بخصوص إختيار الجزائر وباكستان كقطبين بارزين للتعامل معهما لمكافحة الإرهاب.

وفي رده على هذه الرسالة، أعرب الرئيس الأمريكي عن رغبته في التعاون مع نظيره الجزائري خلال عهدته الثانية، وجاء ذلك في رسالة شكر وجهها له، كما عبر -من خلالها- عن تقديره للعلاقات التي تربط البلدين، وأعرب عن ارتياحه المسبق للتعاون مع الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لجعل العالم أفضل مما هو عليه.[2]

وفي ختام الحديث عن هذه النقطة، يمكن القول إجمالا بأن العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة تميزت بالاضطراب وعدم الثبات، فالولايات المتحدة حاولت المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الجزائر، وما يستدعيه ذلك من تنسيق بين مجموعة من السياسيات والآليات، المتناقضة أحيانا، وهو ما جعل العلاقات السياسية بين البلدين تفتقر للثبات. ويمكن أن نرى التغير الحاصل في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر بعد منتصف التسعينيات، حينما تأكدت واشنطن استحالة وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر، في هذه الفترة دخلت الجزائر في عزلة عن العالم، وتراجع دورها الدبلوماسي على الصعيد الإقليمي والدولي، إلا أنها -بعد منتصف التسعينات- حاولت العودة للساحة الدولية.

وبمجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، الذي جعل من إعادة الإعتبار الدولي للجزائر أحد المحاور الأساسية لسياسته، لذلك اختار التركيز على العلاقة مع الولايات المتحدة، سعيا منه للتكيف مع نظام عالمي يقوم على استقطاب أحادي شديد، و تكرست هذه الجهود باعتبار واشنطن للجزائر شريك أساسي في إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية للمنطقة، وبلغ التنسيق السياسي بين البلدين ذروته خلال السنوات الأربع الأخيرة، فاتحا آفاقا واسعة أمام البلدين تتوقف على مدى توفر الإرادة الحقيقية والظروف الملائمة.

وإذا كان هذا ما ميز جانب التنسيق السياسي لعلاقات البلدين، فما الذي يمكن قوله عن التعاون الأمني والعسكري بين البلدين؟

[1] يومية الخبر عدد يوم 2004/11/06.
[2] يومية الخبر عدد يوم 2004/12/18.

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

سنعالج هذا المبحث المعنون بالتنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة من خلال مطلبين:

- التنسيق الثنائي بين البلدين: ويتناول الزيارات المتبادلة والتمارين المشتركة، وكل أشكال التعاون بين الجيشين الجزائري الأمريكي في هذا الإطار.

- التنسيق الأمني بين البلدين في إطار جماعي: ويضم التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001، والحوار بين الحلف الأطلسي والجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي، باعتبار أن التقارب الجزائري الأطلسي هو بالدرجة الأولى تقارب بين الجزائر والولايات المتحدة.

ومن خلال هذين النقطتين سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

متى بدأ التنسيق الأمني بين البلدين؟ وإلى أين إنتهى؟ وماذا حقق للطرفين؟ وما هي آفاقه؟

في البداية وقبل الكلام عن التنسيق الأمني بين البلدين، سنورد تصريحات بعض المسؤولين لنعتمدها كمقدمة لهذا المبحث.

"لم تكن علاقاتنا الثنائية في يوم من الأيام أقوى مما هي عليه اليوم" كولن باول.

"نحن نقدر بشكل خاص تعاون الجزائر الإستثنائي في الحرب ضد الإرهاب" كولن باول.

"تعلمت الولايات المتحدة الكثير من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب" وليام بيرنز.

"إننا نقدر العلاقات التي تربط بلدينا ومستوى التعاون الذي حققناه" الرئيس جورج بوش.

"إن الجزائر تؤيد المبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، وترغب في بناء علاقات وثيقة، وشراكة حقيقية مبنية على الثقة وتوازن المصالح" الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين.

ستتم معالجة هذا المطلب من خلال فرعين يتناول كل منهما فترة زمنية معينة، وسنحاول تحديد معالم كل مرحلة، واستنتاج ملامحها الأساسية.

1-مرحلة ما قبل التنسيق 1998/1992:

في بداية التسعينيات كانت الأوضاع الأمنية جد متردية بالجزائر بعد إلغاء المسار الإنتخابي في1992، مما أثر سلبا على الإستقرار الداخلي للبلاد. من جهتها كانت الولايات المتحدة تراقب جيدا ما يحدث، وقررت عدم الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر، وبدأت العلاقات الأمنية بين الطرفين مع مطلع الثمانينيات بشكل محتشم،ولم تكن موجودة قبل ذلك كما تم توضيحه في الفصل الأول، وبعد زيارة الرئيس الجزائري **الشاذلي بن جديد** للولايات المتحدة سنة 1985، أصبحت الجزائر تستفيد من برنامج "FMS".* ورغم ذلك فإن مقتنيات الجزائر العسكرية من الولايات المتحدة لم تتجاوز 2.2مليون دولار خلال 1991، ومليون دولار فقط خلال سنتي 1993/1992.[1] وبعد هذا التاريخ ظل التعاون والتنسيق الأمني بين الطرفين في أدنى مستوياته.

وبالنظر إلى مستوى العنف الذي وصل إليه الوضع في الجزائر، شككت الإدارة الأمريكية في إمكانية استمرار قيام النظام السياسي الجزائري، الذي بدا هشاً وضعيفاً. وبحلول سنة 1995 وقدوم الرئيس **اليامين زروال**، عاد الأمل بعض الشيء إلى المسؤولين الأمريكيين حول إمكانية تحقيق الإصلاحات المرجوة، فأعيدت الإتصالات بين الطرفين، إلا أن الجهود التي قام بها الرئيس الجزائري لم تكن في مستوى تطلعات الطرف الأمريكي، ورغم ذلك فإن السفير الأمريكي في الجزائر آنذاك السيد **كازي** قال:"إن العلاقة بين البلدين في وضعية جيدة وأن الجزائر تسير في النهج الصحيح لدمقرطة المؤسسات السياسية والإصلاح الاقتصادي".[2]

في هذا الوقت سعت الجزائر جاهدة لاسترجاع الاستقرار والأمن الداخلي وجعلته أول اهتماماتها، ما ساهم بشكل مباشر في تقويض دورها الدبلوماسي المعهود، وهو ما شكل عاملا مهما في فتور العلاقة بين البلدين، خاصة في شقها الأمني.

وخلال سنتي 1997/1996 بدأت العلاقات بين الطرفين في التحسن على الصعيد الأمني، خاصة بعد زوال التردد الذي ميز الموقف الأمريكي اتجاه الحكومة الجزائرية، وإجمالا فإن التعاون

---

* foriegn military sales.

[1]) Jean-Francois DAGUSAN, «Le dernier rempart? » forces armées et politique de défense au Maghreb, édition publisud, Paris,1998. p103.

[2]) El Watan 29/12/1997.

العسكري بين البلدين لم يكن موجودا بقوة قبل 1997 حيث اقتصر التبادل على بعض المساعدات الصغيرة، والمتمثلة أساسا في تكوين 2 من الضباط الجزائريين في الولايات المتحدة سنويا.[1]

وقد أثيرت أيضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة، والذي تم بناؤه بمساعدة صينية. وفي 27مارس 1996 استغلت الولايات المتحدة الأزمة المالية في الجزائر، واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيع الجزائر على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وقد صنفت واشنطن الجزائر ضمن دول الفئة الثالثة والتي يحضر بيعها أجهزة الإعلام الآلي المتطورة، التي يمكن إستخدامها في الأغراض العسكرية.[2]

2-مرحلة التنسيق الإستراتيجي 1999/ 2004:

في هذه المرحلة يمكن أن نرصد عدة تطورات نجملها في المحطات التالية:

خلال سنة 1998 حدث منعرج هام جدا في العلاقات الأمنية بين البلدين، ويعود ذلك للزيارة التي قام بها الأميرال **جوزيف لوباز** -قائد القوات البحرية الأمريكية في أوربا- للجزائر في 10أوت1998، بدعوة من الفريق **محمد العماري** قائد أركان الجيش الجزائري، والتي تعد أول زيارة لشخصية عسكرية أمريكية على هذا المستوى العالي، كما مثلت هذه الزيارة نقلة نوعية في التعاطي مع العلاقات الأمنية بين البلدين.[3] تلتها الكثير من الزيارات والأحداث المهمة التي سنأتي على ذكرها.

خلال نفس السنة وتحديدا يوم 03أكتوبر1998 أي بعد شهرين من زيارة الأميرال **جوزيف لوباز** للجزائر، تم إجراء تمرين بياني مشترك للبحث والإنقاذ بين القوات البحرية الجزائرية، ونظيرتها الأمريكية التي تمثلت في وحدات من الأسطول السادس الأمريكي، وتعتبر هذه المناورات الأولى من نوعها التي تتم بين البحرية الجزائرية وبحرية غربية مند الاستقلال، وقد سمي هذا التمرين **صاركس ميد98**، والذي ساهم في تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين. وخلال نفس السنة لم تستفد الجزائر إلا من61 ألف دولار في إطار برنامج**IMET**، وهو البرنامج العالمي للتمرين والتربية العسكرية، وهي حصة متواضعة جدا.[4]

[1]) Jean-Francois DAGUSAN ,Les états Unis et la méditerranée, édition publisud, Paris, 2000. p36.
[2]) Ibid. p32.
[3]) http://www.bradfod.ac.uk/acad/confres/monitors/russia-mediast.html
[4]) مجلة الجيش، العدد461، ديسمبر 2001، ص13.

في 28 سبتمبر 1999 رست الباخرة الأمريكية **ماوت ويتني** بالجزائر، وعلى متنها قائد الأسطول السادس الأمريكي السيد **دانيال مورفي**، وتأتي هذه الزيارة في إطار توطيد وتعزيز العلاقات بين البحريتين، حيث صرح السيد **دانيال** بأن زيارته تأتي في إطار دعم جهود الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** وحكومته في طريق الإصلاحات التي تنفذها. وقد بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي سنة1999 أكثر من600 مليون دولار.[1]

في 24 أفريل 2000 زار الجزائر الأميرال **شارل ستيفسون تانب** القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوربا، بدعوة من رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد **محمد العماري**، وأجرى خلال هذه الزيارة محادثات مع الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** والفريق **محمد العماري**، تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك ودائم بين الجزائر وبلاده، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية.[2]

وفي الفترة الممتدة من 06إلى 09ماي 2000، تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين المدمرة الأمريكية **آرتر.و.رادفورد** التابعة للأسطول السادس، وقوات من البحرية الجزائرية، ساهمت في إطلاع هذه الأخيرة على أحدث التقنيات على متن المدمرة الأمريكية، والإستفادة مما تقدمه التكنولوجيا في هذا المجال.[3]

وبعد شهرين وفي أواخر جويلية 2000، حل بالجزائر اللواء **راندول شموت** مدير العمليات للسلاح الجوي الأمريكي بأوربا، لمناقشة واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين، وأهم العراقيل التي تعترضها.[4] ويوم السبت 05 أوت2000 رست بميناء الجزائر السفينة الأمريكية **يو أس أس قراسب** في زيارة عمل إستغرقت 10أيام في إطار توطيد صلات الصداقة والتعاون بين البحريتين، وتم خلال هذه الزيارة تبادل الخبرات حول الإنقاذ والصيانة تحت الماء، وتقديم المساعدة للبواخر في الحالات الإستثنائية، وهو ما يعبر عن تزايد في وتيرة التقارب بين الجيشين.[5]

وفي 22 جانفي2001 حل بمطار **هواري بومدين** الدولي العميد **جريجوري مارتان** قائد القوات الأمريكية بأوربا، وكان في استقباله عدة إطارات سامية في وزارة الدفاع، وتمت المحادثات بين الجانبين بحضور السفير الأمريكي بالجزائر السيدة **جانات أندرسون**، وقد اعتبر الطرفان الزيارة

---

[1]) Le Jeune Indépendant,12/12/ 2002.
[2]) El Moudjahed, 07/05/2000.

[3] مجلة الجيش، العدد461، ديسمبر 200، ص13.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] مجلة الجيش، العدد 446، سبتمبر 2000، ص2.

إيجابية ومثمرة، وعبر كل منهما عن رغبته في الذهاب بعيدا في التنسيق الأمني الثنائي خلال السنوات المقبلة، وهو تحد يرفعه الطرفان.(1)

ومباشرة بعد ذلك في الفترة الممتدة بين 04 و 08 فيفري 2001 وصلت للجزائر المدمرة الأمريكية **ميتشر** التابعة للأسطول السادس وذلك للقيام بتمارين مشتركة مع قوات البحرية الجزائرية، وكان في إستقبال الطاقم الأمريكي السفيرة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثل عن المكتب العسكري الأمريكي بالجزائر، وقد شارك في هذا التمرين عن الجانب الجزائري : الباخرة المضادة للغواصات ، **رايس كليش** غواصة من صنف **877** ، طائرة دورية بحرية **باتمار** ، حوامة **كاموف**، بالإضافة إلى حراس السواحل. وعن الجانب الأمريكي :المدمرة **ميتشر** ، غواصة نووية ، طائرة إستطلاع من نوع **آريون**. وقد أعجب الطاقم الأمريكي بأداء نظيره الجزائري، خاصة بعد تمكن السفينة الجزائرية من كشف الغواصة الأمريكية، وفشل المدمرة الأمريكية في كشف الغواصة الجزائرية لمدة طويلة من البحث، وتدخل هذه التمارين ضمن التمارين المضادة للغواصات.(2)

وبتاريخ 07ماي 2001 حل بالجزائر وفد من الطلبة العسكريين التابعين للكلية الحربية الأمريكية بقيادة العقيد **جاك ليونارد**، وكان في إستقبال الوفد بمطار **هواري بومدين** عدد من الضباط الساميين من مديرية العلاقات الخارجية والتعاون بوزارة الخارجية، وقد إنتقل الوفد إلى المدرسة العسكرية متعددة التقنيات ببرج البحري، أين تم إلقاء عدة محاضرات تعلقت بتاريخ إنتقال الجزائر نحو التعددية والديمقراطية، وسياسة الدفاع الوطني، ودور الجزائر وكفاحها المرير ضد الإرهاب وطنيا ودوليا، بإستعراض أهم المحطات، وكذلك دور الجزائر الدبلوماسي على الساحة الدولية في حل الأزمات. وفي الأخير قدم الوفد الأمريكي لمحة عن تاريخ الكلية الحربية الأمريكية وأساليب ومدة التكوين فيها.(3)

وفي 25 أوت 2001 قام عدد من الضباط الأمريكيين بزيارة المتحف المركزي للجيش، للتعرف على التاريخ الجزائري، وتحدث مدير المتحف عن العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال القرون 18,17,16 والتي تميزت بالثقة والتعاون المتبادلين، وهو ما كان يجهله أعضاء الوفد الأمريكي.(4)

---

(1) مجلة الجيش، العدد 451، فيفري 2001، ص6.

(2) مجلة الجيش، العدد 452، مارس 2001، ص8.

(3) مجلة الجيش، العدد 455، جوان 2001، ص6.

(4) مجلة الجيش، العدد459، أكتوبر 2001، ص4.

ودائما في إطار التعاون العسكري بين البلدين، حل بالجزائر وفد عسكري أمريكي، بقيادة العقيد **راندل هادي** رئيس العلاقات الدولية بالقوات الجوية الأمريكية بأوربا، في الفترة بين 4 و8 نوفمبر 2001، وتوجه الوفد إلى قيادة القوات الجوية، أين كان في استقبالهم قائد القوات الجوية العميد **السعيد قوبة**، وتم تقديم محاضرات حول التنوع الثقافي والحضاري للجزائر، ومهام وتنظيمات القوات البحرية الجزائرية وسلسلة الدعم اللوجستيكي، ومنظومة التكوين، وبعدها قام الوفد الأمريكي بزيارات ميدانية إلى المدرسة العليا لتقنيي الطيران بالدار البيضاء، ومدرسة التخصص للحوامات بعين أرنات. وتعتبر هذه الزيارة كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين.[1]

وبعد هذا العرض الموجز لأهم الزيارات التي تمت بين البلدين يمكن الملاحظة -ودون عناء- بأن هناك نقلة نوعية في وتيرة العلاقات الأمنية للبلدين، وهو ما يبرهن عليه بوضوح النمو المتسارع لعدد الزيارات بين الطرفين، فقبل سنة1997 كان الجيش الجزائري يعاني عزلة شبه تامة عن جيوش العالم، حيث أن العنف وعدم الإستقرار شكك في قدرة الجيش الجزائري، بل أكثر من ذلك فقد إتهم بضلوعه في المجازر المرتكبة في حق المدنيين، كل هذه الأسباب ساهمت في عزل الجيش الجزائري عن العالم وحرمانه من التسلح وبعض الأدوية، وقد عاشت الجزائر قبل سنة1998 حصاراً غير معلن من الدول الغربية بقيادة فرنسا.[2] وكنتيجة لذلك زاد مأزق الجيش الجزائري الذي أصبح ينظر إليه العالم الغربي بعين الريبة، حتى أن الفريق **محمد العماري** صرح قائلا "قبل 1998 كان الجيش الجزائري يعامل كالمصاب بالطاعون، لا أحد يقربنا".[3]

وجاءت زيارة السيد جوزيف لوباز في أوت 1998، والتي عبرت عن تغير في موقف الدول الغربية إزاء الوضع في الجزائر وجيشها، فقد صرحت الإدارة الأمريكية بأن الجيش الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه.

وكما أن سنة 1998 شكلت منعرجا هاما في مسار التعاون العسكري بين البلدين وشكلت نقطة إنطلاقة حقيقية، فإن سنة 2001 لا تقل عنها أهمية كما سنبين ذلك.

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق الأمني بين البلدين.

[1]) مجلة الجيش، العدد461، ديسمبر 2001، ص13.

[2]) http://www.lactualetédz.com/archives/2609/politique2609.htm #8.

[3]) ندوة صحفية بتاريخ 2002/07/20.

سنعالج هذا المطلب من خلال فرعين يتعلق الأول بالتنسيق في إطار مكافحة الإرهاب، ويتعلق الثاني بالحوار الأطلسي المتوسطي.

1-التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الارهاب:

خلال 2001 إلتقى الرئيسان **عبد العزيز بوتفليقة** و**جورج بوش** مرتين، وهو ما يعبر عن رغبة حقيقية في التعاون والتنسيق بين البلدين في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وبين الزيارتين وقعت أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين وخلطت الأوراق، وجعلت الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم وخياراتهم الاستراتيجية، فبعدما كان الأمن أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية، أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 الخيار الوحيد والأمثل، فقد عاد الهاجس الأمني بقوة، لدى صناع القرار الأمريكيين.

والجزائر من جهتها عانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة وطالما نادت بضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، لا شك أن ذلك شكل نقطة التقاء بين الجزائر وواشنطن، حول مكافحة الإرهاب بكافة الطرق والوسائل، فالولايات المتحدة لها الإمكانيات الضخمة التي تمكنها من محاربة الإرهاب على أعلى مستوى، والجزائر تمتلك خبرة طويلة في ذلك. من هنا أصبح التنسيق والتعاون بين البلدين ضرورة أكثر منه خيارا. فكيف بدأ هذا التعاون؟ وما هي أهدافه ووسائله ؟ وإلى أي مدي يمكن أن يصل ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات ستكون موضوع النقطة المتعلقة بالتنسيق الأمني والعسكري بين طرفين في إطار مكافحة الإرهاب.

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، بادرت الجزائر إلى إعلان دعمها ومساندتها لواشنطن، وإدانة هذه الهجمات الإرهابية، حسب ما صرح به الرئيس **بوتفليقة** في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكيus-abc بتاريخ 22سبتمبر.(1) وهو ما أكده السفير الأمريكي بالجزائر السيد **ريتشارد ايدرمان** بقوله إن الرئيس الجزائري كان أول قائد عربي يدين هجمات 11سبتمبر، مبديا تضامن الشعب الجزائري مع الشعب الأمريكي في محنته، ومعبرا عن تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، مع الحرص على إشراك الأمم المتحدة.(2)

---

[1]) الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/actives /presidentacti.htm.

[2]) يومية الخبر، 12ماي2004.

وعن التحولات التي طرأت على العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، يرى بعض الملاحظين بأن أحداث 11سبتمبر لم تخلق أهدافا واستراتيجيات جديدة، بل منحت الولايات المتحدة الطاقة النفسية، والقانونية، والسياسة التي تحتاجها محليا ودوليا لتحقيق أهدافها القديمة والدائمة، وأيضا فان التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية مس بعض الأهداف التكتيكية فقط أما الإستراتيجية الأمريكية فلم تتبدل.(1)

أما عن الجزائر فان هذه الأحداث كانت بمثابة تأكيد على المبادرات الجزائرية التي اتخذتها في هذا المجال ونادت بها، وشكلت الحرب على الإرهاب فرصة هامة للجيش الجزائري لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب، ويعرض تجربته الطويلة في هذا المجال، ما أدى إلى تطابق وجهات النظر الجزائرية والأمريكية حول الإرهاب وأخطاره.

وبعد 11 سبتمبر تعزز السلوك الإنفرادي للولايات المتحدة، وتحول بذلك مفهوم **التنسيق متعدد الأطراف** إلى مفهوم **أحادية التصرف**، أي بعبارة أخرى تحول من التحالف يحدد المهمة إلى المهمة تحدد التحالف، وتم استبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى بالضربة الإستباقية ضد الأعداء المحتملين. وهنا لا يفوتنا أن تذكر بأن مفهوم الأمن القومي، كان محور هذه الاستراتيجية، واستعمل كغطاء شرعي لتبرير تصرفات الإدارة الأمريكية، وهذا المفهوم مطاطي وواسع جدا، ويصعب تحديده.(2)

وفي إطار مكافحة الإرهاب فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري والأمريكي، وكذلك تبادل المعلومات الإستخباراتية بين الجيشين، حيث نسجل الزيارتين التي قام بهما **ويليام بيرينز**، مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط للجزائر، خلال سنتي الأولى في2002/2001 والثانية بتاريخ 09 ديسمبر2002، حيث صرح بأن الجزائر عقدت صفقة لشراء الأسلحة مع الولايات المتحدة، ولكنه لم يعط تفاصيل عن هذه الصفقة، وأضاف بأنه تتم دراسة صفقة أخرى، وأن الإدارة الأمريكية تقدمت بطلب للكونغرس، يتعلق برفع ميزانية التعاون العسكري مع الجزائر، وأكد أن بلاده تعلمت الكثير من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب. وفي ختام

---

1) عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد 11أيلول، **المستقبل العربي**، العدد286، ديسمبر 2002، ص6.

2) زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **المستقبل العربي**، العدد306، أوت 2004، ص91.

زيارته أجرى مباحثات مع الرئيس **بوتفليقة** حول التنسيق الأمني بين البلـــدين، اعتبرهـــا مثمـــرة وفعالة.[1]

وفي 5 سبتمبر 2003 استقبل قائد أركان الجيش الفريق **محمد العماري** الجنرال **شارل والد تامب** نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، على رأس وفد عسكري أمريكي مهم، وقـــد أشـــاد الجنرال **شارل** بتبادل المعلومات حول شبكة القاعدة، كما اعتبر التعاون بين الجيشين قد دخل مرحلة جديدة.[2]

وفي إطار جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، رصدت مبلغ 7مليون دولار لمساعدة دول الساحل، ثم توسعت لتشمل الجزائر بطلب من قيادة القوات الأمريكية في أوروبا، و تقرر رفـــع هذه الميزانية إلى 125 مليون دولار، وهذا ما جسده توفير الولايات المتحدة خـــدمات اســـتخبارية مهمة لمالي والنيجر والجزائر، عبر طائرة استطلاع **ب3آريون** التابعة للبحرية الأمريكية، التي قدمت معلومات دقيقة عن تحركات المدعو **عبد الرزاق البارا** أحد أبرز أمراء الجماعات الإسلامية، حيث طرد من مالي إلى النيجر، وبعدها إلى التشاد ليتم تسليمه فيما بعد للجزائر.[3]

وبتاريخ 15 أكتوبر2004 قام المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب **كوفر بـــلاك** بزيـــارة للجزائر، وصرح خلالها بأن بلاده تضع تحت تصرف الجزائر ودول الساحل عتادا تكنولوجيا حديثا، يتمثل في محطات ساتل متحركة، ساهمت في إضعاف قدرات الجماعة السلفية، وأبـــدت واشـــنطن رغبتها في تمويل المركز الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ بالجزائر سنة2004، وتعهد **كـــوفر بلاك** بالرد على طلبات الجزائر بخصوص بعض المعدات التقنية، كما أشاد بتبادل المعلومـــات بـــين البلدين.[4] وبذلك فان التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن بلغ أعلى المســـتويات، مـــن تمـــارين ومناورات مشتركة خدمت الطرفين.

حسب بعض الخبراء الأمريكيين فان الجزائر من أوائل الدول في التعاون الإستخباراتي ضـــد الإرهاب، ويرى **ويليام كونت** بأن الإدارة الأمريكية، عبرت في أكثر من مناسبة عن شكرها لطبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب.[5]

وصرح السفير الأمريكي بالجزائر **ريتشارد ايدرمان** قائلا:"لعبت الجزائر دورا هاما جـــدا في الحرب على الإرهاب، و تفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وهي مرشحة للعب دور محـــوري في

.[1]) Le Jeune Indépendant 10/10/2002.
[2]) Le Quotidien D‘oron 7/9/2003.

[3]) يومية الخبر، 12ماي2004.
[4]) يومية الخبر، 16اكتوبر2004.
[5]) يومية الخبر،16مارس2004.

العالم العربي وأفريقيا من طرف واشنطن" وصرح الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** "إن إعادة انتخــاب الرئيس الأمريكي **جورج بوش،** سيساهم في تدعيم علاقتنا وتعزيز الجهود لمكافحة الإرهــاب" وفي رده عن هذه الرسالة صرح الرئيس الأمريكي " أعرب عن رغبتي في التعاون معكم خلال العهــدة الثانية**".** ووصف **فرنسيس تايلور** منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية التعاون الجزائــري الأمريكي في المجال الاستخباراتي العسكري بالرائع، وصرح السفير الأمريكي بالجزائر السيدة **جانيت آندرسون** بأن العلاقات بين الجيشين ممتازة وتعززت بعد 11سبتمبر 2001 وبدأت قبل ذلك**.**[(1)]

2- التنسيق الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي.

سنتناول بدءا الحلف الأطلسي وتوسع أدواره وإطاره الجغرافي بعد نهاية الحرب الباردة**.** حيث كانت فكرة توسع الحلف -نحو جنوب متوسط وتحديدا شمال أفريقيا**-** قديمة وتعود إلى الخمسينيات، عندما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة وخاصة الجزائر تحت مظلة الحلف، وذلك لإخماد ثورة التحرير، وقد تم التنسيق بين فرنسا والحلف الأطلسي بهذا الخصوص، وبالتالي اعتبرت الجزائر أرضا فرنســية، فقدَّمت القوات الأطلسية المساعدة للقوات الفرنسية في حربها ضد الجزائر، وهو ما تم توضــيحه في الخلفية التاريخية لهذه الدراسة**.**

و بعد استقلال الجزائر 1962 وتبنيها للخيار الاشتراكي، تراجعت فكرة توســع الحلــف باتجاه شمال أفريقيا، واستمر ذلك إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب البــاردة في بدايــة التسعينيات، وهنا ظهر النقاش حول ضرورة بقاء الحلف، باعتبار أن سبب قيامه والمتمثل في الخطــر الشيوعي قد انتهى، إلا أن الولايات المتحدة المهندس الأول للحلف وصاحب القرار فيه، أوجــدت أسبابا جديدة لبقائه واستمراره سيطرتها على العالم ويظهر ذلك فيما :

-صرح الرئيس **بوش الأب** "إن تخفيف حدة التهديد السوفياتي لا يعني نهاية كل المخــاطر، فربمــا اكتشفنا أثناء النظام العالم الجديد، أن عدونا اصبح عدم الاستقرار"

-حسب الأمين العام للحلف **ويلي كلاس** الذي صرح في ديسمبر1994 بان الخطر القادم هو خطر الإسلاميين و الأصوليين**.**

- بالإضافة إلى نشاطات المافيا والتهريب والإرهاب وكل ما يهدد الأمن والسلم العالميين**.** [(2)]

---

[1]) مصطفى مراح ، سنة بعد 11سبتمبر الإرهابية: الانعكاسات والتحولات، **مجلة الجيش**، العدد 470، سبتمبر 2002، ص11.

[2]) محمد سعدي، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات، **المستقبل العربي**، العدد191، جانفي 1995، ص61.

وبذلك نجحت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها بضرورة بقاء الحلف وتوسعه، ما أدى إلى عودة فكرة توسع الحلف نحو دول جنوب المتوسطي، لذلك دخل الحلف في حوار مع هذه الـــدول منذ فيفري 1995 وهو ما سمي الحوار الأطلسي المتوسطي، إلا أن الجزائر غابت عنـــه في البدايـــة لسببين:

أ-بسبب الأزمة الداخلية وعدم اتضاح الأمور السياسية في الجزائر، وهو ما جعل الحلف يتحفظ من إجراء اتصالات معها.

ب-وجود خلاف بين أعضاء الحلف في تقويم الأزمة الجزائرية مما حال دون انتهاج سياسية موحدة حيالها.[1]

وعندما بدأ الحوار الأطلسي المتوسطي في فيفري 1995 ضم كلا من مصر والمغرب وتونس والأردن، واعتبرت الجزائر إقصاءها من هذا الحوار، وتحديدا الندوة التي عقدت في نـــابولي 1997، رغبة في تهميشها من الترتيبات الأمنية التي ستجري في المتوسط. وتأتي زيارة الأميرال **جوزيف لوباز** للجزائر في 10 أوت 1998 بمثابة منعطف في العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي، وقد تم بعدها دعوة الجزائر لحضور ندوة الحلف في لشبونة خلال 3و4 سبتمبر1998، لمعالجة التحديات البحرية، وهي أول مشاركة للجزائر في هذا الحوار.[2]

وقد شكل ذلك اعترافا من الحلف الأطلسي، بأهمية الدور الجزائري في مواجهة الإرهاب من خلال علاقتها مع الحلف، وقد عرف التنسيق الجزائري مع الحلـــف الأطلســـي تطـــورا في إطـــار **استراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي**، والذي ظهر في براغ نوفمبر2001، وقد شاركت الجزائر في اجتماع داكيا فياليه الأيسلندية في ماي 2002.[3]

لذلك فإن القيادة العسكرية الجزائرية تراهن على علاقاتها مع الحلف الأطلسي، وتعمل على تطويرها باتجاه شراكة حقيقية، وهو ما يؤكده الباحث الأمريكي **وولتر راسل ميد**، بـــأن الجـــيش الجزائري يرغب في توطيد روابطه مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، لذلك فهـــو لا يســـتبعد انضمام الجزائر للحلف الأطلسي مستقبلا.[4]

---

1) خير الدين العايب، مرجع سابق.

2) خير الدين العايب، مرجع سابق.

3) مصطفى مراح، مرجع سابق، ص11.

4) يومية الخبر، 2004/04/14.

وهو نفس الطرح الذي يتبناه الخبير العسكري الجزائري **محمد شفيق مصباح**، والذي يرى بأن انضمام الجزائر للأطلسي أصبح أمرا لا مفر منه ويقول "عاجلا أم آجلا ستنضم الجزائر للحلف الأطلسي وعليها أن تحسن التفاوض".(1)

وعن الزيارات التي تمت بين الجيش الجزائري ومسئولي الحلف الأطلسي يمكن إجمالها في ما يلي:

خلال فيفري 2002 قام وفد من الحلف الأطلسي برئاسة العقيد **جياناكار لوفرتوان** بزيارة للجزائر تبعتها زيارة وفد من القيادة الجنوبية للحلف بقيادة الأميرال **سيدني مورغان** الذي أكد بأن هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين وأن آفاق التعاون واسعة.(2)

وفي 2004/05/18 قام الأمين العام للحلف السيد **أليساندرو مينوتو** بزيارة للجزائر، في إطار تدعيم الحوار الأطلسي الجزائري، الذي عرف نشاطا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.(3) وبتاريخ 04ديسمبر 2004 جرت تمارين عسكرية بين البحرية الجزائرية وقوات من الناتو، وذلك خلال زيارة وفد منه للجزائر، التي استغرقت 4أيام تحت قيادة النقيب الإيطالي **باولو بوليدورو**، وضم الوفد باخرتين من إيطاليا وباخرة يونانية وباخرة إسبانية وأخرى تركية، وعن الجانب الجزائري فقد شارك طلاب المدرسة العليا للبحرية بتامنفوست في هذه التمارين، والتي تمحورت حول الرمي بالمدفعية، ويعتبر هذا التعاون الثالث بين الطرفين، فقد سبقه تمرين سنة 2001حول الرموز وآخر سنة 2003 حول الإنقاذ.(4)

وقد أوضح الأمين العام للحلف أن الرئيس الجزائري اعتذر له، عن إمكانية مشاركة قوات جزائرية في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الحلف، وأكد من جهته أن الحلف على أتم الاستعداد لمساعدة الجزائر في عصرنة جيشها، كما أوضح بأن علاقات الطرفين ستتعزز أكثر، إذا وضعت الجزائر ضابط ربط رفيع المستوى في مقر قيادة الحلف ببروكسل، ليتم التنسيق وبشكل أفضل بين الطرفين في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية.وأكد في نهاية زيارته للجزائر بأن وفدا

---

1) أسبوعية أخبار الأسبوع، العدد 127، من6الى12 مارس 2004.

2) مجلة الجيش، العدد446، مارس 2002، ص3.

3) يومية الخبر، 2004/05/19.

4) يومية الخبر، 2004/10/08.

من الحلف سيزور الجزائر مع بداية2005 لبحث سبل تعزيز العلاقــات بــين الجزائــر والحلــف الأطلسي.[1]

بالنظر إلى ما سبق، فان التنسيق الأمني بين الطرفين حقيقة لا غبار عليها، وقد تدعم عــبر السنوات الأخيرة خاصة في مكافحة الإرهاب، وهو ما يبرهن عليه البرنــامج المكثــف للتمــارين والتربصات المشتركة والزيارات بين الجيش الجزائري والأمريكي.

والإدارة الأمريكية تتجه نحو اختيار الجزائر وباكستان كقطبين بارزين للتعامــل معهمــا في مكافحة الإرهاب. كما أكد **كوفر بلاك** على ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحــة الإرهاب. ويرى المحللون بأن بقاء إدارة بوش في البيت الأبيض سيكرس التوجه بإعطــاء الأولويــة للتعاون مع شركاء جدد على رأسهم الجزائر.

وقد مرت العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة بمحطتين كان لهما الأثر البــالغ في تغيير مسار التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين وهما :

أ-الزيارة التي قام بها الأميرال **جوزيف لوباز** للجزائر يوم10أوت 1998 والتي ساهمت في كســر الحصار والعزلة التي عانى منها الجيش الجزائري لسنوات طويلة.

ب-أحداث 11 سبتمبر التي أظهرت الوجه الحقيقي للإرهاب، وبأنه لا يعترف بالحدود، وهو مــا جاء منسجما مع الجهود الجزائرية في هذا المجال.

وإجمالا يمكن القول بان التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، رغم أنه بدأ متأخرا، إلا أنه حقق تطورا ملحوظا، بسبب توفر عدة ظروف ساهمت في إيجاد التقارب بين الجزائر وواشنطن، ووفق المعطيات الحالية فإن وتيرة التنسيق الأمني بين البلدين مرشحة لبلوغ درجات أعلى في المستقبل.

---

[1] يومية الخبر، 2004/08/09.

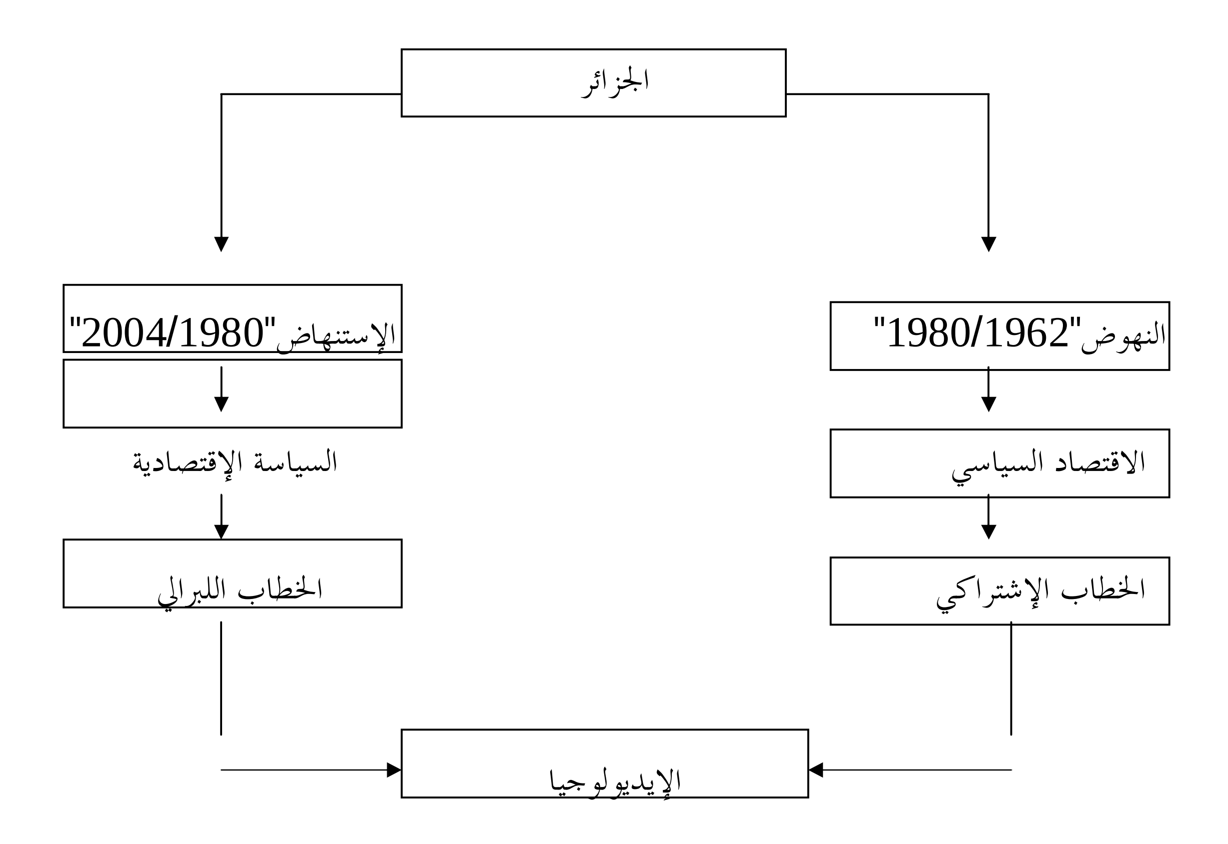
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة.

على عكس التنسيق السياسي والتعاون الأمني والذي بدأ في التسعينات بين البلـــدين، فـــإن العلاقات الاقتصادية تعود إلى ما بعد الإستقلال 1962، وكانت مزدهرة خاصة في المجال الطاقوي؛ الغاز والبترول. و لم تتأثر بدرجة كبيرة بالتوتر السياسي بين البلدين، كما بينا ذلك في الفصل الأول.
فكيف كانت هذه العلاقات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة؟ وأثناء الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر؟ وما هي أبرز المجالات أهمية في هذه العلاقة؟ وماذا حققت وما هو مستقبلها؟
ستتم معالجة هذا المبحث من خلال مطلبين، يتعلق الأول بالإطار الثنائي للعلاقات الإقتصادية بـــين البلدين. أما المطلب الثاني فيتعلق بالإطار الجماعي لهذه للعلاقات.
في البداية نحاول إلقاء نظرة سريعة على اقتصاد البلدين لمعرفة إمكانية التقارب الموجودة بينهما.

بالنسبة للجزائر فقد حاولت بعد الاستقلال مباشرة تحقيق التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على الموارد الداخلية وبالدرجة الأولى على عائدات المحروقات، لتقليل التبعية للخارج وبعد فشـــل هـــذه الاستراتيجية، حاولت الجزائر الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي كخيار بديل.
ويمكن لنا أن نقسم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى مرحلتين :

أ -مرحلة النهوض 1980/1962: وهي مرحلة الاعتماد على القدرات والإمكانيـــات الذاتيـــة لتحقيق التنمية، وفق النهج الاشتراكي بإخضاع الاقتصاد للسياسة.

ب- مرحلة الإستنهاض 2004/1980: بمجيء الرئيس **الشاذلي بن جديد**، حاول اعتماد بعـــض الإصلاحات وانتهاج سياسة الانفتاح على الخارج، إلا أن انخفاض أســـعار البتـــرول في منتصـــف الثمانينيات أدخل البلاد في أزمة اقتصادية، ما دفع الحكومة الجزائرية لتبني المزيد مـــن الإصـــلاحات الاقتصادية، إلا أن اعتماد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل 95٪ من مداخيلها، عرقل عملية الإقلاع الإقتصادي.
ويمكن تلخيص كل ما سبق ذكره من خلال المخطط التالي:



الشكل رقم2:مخطط يمثل مسار عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر2004/1962.[1]

وعن الأسباب التي تدفع الجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي يمكن إجمالها في ما يلي:

1-كون الولايات المتحدة تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، والمنتج الأول للسلع والخدمات في العالم.

2-تمتلك الولايات المتحدة أكبر نصيب في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي،

[1] ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: حالة الجزائر، **المستقبل العربي**، العدد191 جانفي1995، ص118.

تشكل 18٪ من إجمالي الحصص، لذلك فهي تؤثر بفعالية على سياسة هاتين الهيئتين اتجاه الدول النامية.

3-المساعدات الإقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول النامية، تكون عالية ومتقاربة مع مقدار المساعدات المقدمة من طرف الهيئتين العالميتين، وعلى سبيل المثال سنة 1975بلغت المساعدات الاقتصادية من طرف الهيئتين 3.8مليار دولار والمساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة 4.2مليار دولار، أما سنة1989 مساعدات الهيئتين معا بلغت 11مليار دولار في حين بلغت المساعدات الأمريكية 9.7مليار دولار.(1)

وبالحديث عن الإقتصاد الأمريكي يمكن القول بأنه الأول عالميا، وعن الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التقارب إقتصاديا مع الجزائر، تتلخص في ما يلي:

1-ضمان تدفق البترول والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وحلفائها، بأثمان معقولة لأن إحتياطات النفط في شمال إفريقيا والشرق الأوسط قدرت بنحو 70 % من إجمالي الإحتياطات العالمية، وتعتمد الولايات المتحدة على 50%من نفط الخارج، بالإضافة إلى كون الجزائر تعتبر المصدر الثالث للغاز الطبيعي المميع في العالم.

2-تعتبر السوق الجزائرية سوق واعدة تضم 30مليون مستهلك، وإذا ما تم النظر لها في إطار المغرب العربي، فإنه يبدو أكبر، وتمثل الجزائر أرضية خصبة لجلب الإستثمارات.(2)

المطلب الأول : الإطار الثنائي للتبادل الإقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة.

سيتم تناول هذه النقطة من خلال المبادلات الثنائية بين البلدين؛ الإستيراد والتصدير، وحجم المبادلات التجارية بين البلدين، والميزان التجاري، ثم نتعرض للإستثمارات وتطورها عبر فترة الدراسة، ومن ثم مقارنتها وربطها بأهم الأحداث،وفي الأخير إستخلاص مجموعة من النتائج.

أولا سنحاول إدراج مجموعة من البيانات والإحصاءات في شكل جدول لتسهيل قراءها و ترتيبها، ومن ثم ننتقل للخطوة الثانية المتمثلة في ترجمة الجدول إلى منحنى بياني، يعبر عن تطور حجم المبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة، وفي الأخير القيام بعملية قراءة وتحليل المنحنى البياني.

---

1) رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة 2001، ص273.

2) حنان دويدار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، **السياسة الدولية**، العدد127، جانفي 1997، ص121.

-الجدول

-الأعمدة التكرارية

وقبل الشروع في تحليل بيانات حجم المبادلات، ينبغي بداية تحديد ماهية هذه المبادلات. حيث تتمثل صادرات الجزائر بإتجاه الولايات المتحدة أساسا في البترول والغاز. وعن الغاز فإن الجزائر تصدر تقريبا 5% منه للولايات المتحدة، وهو ما يمثل 22% من إجمالي ما تستورده الولايات المتحدة من الغاز.[1]

[1] تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام مجلس الأعمال الأمريكي الجزائري بتاريخ2003/09/23.

و بالمقابل فإن الصادرات الأمريكية نحو الجزائر، تتمثل أساسا حسب السيد **شكيب خليل** وزير الطاقة والمناجم الجزائري في منتجات صناعية، تجهيزات ميكانيكية وكهربائية، وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية.[1]

وبالنظر إلى الجدول فيمكن تسجيل بعض الملاحظات: أولها أن الميزان التجاري كان دائما لصالح الجزائر، وهذا يعود لطبيعة المبادلات ونوعيتها بين البلدين، فالجزائر تصدر البترول والغاز وبكميات كبيرة بإتجاه الولايات المتحدة، وبالمقابل فإن ما تستورده الجزائر من الولايات المتحدة من منتجات صناعية ومعدات الإعلام الآلي ليست بالحجم الكبير، وهذا ما جعل الميزان التجاري لصالح الجزائر، ويمكن أن نلاحظ التغيرات في الجدول و على المنحنى البياني.

التعليق على المنحنى:

من خلال المنحنى يمكن أن نلاحظ أن المبادلات التجارية سنة 1990كانت تشكل أكثر من3 مليار دولار، إلا أنها إنخفضت بعدها إلى أقل من3 مليار دولار من سنة 1991 إلى سنة 1996 وهو ما يعد تراجعا بسبب توتر الوضع الأمني في الجزائر، ومن سنة 1997 إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من جديد ليتجاوز 3 مليار دولار، وكانت الجزائر الزبون السادس للولايات المتحدة عربيا، وعاد وإنخفض حجم التبادل التجاري خلال سنة 1998و1999 إلى حوالي 2 مليار دولا ر. وكانت هذه فترة إنتقالية لأنه سيعود حجم المبادلات سنة 2000 ليتجاوز 3 مليار دولار وإستمر في التزايد خلال السنوات الأربع الأخيرة (2000-2004) ليصل سنة 2003 إلى أكثر من 5 مليار دولار وهو رقم تاريخي في مجال المبادلات التجارية بين البلدين.

ولكن سنة 2004 حطمت كل الأرقام وبلغت المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من 6.5مليار دولار لتقارب 7 مليار دولار وهو رقم يدل على الدرجة التي أصبحت فيها العلاقات الإقتصادية بين البلدين، فقد أصبحت الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة شريك إقتصادي يعتمد عليه في شمال إفريقيا والعالم العربي، وذلك ما يجسده كون الجزائر ضمن المراتب الأولى، فسنة2001 كانت الجزائر خامس أكبر سوق للولايات المتحدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تشكل الزبون الثاني للجزائر خلال نفس السنة. وخلال السنوات الأخيرة ظلت الجزائر تشكل أحد أكبر الأسواق للولايات المتحدة بشمال إفريقيا، حيث أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين مثل 72% من حجم مبادلات الولايات المتحدة مع منطقة المغرب العربي .

[1] تصريح وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل أمام مجلس الأعمال الأمريكي الجزائري في23/06/ 2003.

وفيما يخص الإستثمارات الأمريكية بالجزائر، والتي تتركز في قطاع المحروقات، فقد تطورت خلال السنوات الأخيرة، بفضل عودة الأمن والاستقرار للبلاد وتفعيل العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين.

وابتداء من سنة 1994، قبلت الجزائر شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحرير الإقتصاد، والإصلاح الهيكلي، وتشجيع القطاع الخاص، فقامت بخوصصة بعض الشركات الوطنية المفلسة، وفتح العديد من القطاعات أمام الإستثمار الخاص، الوطني والأجنبي.

وفي مجال الكهرباء أجرت **سونلغاز** محادثات مع (Us stell. Marathon powers.) في إطار التعاون في مجال تطوير المحطات الكهربائية. وخلال نفس السنة وفي ماي زار **ديك تشيني** الجزائر، رئيس مجموعة **هاليبورتون** لبحث إمكانية الاستثمار في مجال المناجم. وفي ماي 1998 زار الجزائر **بيار سالنجر** لتقديم تقرير عن فرص الإستثمار في الجزائر. [1]

وقد بلغت الإستثمارات الأمريكية في الجزائر سنة 1998 أكثر من4 مليار دولار، منها 2.156 مليار في مجال النفط و2.372 مليار خارج مجال النفط. [2] وبقي الإستثمار الأمريكي يتراوح خلال الفترة 2002/1998 بين 4 و4.5 مليار دولار، ليبلغ خلال 2004/2003 أكثر من5 مليار دولار، وبهذا فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الإستثمارات الأمريكية، بعد كل من السعودية ومصر، و قد مثل الإستثمار الأمريكي لوحده ثلث الإستثمار الأجنبي في الجزائر سنة2002، ما جعلها في المرتبة الأولى عربيا في إستقبال الإستثمار الأجنبي. [3]

وقد قام رئيس « EXIMBANK » بزيارة للجزائر في ديسمبر1999 ويقوم هذا البنك بضمان الاستثمارات الأمريكية بالخارج، وقد قيم درجة مخاطرة السوق الجزائرية ضمن الفئة الرابعة خلال 2001 بدل الخامسة قبل ذلك، كما يقدر حجم مبادلاته مع الجزائر 1.6مليار دولار وهو الأكبر في شمال إفريقيا، وقد ألغى الحد الأقصى السابق الذي كان مفروضا على تمويل الصادرات والواردات من وإلى الجزائر، والمقدر بحوالي 2 مليار دولار. [4]

وخلال ماي 2000 أقيم منتدى من طرف المجلس الأفريقي المشترك بعنوان **الإستثمار في الجزائر**، لتعريف المستثمر الأمريكي بالسوق الجزائرية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها،

---

[1]) El watan 29/12/1997.

[2]) رامزي كلارك، ناعوم تشومسكي وآخرون، مرجع سابق، ص282.

[3]) الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، مرجع سابق.

[4]) نفس المرجع السابق.

بحضور وزير الطاقة والمناجم الجزائري **شكيب خليل**، وتم تناول موضوع المؤتمر الآفروأمريكي حول الطاقة النظيفة، والذي ستتكفل الولايات المتحد بتمويل جزء منه. وخلال 2002 تم إدراج الجزائر ضمن برنامج (GSM102) من طرف قسم الفلاحة الأمريكي، ورصد له مبلغ 50 مليون دولار لتدعيم شراء المنتجات الفلاحية الأمريكية. (1)

ومن أهم نتائج التبادل الثنائي بين الطرفين نسجل :

1- إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة 2002، والتي تضم 40 عضوا وهي تسهر على تعميق المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين ومراقبة وتيرتها.

2- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي (US-ABC) رسميا في2002/09/16، وقد شارك في تنظيم المؤتمر الثنائي الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن، ونظم منتدى ناجح حول البنى التحتية، الانشاء والاستثمار، بواشنطن خلال 2003، والذي جلب اهتمام الإدارة والكونغرس وبعض المديرين التنفيذيين، كما ينشط المجلس في عدد من القضايا، مثل التعاون في مجال الصناعة، والزراعة الغذائية والبترول والتكنولوجيا المعلوماتية.(2)

وقد دخلت الجزائر والولايات المتحدة في نقاش حول إتفاقية الفضاء المفتوح(opensky) في سبتمبر 2003، والمتعلقة بحركة الملاحة الجوية لتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية في عدة مجالات، وقد أبدت BOEING رغبتها في المساهمة في تجديد الاسطول الجوي الجزائري.(3)

وستقوم الوكالة الأمريكية للاستثمارات، بضمان تمويل مصنع لتحلية مياه البحر بالعاصمة، والذي أوكل تنفيذه لمجموعة **آيونيكس** الأمريكية وتقدر كلفة المشروع 210 مليون دولار، بداية 2005، وتتكفل هذه الوكالة، بتسهيل مساهمة القطاع الخاص الأمريكي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية. وخلال أواخر ديسمبر 2004 قام وفد أمريكي عن الوكالة بزيارة الجزائر، والتقى بمسؤولين من وزارة المالية وبنك الجزائر، وهي الزيارة الأولى من نوعها حسبما صرح به **شكيب خليل** عقب زيارته لواشنطن ولقائه مع الرئيس المدير العام للوكالة.(4)

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات الإقتصادية بين البلدين.

1) http://www.arabicnews.com/ansub/daily/day/000520/2000052054.html

2) الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، مرجع سابق.

3) نفس المرجع السابق.

4) يومية الخبر، 2004/12/25.

ويتضمن هذا المطلب نقطتين فرعيتين؛ تتعلق الأولى بالمبادرة الأمريكية للشراكة الإقتصادية مع المغرب العربي، أما الثانية فتتعلق بالتنسيق بين واشنطن والجزائر بخصوص إنضمام هذه الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية.

1-الشراكة الأمريكية المغاربية:

وتسمى مبادرة **ايزنستات**، والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، فقد سميت كذلك نسبة إلى مهندسها **ستيوارت ايزنستات** نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية، الذي اقترحها خلال زيارته لمنطقة المغرب العربي في جويلية 1998 وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق الأمن ، الرفاهية الاقتصادية، والمستقبل الديموقراطي للمنطقة، من خلال تكثيف التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمار وتفعيل الحوار.[1]

وتضم هذه المبادرة في المرحلة الأولى تونس والجزائر والمغرب، وتهدف الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرة، إلى كسر الاحتكار الأوروبي للمنطقة، وهذا لا يعني عدم إمكانية التنسيق بين الأطراف الثلاثة فيما بينها، وحسب **ايزنستات** دائما فيجب تدعيم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية أولا، لتحقيق سوق متجانسة وإزالة الحواجز الجمركية، وقد أبدت الجزائر استعدادها للدخول في هذه المبادرة على لسان وزير الخارجية أحمد عطاف في ماي 1999.[2]

وفي أكتوبر 1998 زار الجزائر **رونالد نيومان** مساعد كاتب الدولة الأمريكي للشرق الوسط وشمال أفريقيا، لتجديد مبادرة ايزنستات وتفعيلها، كما أكد أنها غير ذات أبعاد سياسية، فهي اقتصادية محظة ، واستضافت واشنطن اجتماع وزاري نهاية 1998، ومؤتمر جهوي حول الاستثمار في المنطقة بداية عام 1999، وقد تم تخصيص 4,5 مليار دولار لهذه المبادرة حتى نهاية 2005، منها 2 مليار دولار هبات، و2.5 مليار قروض طويلة الأجل.[3]

وعبرت هذه المبادرة عن الرغبة الأمريكية الحقيقية في التواجد اقتصاديا بقوة في المغرب العربي، وتحديدا الجزائر، ولهذا فإن الجزائر يمكنها أن تستفيد من التنافس الإقتصادي غير المعلن، بين الولايات المتحدة وفرنسا تحديدا، بشرط أن تجيد التفاوض مع الطرفين.

[1]) Nicol GRIMAUD, Le Maghreb entre l'Europe et les Etats Unis, **revue études internationale**, n°70, janvier1999, p27.
[2]) http://www.arabic news.com.ansub /daily/day /98 :1105/1998 1105 60.html
[3]) http://www.arabic news.com.ansub /daily/day /98 :1105/1998 1105 60.html

2- دعم جهود إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

وفيما يخص جهود إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة أبدت في أكثر من مناسبة، إستعدادها لتقديم المساعدة للجزائر في هذا الإطار، وتتمثل هذه المساعدة أساسا في تقديم الخبرة الفنية والتقنية، بالإضافة إلى المساعدة في المجال المصرفي والبنكي، لإيجاد قطاع مالي متطور يتماشى مع متطلبات الفترة الحالية، والتي تتسم بتزايد مجال نشاط القطاع الخاص، وتحقيق الإنفتاح الإقتصادي**.** وهو ما نلمسه في تصريح **كولن باول** وزير الخارجية الأمريكي السابق بقوله "نحن نؤيد إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، عن طريق تقديم المساعدة الفنية في مجال الأنظمة الضريبية، والقضاء والميزانية، والقانون التجاري" [1]

وصرح **وليام بيرنز** مساعد الدولة المكلف بالتجارة "نحن نقدم للجزائر المساعدة التقنية في إطار المنظمة العالمية للتجارة " وتسعى الولايات المتحدة لدعم إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، لأن ذلك سيساهم في إزالة العديد من العراقيل والحواجز الجمركية مما ينشط التبادل التجاري بين البلدين**.**[2]

وفي نهاية هذا الفصل المتعلق بمجالات التقارب الجزائري الأمريكي، والذي ضم ثلاث مجالات؛ السياسي، الأمني والإقتصادي،

فيما يخص الصعيد السياسي يمكن القول بأن العلاقات السياسية، والتي كانت حديثة نوعا ما، بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة مع بداية التسعينات بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنه ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف نوعا من التحسن، والذي تعزز إبتداء من سنة 1998، حيث يمكن ملاحظة تزايد وتيرة الزيارات واللقاءات الرسمية بين البلدين، وصولا الى لقاء الرئيسين **بوتفليقة وبوش** مرتين خلال 2001، وهو ما يفسر على أنه تقارب على أعلى مستوى، والذي من شأنه أن يتعزز خلال السنوات القادمة بتوفر الإرادة السياسية عند الطرفين والظروف الملائمة**.**

وفي المجال الأمني الذي عرف تأخرا، بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية في الجزائر، وغياب الإستقرار، إلا أنه وبتبني الجزائر للإصلاحات الهيكلية، وعودة الإستقرار، وضعف الجماعات الإسلامية وتشتتها بعد منتصف التسعينات، إتخذت الإدارة الأمريكية موقفاً أكثر وضوحاً بخصوص الوضع الأمني في الجزائر، وأعلنت مساندتها للحكومة الجزائرية في حربها ضد الجماعات الإسلامية،

---

[1] المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر، بتاريخ 2003/12/03، مرجع سابق.

[2]) Le Jeune Indépendant 10/12/2002.

وتعزز هذا الإتجاه بقوة بعد أحداث 11سبتمبر، ما ساهم في تعزيز التنسيق الأمني بـــين البلـــدين، والذي يمكن القول بأنه إنطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بين البلدين بآفاق كبيرة.

أما عن العلاقات الإقتصادية، والتي كانت عموما مقبولة وتعود إلى مـــا بعـــد الإســـتقلال 1962، بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، والتي تكرست بعد نهايـــة الحـــرب البـــاردة، وتحقيق التقارب الإيديولوجي بين البلدين. فمع بداية التسعينيات عرفت المبادلات التجاريـــة بـــين البلدين تراجعا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر، إلا أنها مع منتصف التسعينيات وإلى غاية 1999عرفت نوعا من الإنتعاش، وخلال السنوات الأخيرة الأربعة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية وكمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها،بالإضافة إلى تزايد معدلات الإســـتثمار الأمريكـــي في الجزائر فاتحة بذلك أفاقا واسعة للتعاون الإقتصادي بين البلدين على المدى المنظور.

الفصل الثالث

معوقات التقارب الجزائري الأمريكي

المبحث الأول: مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر.

المبحث الثاني: النفوذ الفرنسي في الجزائر وأبعاده.

المبحث الثالث :مواقف البلدين من القضايا ذات الإهتمام المشترك.

الفصل الثالث: معوقات التقارب الجزائري الأمريكي.

بعد التعرض لمجالات التقارب الجزائري الأمريكي بالتفصيل، نلقي نظرة على الجهة المعاكسة والمتعلقة بمعوقات التقارب بين البلدين.

لا شك أن هناك عقبات في طريق هذا التقارب، ما يشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين، ولتسهيل دراسة هذه العقبات فقد تم تقسيمها إلى ثلاث نقاط، عولجت كل منها في مبحث مستقل.

ويتعلق المبحث الأول بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تعتبرها الولايات المتحدة إحدى الركائز المهمة في سياستها الخارجية، لذلك سنتطرق في البداية للتصور الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان عبر العالم، ومن ثمة نتعرض للتقييم الأمريكي لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر، خاصة في ظل الأزمة الأمنية التي عرفتها خلال عقد التسعينات، والمسار الديمقراطي في الجزائر بعيون أمريكية ما له وما عليه، لنصل في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لهذا التقييم الأمريكي، وإلى أي مدى يمكن أن يعيق التقارب بين البلدين.

ويتناول المبحث الثاني أبعاد النفوذ الفرنسي في الجزائر باعتباره أحد أهم عوائق التقارب الجزائري الأمريكي، كما سنبين ذلك بإظهار أهمية المغرب العربي والجزائر بالخصوص بالنسبة لفرنسا، التي تعتبرها منطقة النفوذ المباشرة ولا يجوز التخلي عنها مهما كانت الأسباب، والولايات المتحدة التي أصبحت في عالم ما بعد الحرب الباردة، لا تعترف بمناطق النفوذ الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

ويتناول المبحث الثالث أهم الاختلافات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر وواشنطن إقليميا ودوليا، ونخص بالذكر قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، والتي يسجل البلدان بشأنهما مواقف غير متوافقة، فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر ذلك على العلاقات بينهما حاضرا ومستقبلا.

وفي نهاية الفصل نضع خاتمة تضم أهم النقاط التي من شأنها أن تعيق التقارب الجزائري الأمريكي على المدى المنظور والمتوسط.

المبحث الأول: مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر.

بعد نهاية الحرب الباردة وظهور ما سماه الرئيس الأمريكي الأسبق **بوش الأب** النظام العالمي الجديد، برزت عدة تغيرات في النظام العالمي أهمها قضية نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان عبر العالم، وهو الأمر الذي جعلته الولايات المتحدة على عاتقها، باعتبار أن انتصار اللبرالية على الإشتراكية يجب أن يكلل بنشر القيم الليبرالية، لأجل ذلك كان على الإدارة الأمريكية إيجاد إستراتيجيات لذلك.

ولنا أن نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الولايات المتحدة لترقية الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم، بعيدا عن الجانب الدعائي والتصريحات الرسمية.

بداية نجد أن أهمية حقوق الإنسان والديموقراطية اختلفت عبر الإدارات الأمريكية، فخلال فترة الرئيس **نيكسون** لم تكن ذات أهمية، بينما أصبحت نشطة مع كل من الرئيسين **كارتر وريجان،** ولكن عموما فقد بلغت الديموقراطية وحقوق الإنسان الأهمية القصوى عند الإدارة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. فمثلا في إدارة **كلينتون** ارتكزت السياسة الخارجية على أربع مبادئ وهي:

1-حماية المصالح والقيم الأمريكية والتأكيد على الدور الريادي العالمي للولايات المتحدة.

2-تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالمي مثل حلف الناتو، الأمم المتحدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

3-دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان لأن المصالح الأمريكية ستكون أضمن في عالم يحترم الحقوق وإقتصاد السوق.

4- بناء علاقات وثيقة مع الدول الكبرى مثل أوربا واليابان وروسيا والصين للتنسيق معها.[1]

وبالنظر إلى البراغماتية الأمريكية فإن إنتشار الديموقراطية وحقوق الإنسان مرتبط بضمان المصالح الأمريكية، وفي مقدمتها المصالح الإقتصادية التي توسعت في أعقاب الحرب الباردة. بالنظر لما سبق يمكن القول بأن حقوق الإنسان والديموقراطية في نهاية المطاف هي وسيلة وليست غاية في السياسة الخارجية الأمريكية؛ فهي وسيلة لتحقيق المصلحة الأمريكية أو الحفاظ عليها، فقد استغلت واشنطن هذه المسالة للتدخل في المناطق التي تريد التواجد فيها متخذة منها ذريعة لذلك، وهو ما يجسد النزعة التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تكرست بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[1] عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان، **السياسة الدولية**، العدد 127، جانفي 1997، ص113.

أما بالنسبة للجزائر وبعد استقلالها اتبعت النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية على الصعيد السياسي لتجميع قوى الشعب وكل التيارات الوطنية، وكانت التنمية الاقتصادية أولوية الأولويات، فعملت الحكومة الجزائرية على استغلال الموارد الوطنية لتحقيق تلك التنمية المنشودة، حيث قام الرئيس الراحل **بومدين** باتباع سياسة التأميم، وعمل وفق النهج الاشتراكي الذي يقضي بأن تكون الدولة الراعي الأول للاقتصاد، وأن تكون الملكية جماعية لوسائل الإنتاج، من خلال إقامة المؤسسات والشركات الوطنية، كما قام الرئيس الراحل بالثورة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل من المواد الزراعية، أما على الصعيد السياسي بقيت الجزائر تحت حكم الحزب الواحد والذي يسيطر على كل الحياة السياسية إلا أن هناك معارضة سرية تنشط في الخفاء، وفشلت هذه المحاولات بسبب الإهمال والتسيب وسوء التسيير.

وبعد مجيء **الرئيس الشاذلي بن جديد** مع نهاية السبعينات بدأ في انتهاج سياسة الإصلاحات الشاملة، التي لم يكتب لها النجاح خاصة بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات، ما خلق أزمة حقيقية في الاقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات البترول، وتطورت هذه الأزمة في الجزائر لتصبح متعددة الأبعاد؛ دستورية، اقتصادية، سياسية، إجتماعية و ثقافية.[1] ووصلت هذه الأزمة إلى ذروتها بإنفجار الشارع الجزائري في أكتوبر 1988 تعبيرا منه على السخط على الأوضاع التي يعرفها. وكان من نتائج هذا التحرك إقرار التعددية في دستور 1989 الذي تم بموجبه إعتماد الجمعيات ذات الطابع السياسي.

من هذا التاريخ أصبح الكلام عن الديموقراطية في الجزائر الهم الأكبر لقوى المجتمع المدني، إلا أن مسار الديموقراطية في الجزائر لم يستمر بسبب إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية في 1992، لتدخل الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد بين السلطة والمعارضة المسلحة، حيث عرفت وضعية حقوق الإنسان في الجزائر تدهورا كبيرا بسبب حالة عدم الاستقرار التي رسمت المشهد اليومي في الجزائر مع بدايات الأزمة الأمنية.

عند هذه النقطة لنا أن نتساءل عن مسار الديموقراطية في الجزائر كيف بدأ وإلى أين وصل؟ وكيف كانت نظرة الولايات المتحدة لهذا المسار المتعثر؟ ومن جهة أخرى ما هي إنتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الجزائر؟ وكيف تقيم الولايات المتحدة ذلك ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر تعثر المسار الديموقراطي وتدهور حقوق الإنسان في الجزائر على العلاقات بين الجزائر وواشنطن ؟

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، **المستقبل العربي**، العدد259، سبتمبر 2000، ص63.

المطلب الأول : مسألة الديموقراطية في الجزائر.

مر المسار الديموقراطي بالجزائر بعدة صعوبات ساهمت في تعثره، فبعد إقـــرار التعدديـــة في دستور 1989 وإجراء أول إنتخابات تشريعية تعددية في الجزائر نهاية 1991 وبداية 1992، والتي تم إلغاء الدور الثاني منها ليتم فيما بعد إلغاؤها كليا، بتدخل المؤسسة العســكرية وإعـــلان حالـــة الطوارئ في البلاد، وإعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ **علي بالحاج وعباسي مـــدني**، وكمـــا أشرنا في الفصل الثاني أن الموقف الأمريكي كان متذبذبا ومتقلبا، ولقد حاول الأمريكيون تفـــادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي وقعت مع إيران، لذلك اكتفوا بإبداء الأسف لتعثر المسار الإنتخابي والديمقراطية في الجزائر.وفي سنة 1995 وإثر إنتخاب الرئيس اليامين زروال رحبت واشنطن بذلك وعلقت آمالا كبيرة على الإصلاحات التي ستقوم بها الحكومة الجزائرية إلا أنها تحفظت على تدخل الجيش في الحياة السياسية.[1]

والمحطة الموالية في المسار الديمقراطي بالجزائر هي الإنتخابات التشريعية في سنة 1997 والتي لم تعتبرها الإدارة الأمريكية خطوة حقيقية في سبيل الديمقراطية، واعتبرت أن الحكومة الجزائرية مـــا هي إلا واجهة مدنية لسلطة فعلية عسكرية تتمثل في أركان الجيش، لتبق خطـــوات الجزائـــر نحـــو الديموقراطية خجولة إلى غاية الانتخابات الرئاسية1999، والتي فاز بها المرشح عبد العزيز بوتفليقة، ولكن انسحاب المرشحين الستة قبل الانتخابات شكل إحدى الجوانب السلبية التي مســـت هـــذه الانتخابات. فحسب **وليام كونت** الذي يعتبر بأن التغيير الفعلي في العلاقات بين الجزائر وواشـــنطن جاء سنة 1999 مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ويضيف **كونت** رغم أن هذا الانتخاب نفسه كان أقرب إلى المهزلة.[2] بسبب انسحاب بقية المرشحين.

وعموما فان المسار الديموقراطي المتعثر في الجزائر، أو ما يطلق عليـــه العجـــز الـــديموقراطي والممارسات الانتخابية المشكوك فيها، من شأنه أن يعيق التقارب الجزائري الأمريكي، وقد تجســـد ذلك أساسا في الانتقادات التي وجهت لمسار عملية التحول الديموقراطي في الجزائر.

وفي رئاسيات 2004 والتي شكلت محطة تاريخية بالغة الأهمية للجزائر، لأن التنافس فيهـــا كان شديدًا، وقد لوح الملاحظون والمختصون بإمكانية المرور للدور الثاني لأول مرة في الجزائر، فقد كانت الحملة الإنتخابية قوية جداً مما أعطى الإنطباع بتساوي أو تقارب الفرص لبعض المترشـــحين

---

1) Willam QUANDT, Flirt contrarie entre Washington et Alger, **Le monde diplomatique** .juillet,2002.p 15.

2) Idem.

على الأقل. وقد أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة ضمان إنتخابات رئاسية شفافة على لسان مساعد الدولة الأمريكي للخارجية السيد **لوران كراتير**.[1]

ومن جهة أخرى فقد تناولت المحادثات بين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **كولن باول** والرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** مسألة الإعداد لإنتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الجزائر.[2]

وقد أبدى بعض الأكاديميين الأمريكيين تخوفهم من قيام الرئيس **بوتفليقة** بإستغلال كل مؤسسات الدولة وتجنيدها لصالحه، وقد إجتمع بعض المسؤولين الأمريكيين مع المرشحين للإنتخابات الرئاسية، ودرسوا الضمانات المقدمة من طرف الدولة حيث اعتبروها إيجابية ولكنها غير كافية. وقد أبدت الإدارة الأمريكية إستعدادها للعمل مع من إختاره الشعب، على لسان السفير الأمريكي بالجزائر السيدة **جانيت سندرسون**. [3]

وبعد إعلان النتائج من قبل المجلس الدستوري في13 أفريل2004، تحصل المرشح **بوتفليقة** على 84.09 % من الأصوات ليفوز بالأغلبية المطلقة في الدور الأول على بقية المرشحين الذين حصلوا معا على حوالي 15 % من الأصوات، وعن ردود الفعل الأمريكية بخصوص هذه الإنتخابات، فقد جاء على لسان الناطق الرسمي لكتابة الدولة الخارجية الأمريكية، أن الملاحظات الأولية للملاحظين الأجانب تؤكد شفافية المسار الإنتخابي، كما أعرب الرئيس الأمريكي عن إرتياحه لنزاهة الإنتخابات التي إعتبرها مرحلة جديدة بإتجاه الديموقراطية في الجزائر.[4]

وبالتالي كانت أول انتخابات تجمع القوى الداخلية والخارجية على نزاهتها وشفافيتها، ما أعطى للرئيس **بوتفليقة** شرعية قوية. وما زاد من وزن وأهمية الإنتخابات هو التزام الجيش الحياد وعدم مساندة أي مرشح، حيث قال قائد الأركان السيد **محمد العماري** :" يمكنني القول بأنه في سنة 1992 فتحنا ثغرة في حلقة أغلقناها بانتخابات 1999، فالجيش الآن لا ينشغل سوى بمهامه الدستورية".[5]

---

[1] جريدة الخبر، 16جانفي 2004.

[2] المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر 2003/12/3، مرجع سابق.

[3] جريدة الخبر، 2004/1/26.

[4] جريدة الخبر، 2004/04/10.

[5] ندوة صحفية لرئيس أركان الجيش، مجلة الجيش، عدد خاص، ماي2002.

وهو اعتراف صريح غير مباشر بالأدوار التي مارستها المؤسسة العسكرية في السابق، وهو أحد الانتقادات التي وجهتها الإدارة الأمريكية للجزائر، ويمكن إجمال التقييم الأمريكي لمسار الدمقرطة في الجزائر بما يلي:

1-تسجيل العديد من التجاوزات مثل استغلال الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرشح أو حزب معين، وغياب أو نقص الأمن في بعض المناسبات الانتخابية مما ينعكس سلبا على وتيرتها.

2-غياب ونقص الشفافية في أكثر من مناسبة انتخابية وذلك ما يثبته كثرة الطعون في نتائج الانتخابات.

ولكن رغم ذلك هناك شيء من الايجابية يكمن في تأكيد المؤسسة العسكرية عدم التدخل والتزام الحياد في إ نتخابات 2004، ويمكن أن تحقق الجزائر ديموقراطية جزئية وهي اليوم على الأقل في الطريق الصحيح حسب **وليام كونت.**[1]

وتزامنت هذه الأحداث مع إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير*. وهي الرؤية الأمريكية للديموقراطية في الوطن العربي، وتقوم هذه المبادرة على فكرة ترسيخ الديمقراطية، الإصلاح السياسي وتطوير حقوق الإنسان، بالتشاور والتنسيق بين دول المنطقة والولايات المتحدة. وقد ظهرت هذه المبادرة في ديسمبر 2002، وقد طرحها مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية السيد **هاس** كرد فعل على أحداث11 سبتمبر2001، وتقوم على تشجيع الديمقراطية في المنطقة العربية، وتكلمت عنها الإدارة الأمريكية مجددا في 3 أفريل 2003، تحت إسم **مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط**، توعد فيها الرئيس الأمريكي بتقديم مساعدات تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا بهدف تغيير برامج التعليم، والإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني، وجدد الرئيس الأمريكي دعوة الدول العربية للدخول إلى عالم الديمقراطية، مؤكدا على إصرار إدارته على تنفيذ هذه المبادرة، من أجل وقف تصدير العنف من هذه المناطق إلى الولايات المتحدة.[2]

---

[1] حوار لجريدة الخبر، 2004/03/16.

* تعود هذه المبادرة في بعدها الاقتصادي للبدايات الأولى للحركة الصهيونية، تيودور هرتزل وجابوتشكي وصولا إلى شمعون بيريز. للرجوع للموضوع بالتفصيل الرجاء النظر في:الخبر الأسبوعي العدد 304، من25 إلى31 ديسمبر 2004.

2) www.albayan.co.ae/albayan/2003/11/02/ray/6htm

وتشكل هذه المبادرة إحدى نقاط الخلاف بين الجزائر والولايات المتحدة، حيث أكد الجانب الجزائري بأن التغيير يجب أن يأتي من داخل المجتمع ولا يكون مفروضا من الخارج، وبالتدريج لكي لا تحصل هزة داخل النظام السياسي.[1]

والقضية الثانية تتعلق بمسألة حرية الصحافة والتعبير، فرغم التقدم الذي حصل في الجزائر على صعيد حرية التعبير، حيث صرح مساعد الدولة الأمريكي للخارجية السيد **لوران كراتر** بأن الجزائر تمتلك إحدى الصحف المكتوبة الأكثر حرية في المنطقة، وقد أشاد الدكتور **والتروسيل ميد** بتنوع الصحف والنشريات وحرية الصحافة، وهي مؤشرات إيجابية لحرية التعبير.[2]

إلا أن هناك العديد من المآخذ على هذه الحرية، حيث إعتبرت واشنطن عملية التنصت التي تقوم بها الحكومة الجزائرية على شخصيات المعارضة والصحافيين بمثابة تجاوز خطير، ولا يحترم الضوابط المعمول بها، وتستعمل لأغراض سياسية، ما يشكل تراجعا كبيرا للحريات الفردية، بالاضافة للضغوط والمضايقات على الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال سنة 2004، مثل المحاكمات بتهم القذف، والحكم بسنتين سجن على مدير يومية **لوماتن** السيد **محمد بن شيكو**، والعديد من المحاكمات الأخرى للمراسلين الصحفيين، وهو ما ساهم في تراجع الجزائر في ترتيب الدول الأكثر تمتعا بحرية التعبير في العالم، من الرتبة 95 إلى الرتبة 108- حسب ترتيب منظمة محققون بلا حدود- لسنة 2004.[3]

بالنظر إلى ما سبق فإن المآخذ على الديموقراطية والانتخابات وتراجع الحريات الشخصية وحرية التعبير، يمكن أن تعيق التقارب الجزائري الأمريكي الذي يبقى مرهونا بمدى التقدم المحقق في هذه المجالات.

المطلب الثاني: وضعية حقوق الإنسان في الجزائر.

بالنسبة لحقوق الإنسان في الجزائر والتي عرفت تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع مستوى العنف، وكذلك بعد قبول الجزائر بزيارة اللجنة الاستعلامية الأممية بقيادة الرئيس البرتغالي الأسبق **ماريو رايس** في صيف 1998 وإبداء الجزائر رغبتها في التعاون في هذا المجال، وتعزز هذا الاتجاه مع مجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الذي دعا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان

1) www.albayan.co.ae/albayan/2003/11/02/ray/6htm

[2] جريدة الخبر، 2004/01/26.

[3] الخبر الأسبوعي 2004/06/18.

لزيارة الجزائر، والإطلاع على وضعية حقوق الإنسان، ومن أبرز هذه المنظمات منظمـــة أمنيســـتي وبعثات الصليب الأحمر.[1]

وصرح **لوران كراتير** مساعد الدولة للخارجية، بأن حقوق الإنسان في الجزائر عرفت تطورا كبيرا بعد العشرية السوداء، ودعا للتفكير في رفع حالة الطوارئ بسبب تحسن الوضـــع الأمـــني.[2] ولكن خلال العشرية السوداء و التي بدأت بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، عرفت حقوق الإنسان في الجزائر تدهورا كبيرا ما سبب استنكارا دوليا لما يجري، وفي ما يلي سنحاول إلقاء نظـــرة على بعض التقارير الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر وتلخيص أهم ما جاء فيها:

جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن ممارسات حقوق الإنسان بالجزائر لسنة1993، بعد توقيف المسار الانتخابي تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة وأعلنت حالة الطوارئ لتســـيير شـــؤون البلاد، وكلفت الشرطة والجيش والدرك بالحفاظ على الأمن واسترجاع الاســـتقرار، إلا أن هـــذه القوات لجأت إلى استعمال القوة الزائدة والمعاملة القاسية، وحتى تعذيب الأسرى والمعتقلين، بالإضافة إلى الاغتيالات التي طالت المواطنين والسياسيين والمثقفين، وتم تسجيل ادعاءات بمشاركة قوات الأمن بجرائم القتل خارج نطاق القانون، ومثال ذلك أن بعض الإرهابيين قتلوا من دون أن يعطوا فرصـــة للإستسلام، وفيما يخص أساليب التعذيب المستعملة تكلم التقرير عن الضرب، الصدمات الكهربائية، الحرق بالسجائر، خنق الضحايا بأقمشة مبللة بمواد كيماوية.[3]

وقد أقرت الحكومة الجزائرية باستعمال العنف ضد بعض المعتقلين، ووعدت بفتح تحقيق في القضية وتتبع المتسببين، إلا أن الضحايا لم يرفعوا القضايا خوفا من انتقام أجهزة الأمن منهم لاحقا، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي والذي يتجاوز المدة المحددة دستوريا ب 12يوما، دون محاكمـــة أو إفراج، وتم تسجيل 800 حالة اعتقال سنة 1993، رغم تعهـــدات الحكومـــة بـــإغلاق هـــذه المعسكرات، وقد منعت الصحافة المحلية والدولية من متابعة محاكمات المتورطين في قضايا إرهابيـــة والتي أسفرت عن 300 حكم بالإعدام خلال1993، نصفها كان غيابيا، وفي نفس العام تم إيقاف 7 صحف واغتيال 7صحفيين ، وقد اتهمت الحكومة لتقصيرها في التحقيق حول ظـــروف اغتيـــال الرئيس الراحل **محمد بوضياف**، وفرضت الحكومة الجزائرية حظر التجول في العاصمة وضـــواحيها،

---

[1] أسبوعية الأيام الجزائرية، العدد537 من12/30إلى 2004/01/05.

[2] جريدة الخبر، 2004/01/26.

[3] تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 1993 من الموقع الإلكتروني.
http://dosfan.lib.uic.edu.ERC/democracy/1993.hrp_report/93hrp_report_mea/Algeria.html

بالإضافة إلى انتهاك حقوق المرأة مثل حوادث الاغتصاب. كانت هذه أهم النقاط التي شملها التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان في الجزائر لسنة1993.[1]

أما عن تقرير 1997 فقد تضمن الملاحظات التالية: تحسن أداء الحكومة الجزائرية بخصوص حقوق الإنسان في بعض المناطق، إلا أن هناك بعض الانتهاكات مثل جرائم القتل خارج القانون، التي نفذها رجال الأمن، بالإضافة إلى الإختفاءات المتكررة لبعض المشتبه فيهم، ووضعهم في السجن الانفرادي لفترات طويلة في ظروف رديئة، وفشلت قوات الأمن في التدخل لمنع أو إيقاف المذابح ضد المدنيين، وأفادت بعض التقارير بأن قوات الأمن تورطت في قتل مدنيين والتعدي على خصوصيات المواطنين، والحد من حرية التعبير والتجمع، الاعتقال بدون تصريح، وقام الإرهابيون بجرائم فظيعة في حق المدنيين العزل حيث سجل ما بين 6000 و7000 شخص قتلوا خلال 1997. وبين 1997/1992 قتل أكثر من 70 ألف شخص.[2]

كما وضع الإرهابيون بعض القنابل في الأماكن العامة والحافلات، وقطعوا رؤوس الضحايا، ونزعوا أحشاء الحوامل، وأجبروا الأطفال على شرب دم أمهاتهم بالقوة، وعن عدم تدخل قوات الأمن في المجازر ضد المدنيين، ردت الحكومة بأن السبب يعود للتخوف من الكمائن التي تكون موضوعة في مكان الحادث، بالإضافة إلى افتقار قوات الأمن لمعدات الرؤية الليلية. وهذا هو أهم ما جاء في تقرير1997 عن ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر.[3]

أما تقرير 2004/2003 والذي تناول تطور وضعية حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، على ضوء المبادرة الشرق أوسطية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية واعتبرتها جوهر سياستها في المنطقة، وعن الجزائر جاء في التقرير ما يلي:

- أن موجة العنف تراجعت، وأوضاع حقوق الإنسان عرفت تحسنا كبيرا، إلا أنه ما زال هناك بعض الاعتقالات التعسفية، كما أقدمت الحكومة على الحد من حرية التعبير.

-شرعت الجزائر في بعض الإصلاحات على الصعيد القضائي والقانوني، كما قلت التقارير التي تؤكد تورط قوات الأمن في اختفاء المواطنين، وتم تسجيل مستوى أقل من استعمال القوة الزائدة

---

[1] تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الانسان في الجزائرلسنة 1993، مرجع سابق.

[2] تقرير حول حقوق الانسان في الجزائر لسنة 1997 من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية.
http://www.state.gov/www/global/human *rights/1997hrp*_report//algeria.html

[3] نفس المرجع السابق.

من طرف قوات الأمن، كما قام الرئيس **بوتفليقة** بإنشاء آلية خاصة بمتابعة ملف المفقودين برئاسة السيد **فاروق قسنطيني**، وقد اقترح تقديم تعويضات لأهالي المفقودين، إلا أن هذه الآلية ينبغي أن تتمتع بصلاحيات أكبر.وقد سجل بارتياح منح الحكومة الجزائرية المزيد من التأشيرات لمنظمات حقوق الإنسان الدولية.[1]

وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية لترقية حقوق الإنسان في الجزائر حسب التقرير على المحاور الأساسية التالية:

-إنهاء حالة الطوارئ والتحرش ضد وسائل الإعلام .

-إجراء حملات وتدريبات للتوعية حول حقوق الإنسان خاصة عند رجال الأمن.

-تنفيذ الاصلاحات القضائية والقانونية وحل قضية المفقودين.[2]

وبعد التطرق لهذه التقارير يمكن تلخيص المآخذ الأمريكية على وضعية حقوق الإنسان في الجزائر في ما يلي:

1- استمرار العنف ولو بدرجات متفاوتة من طرف الإرهابيين أو رجال الأمن.

2- استمرار حالة الطوارئ رغم تحسن الوضع الأمني.

3-ملف المفقودين الذي مازال عالقا.

ورغم هذه الانتقادات الأمريكية والتي ظل يرددها المسؤولون الأمريكيون خلال زياراتهم للجزائر، إلا أنه لا ينبغي أن نهمل أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هي إلا مجرد وسيلة وليست غاية للسياسة الأمريكية، فليس من المعقول أن تجعل البراغماتية الأمريكية تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر أو غيرها من الدول غاية لها، بل هي وسيلة لتحقيق المصلحة الأمريكية، فبعد نهاية الحرب الباردة لجأت الولايات المتحدة إلى التدخل باسم حقوق الإنسان، لتستعملها كورقة ضغط لضمان مصالحها، وسيظل استعمال هذه الورقة مرهون بما ستقوم به الجزائر مستقبلا. وما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين، وما تفرزه الظروف الدولية.

[1] تقرير حول حقوق الانسان في الجزائر 2004/2003 من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية.
http://www.state.gov/g/drl/ris/shrd/2003/31022.htm

[2] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: النفوذ الفرنسي في الجزائر وأبعاده.

يعتبر النفوذ الفرنسي في الجزائر أحد أهم نتائج الحقبة الاستعمارية، حيث عملت فرنسا على ربط مستعمراتها بها أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وهو ما قامت به فرنسا في الجزائر ما بين 1830-1962، وكان من نتائجه استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الاستقلال. وعموما فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية ظهور الثنائية القطبية؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقطبين مسيطرين على النظام الدولي وبداية الحرب الباردة، خلال هذه الفترة كانت الأمور تعرف نوعا من الهدوء النسبي، وساهمت في توحد الولايات المتحدة وأوربا ضد الخطر الشيوعي، ما أدى إلى الاتفاق على مناطق النفوذ بين الحلفاء، حيث اعتبرت فرنسا مستعمراتها القديمة مناطق نفوذ مباشر لها من ضمنها الجزائر والمغرب العربي، وعن الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة إلى احترام هذا التقسيم، يمكن حصرها في ما يلي:

1-الجذور التاريخية للنفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي، والذي كرسته سنوات طويلة من الاستعمار، بالإضافة إلى القرب الجغرافي.

2-باعتبار الولايات المتحدة هي المهندس الأول لتقسيم مناطق النفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، فيجب عليها احترام هذا التقسيم مع حلفائها.

3-لتتمكن الولايات المتحدة من مجابهة الخطر الشيوعي في ظل الحرب الباردة ويجب عليها الحفاظ على التماسك داخل الكتلة الرأسمالية بقيادتها، ما يعني تقديم بعض التنازلات للحلفاء، لضمان التزامهم بالتحالف.[1]

وسادت هذه الحالة طيلة الحرب الباردة، إلا أنه وبعد نهايتها في بداية التسعينيات تغيرت المفاهيم، فالولايات المتحدة وهي في نشوة الانتصار أهملت التزاماتها السابقة مع الحلفاء، وراحت تتبع مصالحها اللامتناهية خاصة الاقتصادية منها التي أصبحت تتواجد عبر العالم، ولأجل ذلك بدأت واشنطن في الزحف تدريجيا وتوسيع نفوذها حتى على حساب مناطق نفوذ الدول الحليفة، فمثلا الرغبة الأمريكية في التواجد في منطقة المغرب العربي والجزائر خصوصا، ساهمت في توتر العلاقة بين واشنطن وباريس.

فما هي أبعاد النفوذ الفرنسي في الجزائر؟ وإلى مدى يمكن أن يؤثر أو يعيق تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

[1] عبد الإله بلقزيز، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، **المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2000، ص44.

وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يعالج كل منها أحد أبعاد النفوذ الفرنسي في الجزائر، مع إظهار تأثير كل بعد على العلاقات بين الجزائر وواشنطن.

المطلب الأول: البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

بداية هناك ثلاث عوامل هيكلية ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر وهي:

1-الإمتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والمغرب العربي، ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة على المدى القصير والمتوسط على الأقل.

2-النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة هي نخب فرونكفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

3-ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية، فمازالت اللغة الفرنسية مهيمنة في التعليم والإدارة ومرافق الإنتاج.[1]

بعد الاستقلال ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتميز بطابعها الخاص على الدوام، باعتمادها على الثقل التاريخي والرصيد الثقافي كمبرر لتنمية وتعزيز الترابط بين البلدين، فخلال أكثر من 130 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر حاولت فرنسا -عبر العديد من السياسات مثل الإدماج- إلى إقامة نوع من التجانس بين المعمرين والأهالي في الجزائر، بتقديم بعض الحقوق والامتيازات. فقد حظي بعض الجزائريين بالدراسة في الجامعات والمعاهد الفرنسية، وقد ساهم انبهارهم بالحضارة الغربية في صياغة أفكارهم ومعتقداتهم، وهو ما سوف يتجلى بعد الاستقلال، خاصة وأن هذه الطبقة سيطرت على أعلى المناصب في الدولة، و لم يقتصر هذا التأثير على الطرف الجزائري بل تعداه إلى الجانب الفرنسي، فكثيرا ما نلاحظ بان بعض القرارات المهمة المتخذة من طرف الجزائر أو باريس والمتعلقة بالعلاقات الثنائية بينهما، لم تكن تخضع للفاعل العقلاني دوما.[2]

إلا أن العلاقات بين البلدين مرت ببعض التوترات، مثل ما حدث مع بداية السبعينيات وإثر سياسة التأميمات التي اتبعتها السلطات الجزائرية، واستمر هذا التوتر إلى غاية مارس1974 أين قام وزير الخارجية الفرنسي آنذاك بزيارة الجزائر، تلتها زيارة **جيسكار ديستان** في أفريل 1975، وهي الزيارة الأولى من نوعها، ساهمت في تلطيف الأجواء بين البلدين، وتعزز التقارب أكثر بالزيارة التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد لفرنسا في نوفمبر 1983، وهي أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 49.

[2] ليلى العرباوي، إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر، **المستقبل العربي**، العدد275، جانفي2002، ص127.

دولة جزائري لفرنسا منذ الاستقلال.[1] وساهمت هذه الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات في إعطاء دفع قوي لعلاقات البلدين.

وخلال التسعينات وإثر إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر وقفت فرنسا مع الجيش وأيدت توقيف هذا المسار وسنبين ذلك بالتفصيل لاحقا.

وقد قام الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بزيارة فرنسا خلال جوان2000 في ثاني زيارة بعد التي قام بها الرئيس **الشاذلي** قبل 17 عاما، في محاولة لإعادة بعث العلاقات بين البلدين بعد التوتر الذي عرفته بسبب مواقف فرنسا من الأزمة الداخلية الجزائرية، ليقوم فيما بعد الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** بزيارة الجزائر خلال 2004 وهو ما عبر عن رغبة الطرفين في تنشيط العلاقات بينهما.

والمهم أن الثقل التاريخي لفرنسا في الجزائر يعتبر أحد أهم المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وبالرغم من البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية أيضا إلا أنه لا يمكنه منافسة النفوذ الفرنسي، بالإضافة إلى البعد الثقافي كما أشرنا إليه، والذي تتفوق فيه فرنسا كثيرا على الولايات المتحدة، فاللغة الفرنسية مسيطرة في الجزائر، عكس اللغة الإنجليزية والتي ينحصر استعمالها في بعض المجالات التقنية البحتة، وبالنظر إلى هذين البعدين، فإن النفوذ الفرنسي مرشح للتواجد بقوة في الجزائر رغم التقدم الحاصل على الصعيد الأمريكي، إضافة إلى أن حركة السياحة بين الجزائر والولايات المتحدة تكاد تكون منعدمة، ولا يوجد تعاون يذكر في الإطار الأكاديمي بين جامعات البلدين، على العكس مع الطرف الفرنسي.[2]

وبالنظر إلى ما سبق، فإن البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي يشكلان عقبة حقيقية أمام تطور ونمو العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة. وإن كان هذا ما يتعلق بالبعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي في الجزائر، فما الذي يمكن قوله عن البعد الاقتصادي لهذا النفوذ.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

لا شك أن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن البعد التاريخي والثقافي للنفوذ الفرنسي، ذلك لأن الروابط الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا ظلت قوية بعد الاستقلال، نتيجة ما قامت به فرنسا خلال الاستعمار، حيث أنه في السنوات الأولى للاستقلال ظلت فرنسا الشريك الاقتصادي الأول

1) André NOUSCHI, La France et le monde arabe, librairie Vuibert, Paris,1994 p156.
2) Ibid. p158.

للجزائر، وقدمت لها المساعدات الاقتصادية سنويا وبقيم متفاوتة وذلك لضمان الحصول على المـــواد الأولية وخاصة الغاز والبترول، وضمان تسويق السلع الفرنسية داخل السوق الجزائرية.

بعد استقلال الجزائر وفي سنة 1963 كانت منطقة المغرب العربي تمثل الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا، وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى (7926 مليون فرنك فرنسي) وظلـــت العلاقـــات والمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا عالية. فخلال سنة 1970 كانت فرنســا الزبــون الأول للجزائر حيث استحوذت على 53.3٪ من الصادرات الجزائرية، وكانت أيضا الدولـــة الأولى في استغلال المحروقات في الجزائر، حيث أخذت ثلثي العقود المبرمة.[1]

وسنة 1980 بقيت فرنسا الزبون الأول للجزائر باقتنائها 23 ٪ مـــن واردات الجزائـــر، وتراجعت وارداقما من الجزائر من 53.3٪ سنة 1970 إلى 13.4٪ سنة 1980. ومع منتصـــف الثمانينيات وبظهور الأزمة المالية في الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول، تراجع التبادل التجـــاري بين البلدين، لأن البنوك الفرنسية أصبحت تتحفظ على تمويل المشاريع بالجزائر، لغياب الضـــمانات الكافية في الاقتصاد الجزائري المنهك، وهذا ما يفسر عدم ارتفاع نسبة الصادرات الفرنســـية نحـــو الجزائر سوى 5٪ خلال عشر سنوات، حيث كانت سنة 1980 بلغت 23.2٪ وبلغـــت ســـنة 1990 28٪، وكذلك نسبة الصادرات الجزائرية نحو فرنسا بلغت:13.4 ٪ سنة 1980، أمـــا سنة 1990 فكانت 13.8 ٪ ما دفع الدولة الفرنسية لتمويل المشاريع والعقود الفرنسية بالجزائر من الخزينة العمومية.[2]

وهو ما يعبر عن قوة وعمق التواجد الاقتصادي الفرنسي بالجزائر وأهمية السوق الجزائريـــة القريبة لفرنسا، وخلال العشريتين السابقتين ظلت فرنسا تعتبر الممون الأول للجزائر بنسبة ما بين 22 و25٪ من إجمالي الواردات الجزائرية. وهي تسعى للحفاظ على ذلك رغم المنافسة الشديدة من أمريكا وإيطاليا.

وفيما يخص المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر، وهي نقطة بالغة الأهمية وذلك لربط الاقتصاد الجزائري بالمساعدات الفرنسية، وتعزيز التغلغل الاقتصـــادي الفرنســـي بـــالجزائر. فالجدولين التاليين يوضحان حجم المساعدات الاقتصادية الفرنسية للجزائر من1963إلى1985:

1) André NOUSCHI , op.cit. p24.
2) El watan.le 15/03/1998.

الجدول رقم 2: حجم المساعدات الإقتصادية الفرنسية للجزائر 1969/1963.

السنوات	حجم المساعدات (مليون دولار)	
1963	31.9	
1964	37.1	
1965	40.8	
1966	39.7	
1967	39	
1968	49.3	
1969	42.4	

المصدر:

André NOUSCHI, La France et le monde arabe, librairie Vuibert, Paris, 1994. p159.

الجدول رقم 3: حجم المساعدات الإقتصادية الفرنسية للجزائر 1984/1970.

السنوات	حجم المساعدات (مليار فرنك)
1970	553
1975	344
1980	318
1981	334
1982	293
1983	297

1984	131

المصدر:

André NOUSCHI, La France et le monde arabe, librairie Vuibert, Paris 1994, p. p78.83.

بملاحظة الجدولين 2 و3 يمكن القول بأن المساعدات الاقتصادية الفرنسية للجزائر، عرفت تراجعا واضحا بسبب قضية التأميم التي قام بها الرئيس الراحل **هواري بومدين** في 1971/02/24، وعلى الرغم من الانخفاض الملاحظ في قيمة المساعدات الفرنسية للجزائر، إلا أن فرنسا كانت خلال هذه السنوات أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر.

وقد اعترف الطرفان بأهمية تطوير المصالح الثنائية بينهما، ومن جهة أخرى تعتبر فرنسا المقرض الأول للجزائر بامتلاكها ثلث ديونها الخارجية ويمكن القول بأن الجزائر وفرنسا تمكنا من خلق علاقات اقتصادية بينهما، ودليل ذلك ارتفاع واردات الجزائر من فرنسا من 17 بالمائة سنة 1973 إلى 33 بالمائة سنة 1990 لتشكل بذلك فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر والزبون الثاني لها، وفي سنة 1992 كانت فرنسا الزبون الثاني للجزائر بحصولها على 18.3٪ من صادرات الجزائر، كما مثلت الممون الأول للجزائر بحصولها على 24.2 ٪ من وارداتها، لذلك تشكل الجزائر المتعامل الإفريقي الأول لفرنسا بنسبة أكثر من 1٪ من تجارتها الخارجية.[1]

وخلال السنوات الأخيرة وافقت فرنسا على تحويل جزء من الديون الجزائرية لديها إلى استثمارات، وسميت هذه المبادرة **مخطط الاستثمار الفرنسي في الجزائر**، ويبدأ المشروع بمبلغ 111 مليون أورو، ليصبح فيما بعد 280مليون أورو، ليصل في النهاية إلى 2مليار أورو. وتكون سنة2005 بداية المخطط، والذي يتزامن مع موعد توقيع **معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية.**[2]

أما فيما يتعلق بالإطار الجماعي للشراكة الاقتصادية بين ضفتي المتوسط، حيث أدركت فرنسا خطر ضياع مناطق نفوذها المباشر أمام الزحف الأمريكي، الذي لم يعد لمصالحه أي حدود أو قيود، لذلك عملت على استحداث آليات تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة بكل رهاناتها، وفي البداية سنعالج المضمون الاقتصادي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية، والذي تم بقيادة فرنسا إدراكا

---

1) Liberté, le 05/02/2000.

2) http://www.alarabonline.org/index.asp ?fname=5c760.htm

منها لخطورة القفز الأمريكي بعد الحرب الباردة على مناطق نفوذها المباشرة، والمتمثلـــة أساســا في منطقة المغرب العربي. و كما بينا المشروع الأمريكي للشراكة مع منطقة المغرب العربي المسماة مبادرة **إيزنستات** في الفصل السابق، والذي يمثل في حقيقة الأمر الرد الأمريكي على مشـــروع الشـــراكة الأورومتوسطية، ومزاحمة النفوذ الفرنسي في المغرب العربي والجزائر خصوصا.

وقد جاءت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية تحت قيادة فرنسا، وسميت في البداية **المنتـــدى المتوسطي** في 1994 وأطلق عليها فيما بعد **مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، خلال مـــؤتمر **برشلونة** في 30/29/نوفمبر1995. والفكرة الأساسية لهذا المشروع، هي مساهمة الدول الأوروبية في تنمية دول جنوب المتوسط للانتقال إلى أنظمة اقتصادية منفتحة، وتشجيع التبادل التجاري بينهم. و يعتبر مؤتمر **برشلونة** 1995 هو المؤسس لإبرام اتفاقيات الشراكة بـــين الاتحــاد الأوروبي ودول المغرب العربي، فكانت البداية مع تونس 1995، ثم المغرب الأقصى 1996، أما الجزائر فوقعـــت على الاتفاقية سنة 2002 بسب الأزمة التي كانت تعرفها والعزلة التي عانت منها.[1]

وتهدف الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي لتحقيق الأهداف التالية

1- إقامة منطقة اقتصادية مزدهرة وتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في حوض المتوسط.

2- تحسين شروط معيشة السكان وخفض الفوارق التنموية بين ضفتي المتوسط.

3- زيادة الاستثمارات والمساعدات المالية المقدمة للشركاء المتوسطين.

4- تشجيع الحوار الأوروبي المتوسطي في سياسات الطاقة.[2]

وإذا خصصنا الحديث على الشراكة بين الدول الأوروبية و تونس و الجزائر والمغرب فهـــي تهدف إلى:

1- إقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2010 بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا.

2- تقديم المساعدات المالية والمعونة الفنية لتحديث الصناعة في شكل قروض ومنح.

3- تعميم التعاون لبقية المجالات كالتعليم والصحة والطاقة والتكنولوجيا.[3]

---

[1] عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، دار الرشد، بيروت 2001، ص 137.

[2] نفس المرجع السابق، ص132.

[3] الحبيب الجنحاني، **المغرب العربي والصراع الدولي**، من الموقع الإلكتروني.
www.azzaman.com/azzaman/article/2002/01/01-18/a99456.htm

وفي ما يخص الجزائر التي انضمت في 2002، فقد استفادت في إطار المساعدات المالية الممنوحة من طرف البنك الاستثماري الأوروبي بمبلغ 640، مليون يورو وجهت نحو:

1- البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية 60٪

2- إدارة المياه 1٪

3- الزراعة والصيد 9٪

4- قطاع الطاقة 7٪

وبموجب اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية حول إلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية، للوصول إلى منطقة التبادل الحر بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، التي تعد أهم شريك للجزائر، حيث تقدر صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 5.9 مليار دولار أي نسبة 59.39٪، ووارداتها منه تقدر 12.34 مليار دولار أي نسبة 64.52٪ سنة 2001.[1]

وفي نهاية الحديث عن البعد الاقتصادي للنفوذ الفرنسي في الجزائر، يمكن القول بأنه يعبر عن تغلغل كبير مدعوم تاريخيا وثقافيا، كما تم توضيح ذلك وهو ما من شأنه أن يعرقل مبادرة **إيزنستات** للشراكة المغاربية الأمريكية، التي طالبت تشجيع التبادل بين دول المغرب العربي فيما بينها كمرحلة أولى. ويعتبر كلا المشروعين الأمريكي والفرنسي للشراكة مع المغرب العربي، محاولة لإقامة منطقة تبادل حر مع المنطقة، إلا أن التصور الأمريكي يضم ثلاث دول مغاربية فقط وهي تونس، الجزائر، المغرب، أما المشروع الأوروبي فيضم كل دول المغرب العربي، كما تعتمد أوروبا على سياسة المساعدة الثنائية في حين لا تعرض الولايات المتحدة أي مساعدات مالية، ولذلك يمكن القول بأن النفوذ الفرنسي الاقتصادي في الجزائر، ما زال يشكل أحد أهم العقبات في طريق العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: البعد الأمني للنفوذ الفرنسي في الجزائر.

تتعلق هذه النقطة بأهمية العامل الأمني في النفوذ الفرنسي بالجزائر، والذي لا يقل أهمية عن البعدين التاريخي والاقتصادي، فعلى الصعيد الأمني كانت منطقة المغرب العربي والجزائر خصوصا منذ القديم ضمن مجال اهتمام الحلف الأطلسي، باعتبار كون المنطقة خاضعة لنفوذ فرنسا، والتي تعتبر حليف للولايات المتحدة.

---

[1] جريدة الخبر، 23 أفريل 2002.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونشاط الحركات التحررية في العالم الثالث، وخاصة منطقة المغرب العربي، أصبحت الولايات المتحدة تضغط على فرنسا وتطالبها باستقلال هذه الدول، رغبة منها في خلافة النفوذ الفرنسي في هذه المناطق بأساليب جديدة. وقبل استقلال الجزائر تنبأ الفرنسيون إلى أن موجة استقلال المستعمرات الفرنسية قد حانت، لذلك يجب إيجاد صيغة للتعاون بينها وبين مستعمراتها المستقلة، من خلال الإعانات والمساعدات وهو ما يسمى **الاستقلال في الترابط.**(1)

وعلى الصعيد العسكري لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية قوية لأن الجزائر اعتنقت المذهب الاشتراكي، واعتمدت في تسلحها على الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي، والصين، واستمر هذا الجمود إلى غاية وفاة الرئيس **هواري بومدين** ومع بداية الثمانينيات وخاصة بعد زيارة الرئيس **الشاذلي بن الجديد** لباريس، عادت العلاقات بين البلدين بصفة محتشمة، وتمثلت أساسا في بعض المساعدات وتدريب بعض الضباط في فرنسا.(2)

ومع بداية التسعينيات أيدت فرنسا توقيف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج وبالتالي إقصاء الإسلاميين، وذلك حفاظا على مصالحها وخوفا من امتداد خطر الإسلاميين إلى مناطق نفوذها الأخرى وحتى إليها، لذلك ساندت حكم الجيش في الجزائر. وأبدت تحمسا كبيرا لاستئصال الإرهاب الإسلامي من الجزائر، ولكنها لم تجد قوانين اللعبة، فانحيازها للجيش كلفها الكثير، فقد بدأ استهداف المصالح والأفراد الفرنسيين في الجزائر، بل وصلت إلى أراضيها بعض أعمال التخريب.(3)

وانتقدت فرنسا الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة 1999 وانسحب فيها المرشحون الستة، وعلى النقيض من ذلك فإن الولايات المتحدة أبدت براغماتية أكبر في مواقفها حيث أبقت على اتصالاتها مع الإسلاميين بالخارج بقيادة **أنور هدام** دون قطع العلاقات مع النظام الجزائري عكس فرنسا، والتي انحازت للجيش. كما أن الولايات المتحدة شجعت الحوار الوطني بين المعارضة ونظام الحكم، بينما تحمست فرنسا لاستئصال الخطر الإسلامي، وتفطنت بعد ذلك فابتعدت عن النظام الجزائري، بسبب الضغط الدولي المتزايد، والصورة السيئة التي ارتبطت بالجيش في الجزائر.(4)

لذلك شنت فرنسا حصارا غير معلن على الجزائر، فيما يخص الأسلحة بالإضافة إلى حملة إعلامية ضد الجيش الجزائري تحت عنوان **من يقتل من** ساهمت في توتر العلاقات بين الجزائر وباريس، وبعد مجيء الرئيس **بوتفليقة** والذي عمل على إعادة بعث علاقات الجزائر الخارجية، وذلك

1) André NOUSCHI ,op.cit. p36.
2) André NOUSCHI ,op.cit. p36.

3) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص47.
4) جريدة الأيام الأسبوعية، مرجع سابق.

ما تجسد في الزيارات المتبادلة بين الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** نظيره الفرنسي **جاك شيراك** وكـــذا الكثير من المسؤولين في البلدين لترقية مستوى التعاون بينهما.(1)

وأخيرا لابد من الإشارة إلى البعد الأمني للحوار الأوروبي المتوسطي والذي يتمثل في:

1- العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بمنع انتشـــار الأســـلحة النوويـــة والكيماويـــة والبيولوجية.

2- العمل على تعزيز التعاون فيما يخص الوقاية من الإرهاب ومكافحته وفق آليات مشتركة.

3- تسوية التراعات المحلية والإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

4- التنسيق بين ضفتي المتوسط لتنظيم الهجرة ومنع الهجرة السرية الـــتي تنقـــل معهـــا الإرهـــاب والتطرف.

5- حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث البيئي.(2)

وبعد 11سبتمبر أصبح الهاجس الأمني قويا، وفرنسا باعتبارها صاحبة النفـــوذ القـــوى في الجزائر تتخوف من انتقال الإرهاب لها عن طريق الهجرة، مما يحتم على البلدين ضرورة التنسيق الأمني بينهما، والذي بدأ متأخرا عن التنسيق الأمني بين الجزائر وواشنطن إلا أنه يعتبر المنافس الأول له. وقد عقد اجتماع 5+5 بالجزائر خلال 2004 في إطار الشراكة الأورومتوسطية.(3)

فالطرف الفرنسي يشكل أول عقبة في طريق التقارب الجزائري الأمريكي بالنظر إلى نفـــوذه بالجزائر المتعدد الأوجه، والذي لا ينوي التخلي عن منطقة نفوذه الأولى لصالح أي طرف، فقد اعتبر الطرف الفرنسي إعلان مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية بمثابة رسالة تحدٍ أمريكية في منطقة نفوذه التقليدية. لتصبح المنطقة بين التطويق الفرنسي والاختراق الأمريكي، ويبـــدو أن المنافســـة شـــديدة ونتائجها ستظهر مع الأيام. ويبقى على الجزائر أن تجيد التفاوض مع الطرفين لتحقيق أكبر قدر مـــن هامش المناورة، لتحقيق توازن في المصالح بين الأطراف الثلاثة.

---

1) نفس المرجع السابق.

2) عدنان السيد، مرجع سابق، ص178.

3) http://www.middle-east-online.com/algeria/ ?id=27382

المبحث الثالث: مواقف البلدين من القضايا ذات الإهتمام المشترك.

بالإضافة إلى النفوذ الفرنسي ووضعية حقوق الإنسان والديموقراطية في الجزائر، والتي تعيق التقارب الجزائري الأمريكي، هناك قضية أخرى لا يمكن إهمالها وتتمثل في اختلاف رؤى البلدين فيما يخص بعض القضايا ذات الإهتمام المشترك، وأهمها قضية الصحراء الغربية التي تعيق مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية، بسبب توتر العلاقة بين أهم دول المنطقة؛ الجزائر التي تمثل الشريك الاقتصادي الصاعد لواشنطن، والمغرب الأقصى الحليف القديم لها.

أما القضية الثانية والمتمثلة في أحد أعقد النزاعات في العالم المعاصر، وهي القضية الفلسطينية، أين نلمس انحيازا أمريكيا واضحا لصالح إسرائيل، وهو ما رفضه الطرف العربي والجزائري خصوصا. فإلى أي مدى يمكن أن تعيق هذه المواقف المختلفة للبلدين مسار التقارب بينهما ؟

المطلب الأول : قضية الصحراء الغربية .

لقد تزايد الاهتمام الدولي بقضية الصحراء الغربية خلال السنوات الأخيرة، فمتى ظهرت هذه القضية؟ وما تأثيرها على مسار العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

تتربع الصحراء الغربية على مساحة 226 ألف كلم^2، وتتمتع بساحل طوله 1500 كلم يضم ميناء **تينتان** الأول عالميا في إنتاج السردين. بالإضافة إلى احتياطي متوسط من البترول واليورانيوم، كما تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات 12مليار طن.(1)كل هذا من شأنه أن يجعل الصحراء الغربية محط أنظار العديد من القوى الإقليمية والعالمية.

وفيما يلي موقف كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما القوتان الإقليميتان الأكثر تأثيرا في القضية الصحراوية، لنخلص إلى الموقف الأمريكي من القضية وانعكاساته على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

أولا: الموقف الجزائري: بالنسبة للجزائر والتي بادرت إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في 06مارس 1976 وظلت تؤكد مرارا على أنها ليست طرفا في النزاع الصحراوي، بل هي مهتمة بإيجاد الحل السلمي له، حيث أن الطرفان المعنيان مباشرة بالقضية هما المغرب وجبهة البوليزاريو، كما أكدت الجزائر بأنه لا أطماع لها في الصحراء الغربية، وهدفها هو تطبيق الشرعية الدولية من خلال مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل حق الشعب الصحراوي الثابت، وأيدت الحلول التي تضمنه، كما أكدت الجزائر على أن قضية الصحراء تدخل ضمن تصفية الاستعمار باعتبارها آخر المستعمرات في

(1) إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1995، ص44.

إفريقيا، وقد التزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق استقلاله، وكان الدعم الجزائري متعدد الأوجه دبلوماسيا وماليا.

وترتكز الاستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية على أربعة مبادئ أساسية هي:

1- قضية الصحراء الغربية قضية تحررية وتعتبر الجزائر الحرب الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن والاستقرار فيها.

2- تطالب الجزائر وتؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

3- ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو ثرواتها.

4- مساندة الحركات التحررية من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.[1]

وقد تبلور هذا الموقف الجزائري منذ عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** الذي يحصر المشكل في كونه تصفية استعمار وتحرير شعب.

ثانيا:الموقف المغربي: والذي يصر على أن الجزائر طرفا في النزاع الصحراوي، فقد جاء في بيان لوزارة الخارجية المغربية بأن هناك حقيقة جلية، وهي أن النزاع حول الصحراء هو في الأصل نزاع مغربي جزائري، وقد حمل هذا البيان الجزائر مسؤولية أي تأخر في حل القضية.[2] وقد ظهر الموقف المغربي في عهد الملك **الحسن الثاني**، والذي يستند على الحجج التاريخية والاجتماعية والتي تقضي بتبعية الصحراء الغربية للمغرب، وعن المبررات المغربية فهي تتمثل في النقاط التالية:

1- التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم وفق طروحات **علال الفاسي** صاحب خريطة المغرب الكبير في 1955.

2- الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة.

3- مبايعة بعض أهالي الإقليم للملك **محمد الخامس** كأمير للمؤمنين، وهو عقد سياسي يترتب عليه سيادة المغرب على الإقليم.

4- قلة السكان الأصليين وتشتتهم وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بأنفسهم.

5- الإجماع الوطني على مغربية الصحراء، لذلك سيؤدي التخلي عنها إلى هز الوحدة الوطنية المغربية.[3]

---

1) مصطفى صايج، تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية وعلوم الإتصال، 1999-2000، ص102.

2) http://middel-east –online.com/algeria/?id=26747.

3) إسماعيل معراف غالية، مرجع سابق، ص. ص 44-45.

وقد اعتبر المغرب ما تقوم به الجزائر تدخلا في شؤونه الخاصة.

وقد ساهم هذا النزاع في توتر العلاقة بين البلدين في مستويات عدة، وصلت للمواجهة المباشرة، وفرض التأشيرة من طرف الحكومة المغربية على الجزائريين، لترد الجزائر بغلق الحدود وذلك في سنة 1994، وقد حاول كل من البلدين استعمال الدبلوماسية وكل موارده لإثبات وجهة نظره، وقد تفوقت الدبلوماسية الجزائرية على نظيرتها المغربية، حيث حققت الحكومة الجزائرية اعتراف 74 دولة بالجمهورية الصحراوية، من أهمها اعتراف دولة جنوب أفريقيا في سبتمبر2004، والحرب الدبلوماسية بين الجزائر والرباط مستمرة، فالرباط نجحت أيضا في استمالة الموقف الفرنسي والأسباني.

فما هو الموقف الأمريكي من القضية؟ وما تأثير ذلك على مسار العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

مع بداية النزاع في الصحراء الغربية، كانت الحرب الباردة لازالت تخيم على العالم، فكان الموقف الأمريكي يميل لمساندة الطرف المغربي على الرغم من عدم تسجيل أي حضور أمريكي مباشر بالمنطقة، ويتجلى ذلك في اعتراف واشنطن بالإدارة المغربية لإقليم الصحراء الغربية، وبالمقابل لم تعترف بحركة البوليزاريو التحررية ولا بالجمهورية الصحراوية.[1]

وعن أسباب الموقف الأمريكي الداعم للمغرب فهو يعود للأسباب التالية:

1- قام المغرب خلال الحرب الباردة بتصوير النزاع الصحراوي على أنه صراع أيديولوجي، بين الجزائر الشيوعية والمغرب الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في الشمال الإفريقي، وأضاف المغرب بأن الاتحاد السوفيتي يقدم الأسلحة لجبهة البوليزاريو، في حين تتكفل كوبا بالتخطيط، ويتم كل هذا من خلال التنسيق الجزائري.

2- باعتبار المغرب حليف إستراتيجي قديم للغرب، بوقوفه في وجه المد الشيوعي في شمال إفريقيا، وتمكين الولايات المتحدة من إقامة ثلاثة قواعد عسكرية سحبت في 1976 واستبدلت بالأقمار الصناعية فيما بعد، لحماية الحليف المغربي .

3- الموقف المغربي المعتدل من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كان من أوائل المساندين **لكامب ديفد** كما سعى نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.[2]

وهو ما جعل الموقف الأمريكي يساند المغرب من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية لضمان التوازن الإقليمي.

---

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص90.

[2] نفس المرجع السابق، ص91.

وخلال السنوات الأخيرة سعت الإدارة الأمريكية إلى تجنب أي صدام مباشر بين الجزائر الشريك التجاري المهم، والمغرب الحليف القديم، فعلى إثر التوتر الأخير بين البلدين والذي وصل لحد الكلام عن حشد قوات من الطرفين على الحدود، قامت **أليس ويلز** مديرة شؤون المغرب العربي بالخارجية الأمريكية، بزيارة الجزائر ومخيمات اللاجئين في تندوف، والمغرب وموريتانيا خلال أكتوبر 2004، وهو تحول في موقف الإدارة الأمريكية، من الاستناد إلى تقارير وانطباعات الجهات الأخرى، إلى الإطلاع مباشرة على أوضاع اللاجئين، وتأتي هذه الزيارة في سياق تلطيف الأجواء بين الجزائر والرباط، والتي عرفت توترا كبيرا خاصة بعد اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية.[1]

ورغم التقارب الذي تم مؤخرا بين الجزائر وواشنطن في أكثر من مجال، ظلت هذه الأخيرة تراعي في مختلف مواقفها -لا سيما التي تهم المغرب- مصلحة هذا الحليف، وهو ما يفسر إرسال وزير الدفاع **وليام كوهن** للمغرب حتى لا تفسر زيارة القائد **لوباز** للجزائر على أنها انحياز لها، ولتجسيد هذه العلاقة الخاصة بين الرباط وواشنطن قررت هذه الأخيرة مضاعفة دعمها الاقتصادي للرباط 4 مرات، أما على الصعيد العسكري تخصص واشنطن للجزائر 700 ألف دولار سنويا في مجال التكوين والعتاد العسكري، بينما تخصص للمغرب مليون دولار، وقد تقرر مضاعفته.[2]

وهو ما يرسخ العلاقة المميزة بين المغرب والولايات المتحدة التي ستستمر في دعم مواقفه في الصحراء الغربية ولو بصورة أقل حدة، وهو ما يتعارض مع الرؤية الجزائرية المؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على العلاقات الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة في ظل استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية.

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي يوجد بشأنها خلاف بين الجزائر وواشنطن ، حيث نجد أن الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل كان علنيا وغير مشروط في مقابل تهميش الطرف الفلسطيني، في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وهو الشيء الذي يرفضه الإسرائيليون بدعم من الولايات المتحدة، وفي هذه النقطة سنتطرق للمحة تاريخية موجزة عن القضية الفلسطينية، ثم نتطرق لمختلف أشكال الدعم الأمريكي لإسرائيل

1) http://alarabonline.org./index.asp?fname=htm

2) جريدة الخبر، 2004/11/06.

من السياسي والاقتصادي والعسكري وصولا إلى أسباب هذا الدعم المطلق وغير المشروط، ونهاية عند استعراض أهم نقاط الاختلاف بين الجزائر وواشنطن حول هذه القضية.

إلتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المتعدد الأوجه لإسرائيل، فأين يظهر هذا الدعم ؟ وما هي أبعاده؟ وإلى أي مدى أثر على العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

تبقى أكبر مشكلة في العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر هي كون العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي ظلت تتحكم في السياسة الأمريكية اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تدعم الدولة العبرية سياسيا واقتصاديا وتضمن لها التفوق العسكري على كافة الدول العربية مجتمعة، كما تضع الإدارة الأمريكية تحقيق أمن إسرائيل على قمة أهدافها.[1]

ويسهر على ذلك التيار المسيحي المتصهين وهو اليمين الديني الإنجيلي الذي يسيطر مع المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية، ويقدمون مصلحة إسرائيل حتى على المصلحة الأمريكية.[2]

وبداية مع الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل والذي يمكن إجمال أهم محطاته فيما يلي:

-في11/29 /1947 ضغطت الولايات المتحدة على كل من **هايتي وليبيريا** للموافقة على تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة ولولا موافقة هاتين الدولتين لتم رفض قرار التقسيم.

-أما في 1948/05/14 وعند إعلان قيام الكيان الصهيوني سارع الرئيس الأمريكي **ترومان** إلى الاعتراف بهذا الكيان وتأييده بعد عشر دقائق فقط من الإعلان عن قيامه.

-في 1966/06/12 طلبت الحكومة الأمريكية من الأمم المتحدة وقف تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون تدريبا عسكريا وشطب أسمائهم من قائمة المستفيدين من مساعدات وكالة إغاثة اللاجئين.

-في1966/08/02 أعلن الرئيس **جونسن** أن سياسة بلاده تقوم على تأييد أمن إسرائيل.

-في1976/01/19 أرسلت الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس مشروع قانون يمنع الشركات الأمريكية من مقاطعة إسرائيل.

-في 1979/01/01 نشرت الحكومة البريطانية الوثائق السرية الخاصة بانتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين الذي بدأ في 1948 تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الغربيين.

---

[1] رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة2001، ص272.

[2] الخبر الأسبوعي العدد 304، من25 إلى31ديسمبر 2004.

-أما في جانفي 1979 أكد الرئيس الأمريكي رفض بلاده إجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعه مع طائفة من اليهود الأمريكيين.

-1982/10/15 قررت واشنطن وقف مساهمتها في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوقف عضوية إسرائيل بها.

-1983/02/21 طلب الرئيس **ريغن** من الدول العربية الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع.

-1983/10/19 هددت واشنطن بالانسحاب من الأمم المتحدة ووقف مساهمتها المالية فيها في حال رفض الجمعية العامة أوراق اعتماد المندوب الإسرائيلي.

-1985/05/15 أكد وزير الخارجية الأمريكي استمرار معارضة بلاده لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

-1988/11/25 قررت الولايات المتحدة الأمريكية منع رئيس السلطة الفلسطينية **ياسر عرفات** من دخول أراضيها لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-1998/02/28 أشاد الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** بإسرائيل واعتبر لحظة اعتراف بلاده بها مجيدة، وهدد بإعادة النظر في علاقات بلاده مع الفلسطينيين في حال إعلانهم قيام دولتهم من جانب واحد وذلك في 2000/06/30.

وفي عهد الرئيس **جورج وولكر بوش** تم إدراج المنظمات الفلسطينية مثل **الجهاد وفتح** ضمن المنظمات الإرهابية، وضيق الخناق عليها وجمدت أرصدتها، وذلك بطلب من إسرائيل.[1]

بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية التي ساهمت في بناء الجدار الفاصل، وهذا ما ساهم في تحويل المفاهيم وقلبها، حيث تحولت مقاومة الإرهاب الإسرائيلي إلى إرهاب المقاومة الفلسطيني. والذي يجب القضاء عليه، ويعتبر أهم أوجه الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل حق الفيتو الذي تلوح به واشنطن في وجه كل قرار يدين إسرائيل، والذي أستعمل مرات عديدة نذكر من أهمها.

-في 1976/01/25 استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو على قرار تقدمت به مجموعة من الدول في 23 جانفي، ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة حرة في فلسطين وفقا لميثاق في الأمم المتحدة.

-1976/03/25 استخدمت واشنطن الفيتو ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث، تطلب من إسرائيل الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

---

1) http://kabreet.egypty.com/issue 15/article3.asp.pp1-4.

-في1982/01/20 استعملت واشنطن الفيتو ضد مشروع قرار يقضي فرض عقوبات على إسرائيل، بضمها مرتفعات الجولان السورية.

-1986/01/30 استخدمت واشنطن حق الفيتو ضد مشروع قانون لمجلس الأمن يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى، وترفض مزاعم إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها.

-1989/02/18 استعملت واشنطن حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإدانة إسرائيل لانتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

-1990/06/01 استعملت حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي قدمته دول عدم الانحياز، لإرسال لجنة دولية للأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق، حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

-1995/05/16 منع الفيتو الأمريكي مجلس الأمن من إصدار قراره بإدانة مصادرة إسرائيل للأراضي العربية في القدس.[1]

والمرة التي كان فيها استعمال حق الفيتو الأمريكي لصالح إسرائيل ضد المراسيم الدولية لحقوق الإنسان ومنافيا لكل التوقعات، كانت حينما تقدمت الجزائر باسم الفلسطينيين بمشروع قرار لإدانة اغتيال الشيخ الشهيد **أحمد ياسين**، وقد أيدت كل الدول هذه المبادرة، وعارضتها واشنطن، حيث عبر المندوب الجزائري في الأمم المتحدة **عبد الله باعلي** عن خيبة أمله وكان ذلك في 25 مارس2004، وقد علقت **كونداليزا رايس** مستشارة الأمن القومي آنذاك، بقولها أن حماس منظمة إرهابية وزعيمها الشيخ **أحمد ياسين** كان من المحرضين على قتل المدنيين الإسرائيليين.[2]

وبالتالي نجد أن الولايات المتحدة لم تكتف بتقديم الدعم والتأييد السياسي المطلق لإسرائيل، بل منعت أي محاولة لإدانتها، و لم تعترف بالحق الفلسطيني المشروع في تقرير المصير، وإقامة دولتهم المستقلة، كل هذه النقاط شكلت الاختلاف الكبير بين الجزائر وواشنطن.

وبعد التطرق للدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل، فما الذي يمثله الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي لإسرائيل والذي يمكن إجمال أهم ما جاء فيه في ما يلي :

-1971/09/06قدم البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد 5.5 مليون دولار كقرض لإسرائيل.

---

1) http://kabreet.egypty.com/issue15/article5asp.48.p2.
2) Idem.

-1972/03/11 أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي **سيسكو** أن معونات حكومة **نيكسون** لإسرائيل خلال أربعة سنوات، تجاوزت كل المساعدات التي منحتها الحكومات الأمريكية لإسرائيل منذ 1948.

-1974/09/30 وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على زيادة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل لتبلغ 250 مليون دولار بعد ما كانت 50 مليون في العام الماضي.

-1976/09/27 وافق الكونغرس الأمريكي على قانون المساعدات الخارجية لسنة 1977 وتحصل بموجبه إسرائيل على 735مليون كمساعدات ومليار دولار كقروض عسكرية لمبيعات السلاح.

-1979/12/13 طلب السيناتور **إيدوارد كينيدي** زيادة المساعدات المالية لإسرائيل بمقدار 350 مليون دولار لأنها تعتبر من المصالح القومية المهمة.

-1984/02/27 موافقة مجلس النواب على منح إسرائيل مساعدات اقتصادية تقدر ب1.1مليار دولار في سنة 1985 أي بزيادة 250 دولار عما اقترحته الحكومة.

-1984/09/20 إقرار مجلس الشيوخ لاتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بأغلبية 96 صوت ضد لا شئ.

-1984/10/24 وعد الرئيس الأمريكي باعتبار كافة المساعدات الأمريكية لإسرائيل المقدمة في هذا العام ومقدارها2.6 مليار دولار منحا لا ترد.

-1985/12/17 وافقت واشنطن على تقديم مساعدات لإسرائيل خلال العام القادم تبلغ 3.1 مليار دولار.

-1986/10/23 أبلغت الولايات المتحدة إسرائيل منحها مساعدات اقتصادية إضافية خلال السنوات القادمة، تتراوح بين (300-400) مليون دولار سنويا.

-1990/10/25 وافق الكونغرس على قانون المساعدات الأمريكية للعام القادم الذي سينص على منح إسرائيل نصيب الأسد حيث تحصل على 1 مليار و 700مليون دولار، معدات عسكرية ومساعدات اقتصادية وعسكرية.

-1993/03/21 أكدت إدارة **بيل كلينتون** مواصلة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل بمعدلاتها الحالية، والبالغة 3 مليار دولار سنويا.

-2000/10/26 صادق الكونغرس الأمريكي على منح إسرائيل مساعدات مالية تبلغ 2.820 مليون دولار معظمها مخصص للأغراض العسكرية.

ومنذ وصول الرئيس **بوش الابن** بلغ حجم المساعدات مبالغ خيالية، حيث قدر مجموع المساعدات في السنوات الأخيرة 80 مليار دولار، ينفق منها 40 ٪ فقط على المسائل الاقتصادية فيما يخص 60 ٪ للإنفاق العسكري.[1]

وبعد استعراض هذه النقاط يمكننا القول بأن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المطلق وغير المشروط لإسرائيل، يجعل منها ما اصطلح عليه البنت المدللة لأمريكا، فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الدعم ؟

لا شك أن اللوبي اليهودي يلعب دورا أساسيا في الضغط على مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، بفضل الارتباط بين التيار المسيحي المتصهين والذي يتغلغل في الإدارة الأمريكية، ويعتمد اللوبي اليهودي على أربعة مبادئ هي:

1- الواقعية التي تعين الحد الأقصى لمطالب الحركة في كل ظرف.

2- المرونة وتعني تكييف الوسائل والإمكانيات حسب متطلبات كل ظرف.

3- مبدأ اللاتراجع الذي يحدد الحد الأدنى للمطالب الصهيونية.

4-التصاعد ويعني بعد استنفاذ مكاسب ظرف معين، تحدد الحركة الصهيونية مطالب جديدة يكون حدها الأدنى ما كان يمثل الحد الأقصى في المرحلة السابقة.[2]

وقد استفادت الحركة الصهيونية كثيرا من وجود غالبية اليهود في العالم تحديدا في الولايات المتحدة، حيث بلغ نسبتهم 2.7 ٪ من سكان الولايات المتحدة، حيث قاموا بتشكيل العديد من اللوبيات أهمها **لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIBAC** التي أنشأت في 1959 من طرف **سي كنن**، وتلتزم هذه الجنة بخدمة أهداف الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وتتمتع هذه اللجنة بنفوذ واسع خاصة في الجهاز التشريعي الأمريكي، وتعتمد في نشاطها على عدة استراتيجيات منها:

1-التأثير المباشر: كالاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية والتشريعية.

2-تأثير غير مباشر مثل تعبئة الرأي العام والدعاية للتأثير على صناع القرار.[3]

1) http://kabreet.egypty.com/issue15/article4.asp.pp1-2.
2) http://kabreet.egypty.com/issue15/article6.asp.p3.
3) Idem.

وتحرص لجنة AIBACعلى حضور ممثل عنها بكل اجتماعات الكونغرس المفتوحة، ورغم ذلك فإن المساندة الأمريكية لإسرائيل تتجاوز حدود مجموعات اللوبي اليهودي حسب ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق **إسحاق رابين** حيث قال: "أعتقد أن ارتباط الشعب الأمريكي وإدارته بإسرائيل، يفوق وزن الجالية اليهودية ونفوذها".[1]

ويعود ذلك لكون إسرائيل تعتبر رأس حربة في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية الشرق أوسطية، بفضل موقعها الإستراتيجي، ويوجد في المجتمع الأمريكي أكثر من ثلاثة آلاف لجنة ضاغطة لصالح إسرائيل. وهناك أمر مهم ينبغي الإشارة إليه وهو صوت اليهود في الانتخابات، خاصة إذا علمنا بأنه في حين يعزف نحو 50٪ من الناخبين الأمريكيين عن الإدلاء بأصواتهم، نجد أن 90٪ من اليهود الأمريكيين يدلون بأصواتهم، بالإضافة إلى سيطرة الجالية اليهودية على وسائل الإعلام ما يتيح لها تشكيل الرأي العام وفق مصالحها.[2]

ومن المرشح أن تبق العلاقة الإستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قائمة على المدى المنظور على الأقل، نظرا للدور الإسرائيلي في تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من جهة، وعدم قدرة إسرائيل عن الاستغناء عن المساعدات الأمريكية لها من جهة أخرى، والتي تشكل إحدى أعقد نقاط الاختلاف بين الجزائر وواشنطن، التي تواصل دعمها غير المشروط لإسرائيل، ومساعدتها في قمع الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه، وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر، وتعلن دعمها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق غير القابل للتقادم، وما يدعم الموقف الجزائري هو عدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتشجيع التبادل بين البلدين في أي مجال، رغم الضغط الأمريكي المتكرر بهذا الشأن.

وفي نهاية الفصل يمكن إجمال أهم العقبات في طريق التقارب الجزائري الأمريكي فيما يلي:

شكل تعثر المسار الإنتخابي في الجزائر مأخذا على مسار الدمقرطة فيها، كما تسببت موجة العنف في تسجيل إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الجزائر، فقد لجأت واشنطن الى إستعمال هذه الأحداث كورقة ضغط على الجزائر لتقديم تنازلات لصالحها، بخصوص بعض نقاط الإختلاف بينهما، مثل الحصول على إمتيازات في الجزائر على حساب الطرف الفرنسي الذي تحاول واشنطن تطويقه والحد من نفوذه، بالإعتماد على الإقتصاد المعولم والثقافة العالمية التي لا تعترف بالخصوصيات والحدود.لأنه يشكل أحد العقبات الحقيقية في طريق التقارب الجزائري الأمريكي، كما يعد الطرف الفرنسي

1) http://kabreet.egypty.com/issue15/article6.asp.p3.
2) Idem.

المنافس الأول للتواجد الأمريكي بالمنطقة، بالإضافة إلى كون الموقف الجزائري من القضية الصحراوية والفلسطينية لا يتوافق مع الرؤية الأمريكية، لذلك تسعى واشنطن لتسخير إمكانياتها الدبلوماسية والإقتصادية للضغط على الجزائر لتحقيق مواقف أقل إختلافا مع الموقف الأمريكي فيما يخص هاتين القضيتين .

وبالنظر إلى ما سبق فإن القضايا الثلاث سابقة الذكر والتي تشكل أهم العقبات في طريق التقارب الجزائري الأمريكي تأتي بشكل متداخل، ويتوقف تجاوزها على مدى توفر الإرادة لدى الطرفين ، إلا أنه وبالنظر إلى واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية، فإن هذه العقبات الثلاث مرشحة للبقاء على الأقل في المدى المنظور، رغم كل ما حصل من تقارب بين البلدين لأن الأمر يتعلق بمواقف ثابتة لكل منهما اتجاه قضايا حساسة تتعلق بالعقيدة الاستراتيجية.

الملحق6: التطور التاريخي للقضية الصحراوية.

يمكن إجمال أهم المحطات التاريخية للقضية الصحراوية فيما يلي"[1]":

- بداية الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية سنة 1884 والذي انتهى في 1975.
- إعلان الصحراء الغربية محافظة إسبانية في 1961.
- في 1965 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2072) الذي طالب إسبانيا بإنهاء استعمارها للصحراء الغربية.
- 1966 قدمت كل من إسبانيا و المغرب وموريتانيا عريضة يدعي فيها أن الصحراء الغربية جزء منه، وقد تم مناقشة ذلك في الدورة 22 للأمم المتحدة واتخذت قرارها رقم (2229) القاضي بتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية حول تقرير المصير.
- في 1973/05/10 تم تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو).
- 1974 الإحصاء الإسباني لسكان الإقليم والذي سيعتمد فيما بعد بالنسبة للأمم المتحدة وأطراف التزاع.
- 1975/11/14 الاتفاق الثلاثي الإسباني المغربي الموريتاني حول خروج إسبانيا من الصحراء، وتقسيمها بين المغرب الذي يأخذ الساقية الحمراء، وموريتانيا التي تأخذ وادي الذهب، وقد شرع المغرب مباشرة في مشروع المسيرة الخضراء عبر الأراضي الصحراوية وضمت 350 ألف شخص.
- في1975/02/26 تم الإعلان عن الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وكان مقرها تندوف بالجزائر.
- 1979/08/05 تم توقيع اتفاق الجزائر الخاص بخروج موريتانيا من إقليم وادي الذهب، إلا أنه في 14 من نفس الشهر دخلت القوات المغربية الإقليم.
- وسنة1982 انضمت الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية التي اعترفت بها مما تسبب في انسحاب المملكة المغربية منها.
- 1986 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بإجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي التزاع.
- 1989 وصل عدد الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الصحراوية إلى 74 دولة.

---

[1] -وقفات تاريخية مع قضية الصحراء الغربية. من الموقع الإلكتروني :
http://islamemo.cc/xfile/one_News13.asp?IdNews=395.

- 1991/04/29 صادق مجلس الأمن في قراره رقم(690) على تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، وفي 06 سبتمبر من نفس السنة تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليزاريو.

- 1999 توقيف خطة الاستفتاء الأممية بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين حول من يحق له التصويت.

- 2000/05/31 المبادرة الفرنسية الأمريكية لصياغة حل سياسي للقضية الصحراوية، ينص على إعطاء حكم ذاتي للصحراويين ضمن سيادة المغرب .

- 2000/07/25 صدور قرار مجلس الأمن رقم (1309) المستند للمبادرة الفرنسية الأمريكية، داعيا إلى حل تفاوضي بين الطرفين ما يعني تخلي الأمم المتحدة عن خطة الاستفتاء.

- ومع بداية 2001 قدم المبعوث الأممي جيمس بيكر الاتفاق الإطار لحل مشكلة الصحراء، وينص على استقلال موسع للصحراء مع ارتباط بالمغرب في المجال الخارجي والعملة والعلم، وقد حظيت هذه الخطة بتأييد المغرب، ورفضتها البوليزاريو والجزائر، وفي 2002/02/20 أعلن كوفي عنان عن أربع خيارات أمام مجلس الأمن بخصوص القضية الصحراوية تتمثل في:

1-تنظيم استفتاء في المنطقة دون اشتراط اتفاق الطرفين .

2-إعطاء حكم ذاتي للصحراويين ضمن سيادة المغرب.

3-تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليزاريو.

4-سحب الأمم المتحدة للمراقبين الدوليين وترك الأطراف المعنية وشأنها.

- في 2002/02/27 قام الرئيس بوتفليقة بزيارة مخيمات الصحراويين بتندوف، بمناسبة الذكرى 26 للجمهورية الصحراوية ليكون بذلك أول رئيس جزائري يزور المخيمات منذ إنشائها في 1976.

- من14 إلى 18ماي أجريت جولتان من المفاوضات المباشرة بين المغرب والبوليزاريو في لندن وبون، تحت رعاية جيمس بيكر وبحضور البلدين المراقبين الجزائر وموريتانيا.

- 2004/06/14 استقالة جيمس بيكر من منصبه بسبب عدم وجود تقدم في القضية.

الملحق رقم 7: التطور التاريخي للقضية الفلسطينية.

كانت فلسطين تحت انتداب بريطانيا التي وعدت اليهود بإنشاء وطن قومي لهم وجمع شتاتهم في وعد بلفور 1917/11/02، مقابل مساعدتها في الحرب العالمية الأولى، وقد بدأت حركة الهجرة اليهودية مع بداية الأربعينيات بتشجيع من الولايات المتحدة، وفي 1947/11/29 تم تقسيم فلسطين، ما أدى لوقوع ثلاث حروب بين العرب واليهود بسبب تواجدهم في فلسطين وهي:

-الحرب الأولى والتي أعلنها العرب ضد دولة إسرائيل أربعا وعشرين ساعة بعد إعلان قيامها يوم 1948/05/14 والتي كانت ستنهي الوجود الإسرائيلي لولا التدخل الأمريكي.

-الحرب الثانية في 1967/06/05 ردت إسرائيل بأخذ الجولان من سوريا وصحراء سيناء من مصر وانتزعت الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن.

-أما الحرب الثالثة في 1973/10/06 التي شارك فيها الجيش المصري والسوري والعراقي والجزائري والأردني، وتدخل مجلس الأمن بضغط أمريكي لتوقيف الحرب في 1973/10/28 نظرا لما حققه العرب من انتصارات باهرة في هذه الحرب.

-1979/03/27 توقيع إتفاقية **كامب ديفيد** وإعتراف مصر بالكيان الصهيوني مقابل إستعادة صحراء سيناء.

-خلال ديسمبر 1987 قيام الانتفاضة الفلسطينية الأولى تعبيرا عن رفض التخاذل العربي.

-1988/11/15 إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر مما يعبر عن الموقف الجزائري الثابت بخصوص قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

-أكتوبر و نوفمبر عام 1991 جلست إسرائيل مع جميع جيرانها العرب ومن بينهم الفلسطينيون في محادثات سلام تاريخية في مؤتمر مدريد.

-1993 /09/13 توقيع إتفاق سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في حديقة البيت الأبيض.

-1994/05/04 توقيع إتفاق غزة وأريحا الذي منح مليوني فلسطيني حكما ذاتيا وتمهيدا لعودة ياسر عرفات من المنفى.

-1997/01/15 وقع الجانب الفلسطيني مع حكومة بنيامين نتنياهو إتفاقا مهد الطريق لتسليم 80٪ من الخليل.

-1998/10/23 وقع ياسر عرفات ونتنياهو وبيل كلينتون إتفاق واي ريفر يهدف إلى إنسحاب تدريجي لإسرائيل من 13٪ من الضفة الغربية، وبعد شهرين جمد الطرف الإسرائيلي هذا الإتفاق.

-1999/09/13 قام ياسر عرفات وإيهود باراك بتوقيع إتفاق في مصر لتنفيذ نسخة معدلة من إتفاق واي ريفر.

-2000/09/28 زيارة أرييل شارون زعيم حزب الليكود المعارض للمسجد الأقصى والتي كانت سببا في إندلاع الإنتفاضة الثانية.

-2003/04/30 طرح خطة خارطة الطريق المعدة من طرف الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي وروسيا.

-2003/05/17 إجتماع أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي مع نظيره الفلسطيني محمود عباس لمناقشة خارطة الطريق.

-2003/06/04 إجتماع الرئيس بوش وشارون وعباس في العقبة في أول قمة ثلاثية لهم.

-2003/08/05 عباس يلغي إجتماعا مع شارون ويتهمه بالتراجع عن خطة الطريق.

-2003/08/19 إسرائيل تجمد المحادثات المتعلقة بتسليم أربع مدن من الضفة الغربية بعد هجوم إنتحاري على حافلة في القدس.

-2003/12/01 الإعلان عن خطة سلام بديلة سميت إتفاق جينيف.

-2004/06/06 موافقة الحكومة الإسرائيلية على إقتراح شارون المتعلق بإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية من أصل 120 مستوطنة.

-2004/11/11 وفات الرئيس ياسر عرفات بباريس وتولي عباس رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.

-2005/02/03 موافقة الطرف الإسرائيلي على سحب قواته من خمس مدن في الضفة الغربية والإفراج عن 900 سجين فلسطيني.